













محم سرینه با قلز برفا روینا ایدر وقای ضایعیه قیس  
اوقی



اسماء عدد مجموعت واقع اول  
مفرد نه تابع

الانطلاق كثر ذهاب كسر اختار

كل فعل لازم اذا نقل الى باب الافعال يتعدى الى مفعول واحد كذا ذهب زيد عمرا  
ومتعدى الى مفعول واحد يتعدى الى مفعولين بالنقل الى هذا الباب كافتح زيد عمرا بابا  
ومتعدى الى مفعولين يتعدى بالنقل الى ثلثة مفاعيل كاعلم زيد عمرا بكرة فاضلا

زبد الانظار

شرح الانظار

حيث قال والثالث

متعدى الى ثلثة مفاعيل

هر ليم بود عا، كتب ظهورنه يازور اوقه او تو دغن او نتميه دعا بود  
بسنده الرحمن الرحيم لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون

لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون



التركيب الإضافي التركيب التقادري التركيب المنجي التركيب الصوتي  
 تنوين توكيد تنوين عوض تنوين مقابلة تنوين ترتب وتنوين غالي

وجه كثر معروف بوجهه بسم نوزاد نوزلتي سيرة  
 بملتد على مذهب لدرغم نوزلتي كوي نوزلتي  
 لدرغم نوزلتي لدرغم نوزلتي لدرغم نوزلتي

زب

زبد الانضاد

شرح انضاد  
 ذبذبة الانضاد شرد انضاد  
 ذبذبة دون انضاد

قال له الحمد لله انضاد العباس قال في كتابه القرآن

ما



نفس تكلم وحده  
 ما يحكى عن نفس  
 مع النفس غير نفس  
 ما يحكى عن غير نفس

٥٨٤

سبلة الانضاد

هو اسم موصوف بسم بوجهه وحده

اسم موصوف  
 بسم بوجهه



سبحان قدير هو مصدق قيل اسم مصدر معناه  
تنزيه الله تعالى عن الالبق والعيوب وسبحان  
بالعجز والقصور والاعتراف بالعجز والاحتياج  
ولذا قيل قوله لا احصى ثناء عليك انت  
كما ائتيت على نفسك فود كما مل من الحمد  
لا تحصى ما في حقه وخصه بهذا الفخر من بركاته  
من الالفاظ المناسبة لهذا الفخر  
الاستعلاء والملازمة في الفخر  
غير عمد يستحق الصبر على  
من المشرق ويقال له القبول وقبالة  
الدور وهو من المقرب  
الالاء النعم واحدها الالف فتح مثل  
تفا واقفاء وقد كسر فيقال الى  
وكيت بالياء مثل معي وامعاء  
والى مثل حل واجمال في تفسيره

اي انزهك تنزهك عن علة الوجود والظهور  
حيث قالت اليهود عيسى ابن الله  
وقالت النصارى المسيح ابن الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك يا من رفع الخضراء وخفض الغبراء ونصب على  
وجوده دلائل وحجج العقلاء تنزه ذاته وتقدس وافتاح  
القبلة وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وزين وظهرت  
اياديه وكرم بعضها تكريما صل على من اعرب معراج سبحان  
الذي اسرى حتى انتهى الى سدة المنتهى ثم دني فتدلى  
الى مرتبة الاعلى فكان قاب قوسين او ادنى محمد الذي  
اصبح مؤيدا بالربوب وبالقبا منصورا وعلى اله واصحابه  
الجازين بمرفوعات اعلامه نحو النفوس الرديئة وعلى من  
اقتفى اثرهم منصوبات احكامه في مضار الشريعة العلية  
مادارت الادوار والايام وتعاقبت ازمان الشهور والاعوام  
وبعد فغير خاف على ذوى الابصار ولا ريب لاوى الابصار  
والانظار ان المختصر الموسوم باظهار الاسرار للعلامة  
الاملى الحقانى المحقق خير الخلف للاسلاف الاخيار

فمنه لك ارفع  
قاله

هذا المختصر هو المختصر في بيان حقائق الوجود والظهور  
والدقائق من علم المسائل والاشكال المتعددة  
والدقائق من علم المسائل والاشكال المتعددة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

والحبر الصمام النحرير المدقق المسند للاخلاف الاخبار  
الشيخ الشريف محمد البركوى فى النوى والامصار فان الجواب  
اذا استولى على الامد لا يسبق بل شيئا ولا يدرك وعبارة  
لا يشق مع صغر حجم وجازة نظرية كتاب جابدر مسائل النحو  
والحقائق بل كثر من اودع فيه نقود الدقائق فاردت ان  
اجمع له اوراقا مع وفور القصور ونشئت الحاشية واسود له  
ارقاما مع كثرة الفتور وتفرق البان وشرعت فيه متكئا على من  
له التوفيق والاحسان وهو الرب السعنان انه خير من  
اعان وسعيت زبدة الانظار فى حل عقد اظهار الاسرار  
والرجوع من الناظرين الذين هم للمحق طالبون غير انهم مستخرون  
بسل الحق الصريح كارهون ان يصاحبوني بصالح الدعاء  
ولا ينسونى من اذكارهم الجميلة والثناء قال الفقير الى لطف  
مرتب القدير سليمان بن احمد المدرس ببخشي بك علم  
انه لا بد قبل الشروع فى شئ ان يتصوره بوجه قائل يلزم  
توجه النفس نحو المجهول المطلق وان يعرف موضوعه ان كان  
علما مذموا ليمتد عنده تيزا تاما وغايته ليزداد جدا ونشأ  
فالنحو علم يعرف به احوال واخر الكلم من حيث الاعراب والبناء  
او الة قانونية تعظم مراعاتها للنسب عن الخطاء فى التركيب  
فاندرج فى الاول معرفة الموضوع وفى الثانى معرفة الغاية

وانما اقتصر على هذه المراتبة  
من التلخيص لان الجواب ان الله  
هو الغرض من تعليم المسائل والاشكال  
والدقائق من تعليم المسائل والاشكال المتعددة



والمبدأ في قوله لا يمتدح في غير من  
 والاشارة الى ان قوله لا يمتدح في غير من  
 والاشارة الى ان قوله لا يمتدح في غير من  
 والاشارة الى ان قوله لا يمتدح في غير من

ولما أراد ان يمتدح بما انزل على افضل البرية والعمل بجديتي  
 الابتداء من الاخبار المصطفوية والتمشي على مسالك المؤلفين  
 السالفين النقية فقال بعد ما ابتداء بالتسمية الحمد لغة هو  
 الثناء باللسان على الخيل وعرفا فاعل يثنى عن التعظيم بسبب  
 الانعام فمؤرد الاول خاص ومؤرد الثاني عام ومتعلقهما  
 بالعكس يوضح عنهما العنوان والمدح مرادف الحمد كما قيل الحمد  
 والمدح اخوان قيل مراده التمازي لا الترادف وفرق البعض  
 بان المدح يتم المحي وغيره ويكون بعد الاحسان وقبله والمدح  
 مختص بالمحي ويكون بعد الاحسان والشكر التقوى هو الحمد  
 العرفي وقد يشترط بوصول النعمة الى الشاكر بخلاف الحمد والعرفي  
 صرف العبد للجمع من الجوارح والجنان الى ما خلق له ولا  
 حاجة الى قيد يخرج الاستهزاء لانه غير داخل في الثناء  
 قيد الحينية مقتضى في التعريفات ثم قيد اللسان يخرج حمد  
 الله تعالى فيكون التعريف لحمد العباد قال بعض المحققين المراد  
 بالثناء هو القول فحمد الله تعالى داخل في التعريف والحمد للجنس  
 كما هو المتبادر والاستغراق وان نفى البعض بناء على التلازم  
 بينهما ويحتمل ان يكون للحمد فيراد الفرد الكامل لله  
 علم للذات الواجب بالذات وقيل وصف في الاصل ثم غلب  
 فصار كالعلم والتلازم اما الاختصاص الصفة بالموصوف

اعلم ان الحمد يثنى شروها وله  
 اربعة المبنى للفاعل وهو المكون  
 والشيء المفعول به وهو المفعول  
 والمصدر المفعول به وهو المفعول  
 والمصدر المفعول به وهو المفعول  
 والمصدر المفعول به وهو المفعول

الاعراض والجواهر  
 والاشارة الى ان قوله لا يمتدح في غير من  
 والاشارة الى ان قوله لا يمتدح في غير من  
 والاشارة الى ان قوله لا يمتدح في غير من

عند من لم ينفق بين  
 الاختصاص والاستغراق  
 فمقتضى الاختصاص هو الاستغراق  
 فمقتضى الاختصاص هو الاستغراق

هذا الاختصاص هو الاستغراق  
 والاشارة الى ان قوله لا يمتدح في غير من  
 والاشارة الى ان قوله لا يمتدح في غير من  
 والاشارة الى ان قوله لا يمتدح في غير من

اول اختصاص المتعلق بالمتعلق فحاصل المعنى ان كل حمد من كل  
 حامد وان جرى البعض لغيره مع مخصوص للذات الواجب تحقفا  
 على قاعدة اهل الحق لان الكل راجع اليه ونعم ما انشده البعض  
 اذا نحن اثبتنا عليك بطالح فانت كما اثبتني وفوق الذي نشني  
 وان جرت الالفاظ يوجب بدحة لغيرك انسان فانت الذي نفني  
 رب العالمين اي مرتبهم ومبتغهم الى الكمال الممكن المقدر لهم  
 لامية كما لا يخفى والعالم هو ما سوى ذات الله وصفاته الشريفة  
 من الاعراض والجواهر وهو مأخوذ من العلم بالكسرو التكون  
 فالعالم بمعنى ما يعلم به الصانع كالحائتم بمعنى ما يختم به الشيء فهو دليل  
 صريح على وجوده تعالى على حيوة وقدرته وعلمه الازلية قال بعض العارفين  
 برك درختان سبز در نظر هو شيار هر درختي در تربت معرفت كردگار  
 وبقي العالم محدث وكل محدث فله محدث فالعالم له محدث اي  
 موحد وخالق ومرب والصلوات هي الدعاء الخاضعة وهو  
 الدعاء له لا لغيره فلا يرد ما قيل فان قيل اذا استعمل الدعاء على  
 يكون له فلا يحتاج الى الجواب فان هذا مختص بلفظ الدعاء  
 قيل ان لفظ الصلوات مشترك بين الدعاء والرحمة والاستغفار  
 اشتراكا لفظيا كالعين وقال السيد السند الظاهر من كلام القوم  
 ان الدعاء والاستغفار واحد وقيل حقيقة في الدعاء ومجاز في الرحمة  
 وقال بعض المحققين الصلوات لغة هي العطف مطلقا وهو بالتسمية

لا انشاء كما ذهب اليه بعض العباد  
 افعال العباد عند خلقهم فلو كان  
 في جميع المحامد التي لم تكن لها  
 الاوتار والتمسك من الله تعالى  
 كان الحمد كله باختياره تعالى  
 او دعاء من الله تعالى  
 اي كل المحامد راجع اليه سبحانه وتعالى  
 لانه محتج الكل وسبغة قيل من مدح  
 نقشا غديا او دارا عجيبة فهو  
 راجع الى النقاش من الله تعالى  
 وهو شئ موجود قائم بذاته سواء  
 كان مركبا كالحيوان والاحجار والار  
 او مفردا كالتفوق من الله تعالى  
 والعرض هو شئ موجود قائم بذاته سواء  
 بغيره كالكسوة واليابس وغيرها  
 من اللوان بحرم من الله تعالى  
 قيل هو اسم لتصلية وقيل فعله من  
 صلى اذا دعا وقيل اصله صلى على  
 الصلوة لان المصلي يفضله في ركوعه  
 وسجوده من الله تعالى



فيكون مشتركاً معنويًا كالوجود المطلق واللام فيها كاللام في الحمد  
 لكن الحصر اضافي بالنسبة الى امة الدعوة والمعنى ان الصلوة اي التفصيل  
 والاعانم ورفع الدرجات من الله تعالى محولة على الغاية او على غاية  
 الغاية والدعاء من العباد والملائكة وارجو ان يرد على محمد ونحوه  
 عليه الجار مع متعلق خبر المبدأ <sup>بناء على الحقيقة والبيان</sup> والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها

الى الله تعالى رحمة وبالنسبة الى العباد دعاء وبالنسبة الى الملائكة انفسار  
 فيكون مشتركاً معنويًا كالوجود المطلق واللام فيها كاللام في الحمد  
 لكن الحصر اضافي بالنسبة الى امة الدعوة والمعنى ان الصلوة اي التفصيل  
 والاعانم ورفع الدرجات من الله تعالى محولة على الغاية او على غاية  
 الغاية والدعاء من العباد والملائكة وارجو ان يرد على محمد ونحوه  
 عليه الجار مع متعلق خبر المبدأ <sup>بناء على الحقيقة والبيان</sup> والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها  
 وهما اخباران لفظا وانشاء ان معنى والا يلزم ان لا يحمد المصرولا  
 يصلي في مفتوح فمائل محمد في الاصل هو البليغ في كونه محموداً من حمد  
 الرجل فهو محمد اذا اكثر خصاله المحمودة كذا قيل ثم جعل علماً لسيدنا  
 ورسولنا م كثر اخلاقه الحميدة اعلم ان العقلاء والعارفين  
 في جميع امورهم واحوالهم يطلبون الاستعانة والافاضة من المبدأ  
 والفيض لكن المناسبة بينه وبينهم منتفية رأساً لتزده تع وعلو  
 شأنه غاية التزده والتقدس وكرويات النفوس الانسانية  
 غاية التكدرو والتقل فيحتاجون الى واسطة في الجهتين  
 التزده والتكدرو فبالجهة الاولى يستفيض من المبدأ والفيض  
 وبالثانية يفيض عليهم وهي جناب رسولنا م فوجب الصلوات  
 على بني آدم في اوائل التصانيف واما الاول والاصحاب فلكونه  
 مناسباً لهم للنبي م واتم واقوى كانوا واسائط في الاستفاض  
 ولذا وجبت عليهم تبعاً له هذا والله ان الرجل اهل بيته وعياله

وجه انشاء الى ما قيل من ان حقيقة  
 الحمد عند المحققين اظهر الصفات  
 الكمالية وهو يحصل بالاعيان  
 فلا يلزم ان لا يحمد بشا من وجه  
 اخر قد برر مساه

وايضا الاتباع ويحل على الثاني حيث لم يذكر الاصحاب معه وحض  
 استعماله للاشراف ونبوتها واخروها ولا يضاف الى البلدان والاقلام  
 فلا يقال المصرولا اقليم كما يقال اهل مصر واهل اقليم كذا في الفصيح  
 واصله اول وقيل اهل ودليلها اول واهل والتصغير مما يرد الال  
 الى اصولها وفيما قيل نظر فتدبر وازدادة الى الضمير للاستغراق  
 اجمعين اي جميع الاتباع بحيث لا يستثنى عنها فرد تأكيد معنوي بما  
 قبله وفائدة رفع توهم ان المراد الاتباع الشهرة المتعارفة بحمل الاضافة  
 على العهد قيل بحمل الاضافة على الجنس وفيه بعد تدبر وبعد الواو <sup>ابتداء</sup>  
 او عاطفة على احدي الجملتين السابقتين وهما اخباران لفظا وان  
 معنى وذلك كاف في صحة العطف فلا يلزم عطف الاخبار على الانشاء  
 والجامع بينهما ان الاولى تمهيد والثانية سبب للتصنيف قيل واما  
 رتبة التعريف عن صورة اما وقيل ابتدائية قائمة مقام اما قد بر  
 وبعد مبتدئ على الضم لكون المضاف اليه محذوفاً من اي بعد زمن  
 الفراغ من تمهيد التصنيف فعلم منه ان كلمة بعد في الزمان لكنها بطريق  
 الاستحالة تكونها في الاصل من قبل جهات التت واستعمالها  
 على اوجه ثلثة مسطور في الكتب والعامل فيها اما اما المظنونة <sup>نظم</sup>  
 معنى الشط او ما يفهم من المقام وهو اقول فلهذا الغاء لمظنة اما قبل  
 بعد كذا في شرح الكتاب او تعليل لمقدّر بعد بعد تقديره وبعد هي لما  
 يتلى عليك لان هذه رسالة محتاج اليها فيكون العامل في الظرف



هو صيغتي وهذه اشارة الى الامور المستحضرة في الذهن سواء كان  
 وضع الالفاظ قبل التصف او بعده <sup>صريح</sup> به في شرح الترهيب لان  
 احتمالات العقلية <sup>سبعة</sup> وانست منها وهي الالفاظ وحدها والركب  
 منها والتقويض <sup>الاول</sup> وهي مع الثانية والركب من الثلاثة لا وجود لها في  
 الخارج اما الالفاظ فلكونها مركبة من اصوات مقطعة غير قارة لا تجمع  
 او ايلها مع او اسطرها او اسطرها مع او اخرها فلا تكون موجودة  
 مجتمعة في الخارج واما المعاني فلكونها مفهومات ومعقولات لا  
 وجود لها في الخارج واما الركب منها فله عدم وجود مفردة في الخارج  
 واما الثلاثة الاخر فلكون الركب من الموجود في الخارج وغير الموجود  
 فيه غير موجود فيه غير موجود فيه كما ان الركب من الالفاظ  
 والخارج خارج واما الاحتمال السابع وهو التقويض وحدها ففيه  
 كلام ان اردت التحقيق فاطلب من شرح الترهيب رسالة اي معان  
 قليلة مشتملة على كثير من العقائد النحوية والتنوين للتعظيم  
 او الالفاظ عزيزة دالة على تلك المعاني المذكورة وانما سميت  
 بها لانه الرسالة في الاصل ما يرسل به الاخبار الى الغير وكل من  
 المعاني والالفاظ مما يرسل به الاخبار الى الغير وحاصل المقصود  
 ان هذه الرسالة المستحضرة في العقل من المعاني القليلة او  
 الالفاظ العزيزة رسالة محتاج اليها هذا هو المراد من ان المراد  
 مطلق الخبر مقيد ولا غبار فيه قيل ومن جعله اشارة الى الرسالة

والعلم  
 وحدها

تفصيل  
 الالفاظ المعاني

المراد من  
 التمهيد

لم يصب

لم يصب لان انضاف الالفاظ او المعاني بعنوان كونها رسالة لم يعلم  
 قبل الحكم بانها رسالة كما لا يخفى انتهى وفيه خفاء لا يخفى ثم ان كان  
 المراد بالملفوظ الالفاظ المطلقة فالمراد بالمقيد الالفاظ المقيدة  
 فان كان المعاني فذلك للمعاني اما ان اريد بالملفوظ الالفاظ والمقيد  
 المعاني او بالعكس فمحتاج الى حذف المضاف اما في جانب المطلق  
 او في جانب المقيد والثاني اولى وان جمع لكونه توجيها وتاويدا بعد  
 الاحتياج والاقتضاء فيما اى في بيان الشيء الذي يحتاج اليه كل  
 اى كل من يجري الاعراب او اراد اجرائه ونفذه كل هنا يفيد شمول  
 جميع افراد العرب لكونه مضافا الى نكرة او اما اذا اضيف الى المعرفة  
 يفيد شمول اجزاء الرمان المأكول لا كل رمان قيل الموصول عبارة  
 عن الفرة الذي يعبر عنه بعلم الاعراب تامل والموصول مع صلته  
 ههنا رسالة او خبر بعد خبر للمبتداء او حال منه او خبر مبتداء محذوف  
 اي هي كائنة فيما يحتاج اليه الح استند الاحتياج اي يحتاج اليه كل معرب  
 باحتياج استند اوردة كلمة استند لبيان زيادة الاحتياج لانهم  
 لم ينبوا اسم التفصيل من الزيدات وهو اي الشيء المحتاج اليه  
 استند الاحتياج ثلثة اشياء العامل والمعمل والعمل لانه لم يكن هذه  
 الثلثة لم يمكن اجزاء الاعراب على الكلمة واما الاحتياج الى غيرها  
 من تعريف الكلمة وتقسيمها والاصطلاحات النحوية فليس باستند  
 وانما انحصر المحتاج اليه في هذه الثلثة لانه لا يخفى اما ان يكون اثرها

وجه الخفاء انه لو لم يعلم بانها رسالة قبل الحكم  
 بالالفاظ او المعاني كبقية رسالة قبل الحكم  
 بانها رسالة لم يكن الحكم عليها بالالفاظ  
 على انه لم لا يجوز ان يحصل الشعور على  
 كونها رسالة من قوله رسالة فيطلق  
 عليها الرسالة قبل الحكم بها مسبقا

الاشياء مع التبع وهذا يصلح ان يقال في قوله  
 ووزنه افعال عند التماسي وقال سيبويه  
 على وزن فعلا كقولهم تعجبوا من الامر الاول  
 فصار اشياء على وزن فعلا وكذا تعجبوا من الامر  
 اشياء على وزن افعااء غير منصرفة عند سيبويه  
 ومنصرف عند غيره والتفصيل جار يردى

اعراب



او مؤثراً او مؤثراً فالاول الثالث والثاني الاول والثالث الثاني  
 اما تقديم بعضها على بعض فلتقدم المؤثر على المتأثر والارثوخر عنها  
 اعلم ان التقديم اربعة ذاتي كقدم حركة اليد على حركة المفاح ورائي  
 كقدم الاب على الابن وطبعي كقدم الجز على الكل ووضع كقدم بعض  
 اجزاء الكتب وفصولها على بعض المناسبة اي الاعراب تفسير للاخير  
 اما من عرّبت معدته اذا قدمت فالهزة للطلب او من اعراب  
 الرجل عن حجة فيكون بمعنى الاظهار والبيان وعلى كلا الوجهين  
 لا خفاء في التسوية قيل ويجعل ان يكون من قولهم امرأة  
 عروب اي محبوب كلامها وانما فسر العمل بالاعراب دفعا لتوهم  
 ان المراد بالعمل معناه المصدر وتخصيصا على ان المراد به الاثر  
 الحاصل من العامل وانما لم يقل الاعراب اولا ليكون مجعلا ومبرها  
 اولا وتفضيلا وتعيينا ثانيا حتى يكون اوقع في الازهان هذا  
 من جهة المعنى واما من جهة المادة ليوافق الاولين في الحروف الالهية  
 ولما كانت هذه الرسالة في بيان ما يحتاج اليه اشدة الاحتياج  
 وكان هو ثلثة اشياء فوجب ترتيبها اي ترتيب الرسالة مشتملة  
 على ثلثة ابواب اشتمال الكل على الاجزاء لا الكل على الجزئيات كما  
 لا يخفى ثم الوجوب عادي كما ستحفظ الاضطلاحات المنطقية  
 لمن يتدافع في شئ من العلوم لا شرطي ولا عقلي وهو ظاهر والشرط  
 لغو كل شئ في مرتبة واصطلاحا جعل الاشياء المتقدمة

بحث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض  
 بالتقدم والتأخر ولا يتعلق كلمة على بالترتيب بشئ من هذين المعنيين  
 كذا صرح بعض المحققين والشرطي ذلك ان معنى قولهم رتب ابنة  
 على ابنة او رتبها عقيرها فلو تعلقت كلمة على بالترتيب للزم كون الرتبة  
 عقيب هذه الابواب الثلثة وليس كذلك فيحتاج الى التضمين بمعنى  
 الاشتمال فيكون الظرف لغوا والمعنى وجب ترتيب اجزائها في  
 مواضعها اللائقة مشتملة على ثلثة ابواب واما ان حمل الترتيب  
 على التجريد فلا يحتاج الى التضمين ويكون الظرف مستقرا والمعنى  
 وجب ترتيب اجزائها كائنه على ثلثة ابواب كذا قيل والتضمين اما  
 يجعل الاصل ثابتا والمضمّن حالا او بالعكس الباب الاول التلام  
 للعدد المشار اليه ما في ضمن ثلثة ابواب اعلم ان لام التعريف اقا  
 للاشتمال الى حصة من الحقيقة معروفة بين المتكلم والمخاطب  
 لذكرها صراحة وكناية ويسمى العهد الخارج كقوله تعالى وليس الذكر  
 كالانثى او الى الحقيقة نفسها ويسمى لام الحقيقة كقولك الرجل  
 خير من المرأة او الى معروف في الذهن لا الخارج ويسمى العهد الزهني  
 كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج وهذا في المعنى كالنكرة  
 فيوصف مدخوله بالجملة كقوله ولقد امرت على التيمم بسبني او الى جميع  
 الافراد ويسمى الاستفراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر بدليل  
 الاستفناء كائن في بيان العامل اي حده وتقسيمه واحواله

في ترتيبها  
 في ترتيبها  
 في ترتيبها



وقد مر وجه تقديمه ثم البيان وصف للمعاني أولاً وبالذات وللألفاظ  
ثانياً وبالعرض لأن مبيتين الأشياء وكاشف حقايقها إنما هو المعاني  
وكون الألفاظ كاشفة لها باعتبار دلالتها على تلك الكاشفة ففي  
البيان اعتباران فإن أريد بالباب الأول الألفاظ كما هو المتبادر  
فالمراد من البيان الاعتبار الأول وأن أريد به المعاني فالمراد منه  
الاعتبار الثاني وقد تقررت أن الألفاظ قوالب المعاني والعكس فلا  
يلزم ظرفية الشيء لنفسه كما لا يخفى على المتأمل المصنف تأمل اعلم أولاً  
أي قبل الشروع في المقصود لآلة موقوف على معرفة أقسام الكلمة  
الموقوفة على معرفتها واعلم خطاب عام لكل من يريد الاستفادة  
من هذه الرسالة ننبه على أن ما بعده مما يعتنى شأنه وميراثه تحصيله  
قبل استعماله أما بالفاء أو بالواو أو مجرداً عنهما فإن كان الأول فهو  
تنبيه على أن ما قبله مما يجب الإصغاء لوجود معنى التوزيع في الفاء  
وإن كان الثاني فتنبه على أن ما قبله وما بعده جميعاً كذلك لوجود  
معنى الجمع في الواو وإن كان الثالث فتنبه على أن ما بعده فقط كذلك  
وقيل إن قبل الخطاب بدون الخطاب عبث قلنا الخطاب متعلق بـ  
لأن المعنى تصور شخصاً في ذهن فحمله مخاطباً فيكون للخطاب  
المتعلق ذهني انتهى إن الكلمة لا مرها للجنس والحقيقة من غير  
دلالة على القلة والكثرة والاستغراق والتقسيم كالتعريف للماهية  
لأنه أفراد على ما حققه الفاضل العصام في شرح الكافية قبل لامها

للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل إذ المقصود التقسيم  
وهو للأفراد لا للماهية على ما هو رأي البعض والتعريف بتعريف  
هذا في الضمير استخدام له وفيه أن الجنس أو الوحد وجوده في  
ضمن الكل يكون مستلزماً لاستغراق الجنس والتاء تنافية <sup>فقط</sup>  
في شرح التبات وإنما تناقضه أن كان المراد من اللام استغراق  
الجنس انتهى فلا يخفى في كون كل من التقسيم والتعريف مقصوداً  
أصلياً ومنه يعلم حال الاستخدام نعم لو كانت اللام للاستغراق  
لوجب الاستخدام وقد عرفت أن التاء تناقضه وهي للوحدة  
الشخصية الكلية كذا في الامتحان ولا منافات بينهما وبين الجنس  
بل المنافات بين الوحدة الشخصية الجزئية وبين الجنس جمعها  
كلمات وكلم واستغراقها من الكلام بالسكون وهو الجرح لتأثير  
معانيرها في النفوس كالجرح قيل الكلام ليس جمع بل هو جنس كـ  
وعمره دليل قوله إليه يصعد الكلم الطيب ورد بان التقدير إليه  
يصعد بعض الكلم الطيب وهي الواو اعتراضية لوقوعها بين  
معمول أن أو حالية اللفظ لغة الرمي مطلقاً بقرينة إطلاقها ثم  
في رمي النواة من غير الفهم ومنه أيضاً وإنما اعتبر المطلق حين  
النقل إلى المعنى العرفي مع أن المناسب كونه بمعنى الرمي من الفهم  
ليكون على نتائج نقل العامة إلى الخاص والمعنى العرفي له صوت من شأنه  
أن يخرج من الفهم معتمداً على المنهج فالصوت شامل لجميع الأصوات

هذا هو المقصود  
بالتقسيم والتعريف  
بما هو متبادر  
من كلامه







هي الذكر او الاخذ لا الدخول مفرد صفة معني خرجت به المركبات  
كلامية كانت او غيرها والمعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظ على جزء  
فيه هو ان اللفظ موضوع لمعنى متصرف بالافراد والحال ان اتصاف  
المعنى بالافراد والتكريب انما هو بعد الوضع فيتركب ما ارتكب  
في قوله من قبل قيل فله سلبه ومثل هذا مما لا يتجاسف في  
التعريفات لانه لا يحل فهم المقصود وذلك لان قيود هذا التعريف  
وهي اللفظ والموضوع والمعنى والمفرد كل منهما مستعمل فيما وضع له  
كما لا يخفى وانما الجازي في اتصاف المعنى بالافراد وهذا وراء ما ينبغي  
من التعريف ثلثة اقسام خبر ان فعل بدل بعض من ثلثة اقسام  
الاول فعل سمي به تضمنه الفعل التفعول قال في مختار الصحاح  
الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر الاسم انتهى اي اسم لقسم  
من الكلمة وهو الفعل الاصطلاحي قدم على الاسم لان الفعل اصل  
في العمل والاسم في الاعراب والبحث بحث العامل ومن عكس  
كاهن الحاجب نظر الى الاصلية في الاعراب ولكل وجه هو مؤكرا  
وهو اي الفعل ما دل اي كلمة دلت وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول  
مع معناه وهو الكلمة لكن المراد بها ما كانت الكلمة عبارة عنه والالزام  
ان يكون الفعل لفظ الكلمة ولا يخفى خلفه تأمل بهيئة اي بصفة  
لابداته وبها على الحدث فخرج به عن التعريف ما لم يدل على الزمان  
اصلا كالحروف وما دل بآدته لاهية كاسس والآن وغدا وضعا

نوعيا اي موضوعا خرج به ما دل عقلا او استعمالا كالصبر والعقوبة  
واسماء الافعال واسمى المفعول لانه دلالتها على الزمان اما عقلا  
او بعلبة الاستعمال كذا قيل على احد الازمنة ثلثة اي الحال والآن  
والماضي ويخرج به الاسم عن حد الفعل ما يدل على الزمانين منها  
كالضارع موضوع لاحدهما والاخر من استعمال اود ال على الواحد ايضا  
ولا يرد الافعال المنسجمة عن الزمان لان الانسلاخ عنه بحسب  
لاستعمال لا بحسب الوضع ولما فرغ من تعريف الفعل شرع في خواصه  
ليكتشف بها زيادة انكشاف فقال ومن خواصه اي بعض منها  
والخاصة ما يختص بالشيء ولا يكون في الغير لكن يجوز انفاكرا  
عنه بخلاف العلامة ثم الخواص بصفة جمع الكثرة التي تستعمل  
فيما فوق العشرة بلا قرينة ونكتة وفيما دون العشرة بالثلاثة  
وهي هنا اشارة الى كثرة الخاصة وصيغ جمع الكثرة ما عدا جمع القلة  
وهي اربعة كما قيل جمع قلت جاريا بشد دروزان نحو بيان افعل  
وافعال وفعله نيزوزن افعلة واما الجمع الصحيح مذكرا كان او  
مؤنثا كسلبين ومسلمات فيطرح القلة والكثرة على الرأي الصحيح  
كما ذكره المصرح في امتحانه نقلا عن الشيخ الرضوي ومن جملة الخواص  
التي تذكر هنا ثناء التانيث الساكنة والضمائر الرفوعة البارزة  
المتصلة ونزاهة المشددة والمنخفضة دخول قد والله در المصحين  
يحذف الدخول ليكون الكلام سهلا المأخذ مع انه وجه حذفه في اتجا

نوعيا اي موضوعا  
نوعيا اي موضوعا

الاشترار وهو الاصح



في الاسم خمس لغات اسم كسري  
والضم وسم وسم بالضم والكسر  
اخلفوا في ان الاسم هل هو عين المسمى ام  
غيره قال ايضا في الاسم ان اردت ان  
فغير المسمى وان اردت ان يكون ذات الشيء  
المسمى وان اردت ان يكون انقسام  
الصفة الى ما هو نفس المسمى والى ما هو  
غيره والى ما ليس هو ولا غير قيل يريد  
به ان النزاع فيما بينهم لفظي لان المراد  
ان كان اللفظ فلا نزاع في انه غيره وان كان  
الذات فلا نزاع في انه عينه وان كان اللفظ  
فلا وجه للمجزم بل ينقسم انقسام اللفظ  
هنا مثلا

بقوله لعدم الاحتياج اليه ان يصدق تعريف الخاصية عليها كما  
يصدق عليه والايجاز مطلوب انتهى كلامه وينشده من كان  
له قلب او القى السمع وهو شهيد وقد انا للتحقيق كقوله تع  
قد افلح المؤمنون اول التقليل نحو الكذب قد يصدق والجنيل قد  
يجود اول تقريب الما في الى الحال نحو قد قامت الصلوات اول التوقع  
نحو قد ركب الاميران يتوقع ركوبه وكل منها لا يتحقق الا في الفعل  
ولذا خص به اول استقراء والتبيين عطف على قد او على ما ايضا  
هو اليه للتيقن انواع سبب الاستقبال مثل ضرب وسبب  
الطلب مثل استجل وسبب الكسبية بعد كاف المؤنث نحو  
مررت بكس وغيرها والمراد هنا هو الاول بقرينة سوف و  
لذا عرف التيقن دون قوله وسوف وجه الاختصاص به كونها  
لا استقبال ويستميان في التفسير والتأخير وكون الثاني  
زيادة تأخير كما ذهب اليه الاكثر بعارضه قوله وسوف يوتي  
الله المؤمنين اجرا عظيما فسيد خبرهم بتمام برحمته من اي  
يوم القيمة فاستويا في التأخير قد بر قيل حكى الكسائي عن بعض  
المجازيين سؤو حكى صاحب المحكم سئ وحكى عن الكوفيين  
سئن بسكون الفاء وفتحها انتهى وان ولمولما ولام لام  
ولاء انتهى وانما خص كل منها بالفعل لان الاول تعليق للحديث  
الفعلية له نحو ان فعلت فعلت والتاني والتاني نفى ذلك الحديث

اختصاصها  
بالفعل

باللغة  
والاوهال  
في التيقن

٢

والرأح

والرابع لطلبه والخامس لطلب تركه والحدث الفعلي لا يوجد الا في  
الفعل وكله اي كل الفعل عامل على ما سيجي في بحث العامل القيات  
واسم من التسموا ومن الوسم يسمى به لاستقلاله على اخويه من  
حيث كونه مستندا اليه او لكونه علامة للمسمى وهو اي الاسم  
مادل اي كلمة دلت وضعا بقرينة التباين على معنى مستقل صفة  
معنى بالفهم اي المفهومية ومعنى الاستقلال لبرها دلالتها عليه  
بغير ضمنية وبه خرج الحرف عن الحد ومرجع كينونة المعنى في نفس  
الكلمة او في نفس المعنى الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية  
ولذا عدل المص عن تعريف ابن الحاجب وهو مادل على معنى في  
نفسه ولا نقض بالاسماء المضافة مثل ذو وفوق وتحت  
فان مفهوماتها مستقلة بالمفهومية لكن العادة جرت باستعمالها  
مضافة وهذا لا يتقدم الاستقلالية بالمفهومية والتفصيل في شرح  
الكافية غير متقرر صفة بعد اخرى لمعنى خرج به الفعل فيه اي في  
فهم المعنى المدلول عليه من التوقف لاني الوقوع فلا يخرج مادل  
على ما اقترن بالزمان بحسب الوقوع مثل الضارب الذي يدل  
على القرب الواقع في زمان من الازمنة باحد الازمنة الثلاثة  
الباء متعلق بالمتى والمراد بعدم الاقتران بحسب اصل الوضع فخرج  
الافعال المنسلخة عن الزمان لا اقترانها بحسب الوضع الا في  
ودخل اسماء الافعال لعدم اقترانها بحسبه ولا شبهة في



خروج المضارع لانه نفى اقتران الواحد مطلقا سواء كان في  
الاشئين اولا وكل واحد منهما في ضمن الاثنين فيلزم نفى اقترانها  
ومن خواصه ترما في بحث الفعل دخول التنوين اى الحوقه  
باقسامه الا الترنم واقام التنوين خمسة تنوين التمكن كتوين  
زيد والتكثير كتوين صيه والعوض كتوين حينذ والمقابله  
كتوين مسلمات الا قول للفرق بين النصف وغيره والثاني للفرق  
بين المعرفة وضدها والثالث عوض عن المضاف اليه والرابع  
للمقابله نون جمع المذكر السالم والخامس ما يلحق باواخر الابيات  
والقوافي كتوين اصابن في قول الشاعر لقد اصابن وهو ان  
لحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحكما متبصبا باشباع  
حركته واحدا من حروف الاطلاق وهي الواو والياء والالف  
يسمى الترنم لكونه موضوعا لغرض الترنم والتفتي وان لحق  
القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا كتوين الخضر والاصل  
المخترق بالسكون فحركه القاف والحق النون يسمى العالي فما  
لحق القوافي والمضارع فسمان فان قيل ما للفرق بين التروى  
والقافية قلنا التروى حرف يلزمه بناء القافية عليه كالماء في اخر  
الطويل طويل على الليل اذبت كائنا جنوح التي والنجم ينقاد للجريح  
واما القافية ففيها مذاهب الاول للتحليل انما هي الحرف الاخير  
من بيت التي اول ساكن تليه مع الحركة التي قبل الساكن والثاني

أَوَّلُهُ عَائِلٌ وَالصَّابِنُ  
أَعْلَى الْأَوَّلِ لَقَدْ أَصَابِنُ  
فَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ الْبَاءَ وَحَصَلَ بِأَشَاعٍ فَتَحَرَّكَ الْأَلِفُ  
فَرَوَّحَ هَذَا الْبَيْتَ عِنْدَ الْآخِرِ نُونُ الشَّوْنِ جَاءَ  
وَعُقُوضُ عِنْدَ الْآلِفِ

الاصول في معرفة  
الاشياء

للاختصاص

للاختصاص وهي الكلمة الأخيرة والثالث للمترب وهي الحرف التي  
يبنى عليه القافية فعلى هذا لافرق بين الروى والقافية وماسوى  
الاخير مختص بالاسم والوجه يعرف بما قلنا فتفكر وحرف الجر اما  
بالجر او بالرفع عطف على التثوين او على ما اضاف وهو اليه كما مر وانما  
خص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فيلزم الدخول  
عليه وانما لا يكون له افضاء كالزائد فمحول على ما كان له ذلك  
للاختصاص بما في العمل او للاستقراء ولان التعريف ومن قبل اللام  
يريد به ذلك لا شهادته وشيوعه فيه قال الفاضل العصام  
اللام فيما ينبراهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى  
التعريف وفي الامتحان اى كلام التعريف لتبادر الذهن اليها  
لعلمتها وشهرتها اذا عرفت هذا فتأمل مرتين فارجع البصر  
كدرتين فيما قيل وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به  
لام التعريف واعتمدوا في ذلك على الاشتهار وقد نبه في الامتحان  
انه لا يكون قرينة للمبتدئ انتهى ثم حروف التعريف هو اللام  
عند سبويه كالنون الساكنة في التكرير والهمزة يمكن الابتداء  
بها وعند الخليل ال كهل وعند البرد هو الهمزة فقط واللام  
لدفع بسر الاستفهام كذا صرحوا ووجه الاختصاص بالاسم  
لانه لتعيين المعنى المطابق وهو لا يوجد الا في الاسم وعليه  
كلام في الامتحان فلا تغفل وكونه مبتداء وفاعلا عطفا على الدخول



لا على المدخول او على اللام على تقدير رفعه وجه اختصاصه به  
 لان كل واحد منهما لا يكون الا المسند اليه ولا يكون هو غير الاسم  
 قال المص في شرح التل في وجه اختصاصه قد بالفعل فالصواب فيه  
 وامثاله الاستقراء ليس الا وانما خض الذكر بهما من بين المسند اليه  
 اشعار ابا صليتهما في هذا الباب وفروع البواقي قبل قدم الاول  
 اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني التأخير ولو قيل قدم الاول  
 لان حقه التقديم وحق الثاني التأخير لكان اولى فتدبر ومضافا  
 اي كونه مضافا الى شيئي وجه الاختصاص به لاختصاصه لوازم  
 الاضافة من التثنية والتخصيص والتحقيق بالاسم ومن  
 خواصه كونه مضافا اليه ايضا ولم يذكره لشبهة والفرض ذكر  
 البعض ولا خلاف فيه ونحو يوم ينفع الصادقين الصحيح ان  
 المضاف اليه هو الجملة كذا في الامتحان وبعضه عامل كاسم الفاعل  
 اذا وجد شرط عمله وسيجيء في محله وبعضه غير عامل كانا وانت  
 فان قيل ان الضماير المستترة عند المقابلة ليست بكلمات والفاظ  
 اصلا بل تصورات محضة واعتبارات صرفة كما مر نقل من فيكف  
 يصح عدتها من بعض الاسم الذي هو قسم من الكلمة قلنا انهما  
 ليستا من الضماير المذكورة كيف والاستار واجب بل كل منهما  
 لفظ مستعار من ذلك الضمير المعبر وجوه تحت ما يدل  
 عليه وجوه حفظ القاعدتهم كما سمعت فيما مر والذى

وجه التثنية ان المراد بالامثال يمكن ان يكون  
 امثال قد مر من خواص الفعل فلا يكون محله  
 قبل قوله وكونه متبدا ويجوز ان يراد بطلق  
 الخاتمة سواء كان لفظيا او معنويا  
 وغيره فيكون محله  
 وجه الاول ان قوله اشارة الى علة  
 التقديم على طريقة ضربية كما دينا ولا يخفى  
 عدم حصولها من التقديم لانه يجوز  
 ان يورد كلامها على غير حقه فكيف او  
 علة بخلاف كون حقه مقدما فانه يصح  
 ان يكون علة لا يقدم فلا تغفل  
 السؤال استدلال والبواب منع  
 مع التثنية لان المحب موجب والخبر  
 ان الموجبة مانع على ما بين في محله

والتي

والتي واسماء الاشارات وحرف وهو لغة بمعنى الطرف ستمي  
 لوقوعه طرفا من الاسم والفعل واصطلاحا مادا على معنى غير  
 مستقل قدم معنى الاستقلال خرج به الفعل والاسم بالفهم  
 اي يحتاج في فهمه عماد على الكيفية اخرى مثلاً فهم معنى من والى  
 من لفظية ما يحتاج الى البصرة والكوفة بل اللفظ غير فان  
 لفظي من والى في قولك سرت من البصرة الى الكوفة اللفظي  
 لفهم حال البصرة والكوفة من حيث ان الاول مبداء السير  
 والاخرى منتهاه فلا يكون محكوما عليه به وبعضه عامل كحرف  
 الجر مسيحي وكجته ويعرف من الاضافة تسمية وبعضه غير عامل  
 كهل وقد وسائر الحروف الغير العاملة كالسبب وسوف  
 ولما فرغ من تعريف الكلمة واقسامها وبعض خواصها شاع  
 في بيان ما انعقد الباب ففهم ثم العامل اي بعد معرفة ما يجب  
 معرفته او لا اعلم ان العامل الى فتم لتدراخي انما ثم المراد به  
 ماهية وحقيقة لان التعريف للماهية والذات لا الافراد  
 وما صدق بخلاف ما سبق فان المراد به ما صدق ولذا  
 اورد المظهر موضع المضمر واما حد لث اذا اعيدت المعرفة  
 معرفة فالثانية عين الاولى فيعدل عنه كثيرا لتكثيرة صارفة  
 كانت ام لا وهنا قد وجدت صارفة هو ما اي شيئي لان التعريف  
 لمطلق العامل فيشمل اللفظي وغيره ولذا لم يقل لفظا وسيجيء

قوله بل اللفظ غير اما اضباب من قوله  
 مادا على معنى المحكيون تعديلا اخر لللفظ  
 او تدقيقا عليه فيكون من تامة التعريف



تعريفها خاصة اوجب اي اقتضى بواسطة اي سببها وهي  
 مقتضى الاعراب يخرج بها عن التعريف هو فان ايجابه بلا واسطة  
 وخروج بلاء غلام ايضا فان ايجابه كون اخر غلام على وجه مخصوص  
 بواسطة المجانسة والاتصال لا بواسطة مقتضى الاعراب  
 كما لا يخفى وايضا يخرج بها الزوائد ومثل رب من كان ايجابا  
 بواسطة الحمل والتعريف للعامل الحقيقي ولا التصوري ويقدم  
 تعريفه من تعريف الحقيقي بادني عناية فيه فالذكر في التعميم  
 ليس باستطارد كما ظن كون مفعول اوجب اخر الكلمة  
 بنيت او معرفة على وجه مخصوص لفظا او تقديرًا او محلا حقيقة  
 او حكما فالمراد به اثر يحدث في الاخر يقال له الاعراب ولذا افسر  
 وبني بقوله من الاعراب سيجي تعريفه واقسامه في باب ان  
 شاء الله تعالى فان قيل ذكر الاعراب في تعريف العامل والعامل  
 في تعريف الاعراب فيتوقف معرفة العامل على معرفة الاعراب  
 ومعرفة الاعراب على معرفة العامل فيلزم توقف معرفة العامل  
 على معرفة العامل ههنا قلنا يمكن رفعه بان يقال ان قوله من  
 خارج عن التعريف بحيث لو لم يذكر يتم التعريف بلا نقص لانه  
 جزء لو ذكر تم والا فلا وفائدة تفسير وتوضيح للوجه المخصوص  
 قد تدبر والمراد بالواسطة مقتضى على صيغة الفاعل الاعراب  
 وهو اي مقتضى الاعراب في الاسماء حال من المبتداء بقاؤه

قوله دفعه هذا التعريف يقتضي مثل القصص  
 القور ويجوز في التعاكس الاسمي  
 وتحقيق ما يدل عليه الامتحان اسم  
 رولا قيل بان للوجه المخصوص وزيادة  
 على قول بعضهم ثلثا يقتضي بقاء التكلم  
 مثل غلام فانه يوجب بواسطة المجانسة  
 والاتصال كون اخر غلام مذكورا لكن  
 ليس بالاعراب فيخرج بانتهى مثلا

وهي تسمى  
 العمل  
 به  
 ذاتا وصفة

المعاني المختلفة اي المعاني المختلفة المتواردة اي المتداولة عليها  
 اي على الاسماء فالمقتضى هو المعاني لا التوارد والمراد من المعاني  
 المختلفة الفاعلية وهو المفعولية والاضافة ومعنى تداولها عليها  
 تعاقبها لها متاوية غير مجتمعة لقضائها تعاقبا في زيد و  
 رايت زيدا ومرتت بزيد فتعاقب لزيد مرة الفاعلية واخرى  
 المفعولية وبعد اخرى الاضافة وكذا في سائر الاسماء فانها  
 تقبل للمعاني المختلفة فالضمير لها امور خفية غير ظاهرة  
 امور مدركة عقلا تستدعي اعلام اي تقتضي تلك المعاني اعلام  
 على طريق انقياس الاحاد الى الاحاد والعلامة ما يعرف به الشيء  
 لكن لا يجوز انفاكه ظاهرة اي حال كون تلك الاعلام ظاهرة  
 لتعرف اي يكون تلك المعاني المختلفة بسبب هذه الاعلام  
 معروفة واللام علة للاستدعاء مثلا اي امثلا واضرب  
 مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو ورفع زيد ونصب غلام  
 والافلا ينفتح قوله ف ضرب اوجب كون اخر زيد مضموما  
 واخر غلام مفتوحا وانما لم يقل مرفوعا ونصوبا جريا على ما  
 تأتس به المبتدى واشعارا يجوز لقاب المنيات في العرب  
 بواسطة ورود الفاعلية اي الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة  
 المفعولية الواردة على غلام بسبب متعلق بقوله ورود  
 تعلق ضرب بهما اي بزيد وغلام تعلق قيام الضرب بالاول



وتعلق وقوعه على الثاني وأوجب غلام اي كما اوجب  
ضرب كون اخر زيد مضموما واخر غلام مفتوحا كون اخر عمرو  
مكسورا بسبب ورود الاضافة عليه اي عمرو وامثله  
اخر اذا قلنا جاءني ابوه ورأيت اياه ومررت بابيه فجاءني  
اوجب كون اخر ابوه مرفوعا بواسطة ورود الفاعلية  
على ابوه مسبب تعلق جاءني به واوجب رأيت ايضا كون  
اخر اياه منصوبا ومررت كون اخر مكسورا بواسطة المنعوية  
والاضافة بسبب تعلقهما اي كونه منصوبا اليه لغلام بسبب  
تعلقه به انما فتر الاضافة عليه يكون منصوبا اليه تنصيصا على  
المراد بها كون الشيء مضافا اليه لا كونه مضافا فانه لا يقتض  
للمختلف الاول كما لا يخفى وان كان الامر كذلك فالعامل محض  
من التفعيل المعاني الخفية المذكورة آنفا في الاسماء حال من المفعول  
وهي اي المعاني الخفية تقتضي نصب علام اي علام منصوبة فاللازمة  
على فهم جرد قطيفة هي الاعراب فالعامل يحصل ويوجب الاعراب  
بواسطة المعاني الخفية ظاهرا واما في التحقيق فالموجب له هو المتكلم  
او التثنية والعامدة وفي الافعال عطف على في الاسماء قوله  
وهو في الاسماء والمراد بالافعال المضارع فقط فالجمع اما  
باعتبار الافراد وللمتاكلمة واما التثنية على تنوع المضارع كما قيل فيه  
خفاء المشابهة التامة للاسم وهي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا

ولا يسن الاشكال ما يرد الفعل على صيغة الجمع  
اراد ان يفسر على المضارع في الافعال اذا الكلام  
كما لا يسن ان يفسر على المضارع في الافعال اذا الكلام  
لان كل جمع اذا عرفت باللام فهو جمع  
السميات هذا اذا لم يكن التعريف للجنس  
ولما اذا كان للجنس فيصح اطلاق الواحد  
من ذلك الجنس واما اورد حيل  
المعطوف عليه شرح آخر

وتبديل الظاهر  
اشارة لانه  
الفاعل في قوله  
فالمعطوف عليه

ولا توجد هي الا في الفعل المضارع ولذا قال وهي في الفعل المضارع  
فقط لا في غيره من الافعال ولم يقل او لا وفي المضارع المشابهة  
التامة للاسم حتى يكون اخر لانه يفوت نكتة حصر تلك المشابهة  
للمضارع وحسن المقابلة والمضارع ما في قوله احدى الزوائد  
الاربعة المشهورة ويدل على الحال والاستقبال اما بالاشتراك او بالحققة  
والمجاز وانما سمي المضارع به لان المضارعة هي المشابهة مشتقة  
من الضرع فكان كلا الشبهين ضارعا ضرع واحد فاما اخوان رضاعا  
بسبب تلك المشابهة فاهدي احدهما الى الاخر الاعراب والاخر الى  
الاخر العمل فكل منهما اصل فيما اهدي وفرع فيما اهدي له فانه مشابه  
لاسم الفاعل اي انما وجدت تلك المشابهة التامة في المضارع  
فقط لا في غيره من الافعال لانه مشابه لفظا ومعنى واستعمالا  
اي من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما الاول اي المشابهة لفظا  
اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط عند التبحر في تفصيل لما اجله المتكلم  
او لا ويلزمها الفاء اكثر يا وقد يحذف لوجود ما يدل عليه او ضمنية  
لشرط كما ذهب اليه ابن الحاجب قيل يمكن ان يكون التزاع بينهما  
لفظيا لا حقيقيا ثم اختلفوا في رها فعلا البعض انها اسم والآ  
انها حرف وقيل اتفق النحاة على انها حرف والاختلاف في كونها موصولة  
لشرط او متضمنة له وعلى كلا التقديرين يلزم الفاء في جوابها ولذا  
اورده في قوله فلموازنة اي مشابهة له اي للاسم في حركات واسكنات



عنه إشارة إلى أنه يمكن إرادة العوم  
من الشيوع ليحسن المقابلة لأنه لا عموم  
حقيقة فيلزم إرادة العوم أو لا ثم الشيوع  
منه ثانياً جازاً فيلزم ارتكاب المجازين  
ليحصل كلمة واحدة تدل على

يعني وزنه كوزنه في عدد الحركات والسكنات وترتيبها  
لكن الجمع الثاني للمشكلة أو بالنظر إلى الأفراد كما ترخصوا  
ويضرب ومدحرج ويدحرج اورد مثالين لأن اصول الأفعال  
اشتان ثلاثي ورباعي فاورد لكل منهما مثلاً واحداً وأما  
المزيدات فتعلم من اصول نحو مجتمع ويجمع ويستفعل  
ويستفعل وأما الثاني أي المشابهة بمعنى فليقبل كل منهما أي  
من المضارع واسم الفاعل الشيوع أي الشمول إلى الأفراد على  
سبيل البدل وإلى الحال والاقبال لكن المراد به العوم بقرينة قوله  
والخصوص وإرادة العوم من الشيوع بقرينة غير مستبعد والعدول  
للتكذيب فتفكر فأن الاسم تفصيل للشيوع والخصوص فيه عند  
تجرده عن اللام أي حروف التعريف مطلقاً فيفيد الشيوع بين  
الأفراد وعند دخول حرف التعريف ولو صورة فيشمل الموصول  
أيضاً وفي اختيار اللام إشارة إلى أن الاختلاف الجارى  
في حرف التعريف من أنه اللام الساكنة أو الألف وحده أو كلاهما  
يجرى في الموصول أيضاً وإلى ما هو المختار من أقوال الثلاثة أعلم  
أن اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول حرف التعريف حقيقة  
عند المازني لكنها كالعهد الذهني فيقع المعرف فيها موصوفة بالثبوت  
كقوله تعالى الاستضعفين من الرجال والنساء والولدا  
لا يستطيعون على أن لا يستطيعون صفة المستضعفين

ويجوز أن يكون صفة للرجال والنساء والولدان لأن أمها  
للعهد كقوله تعالى كمثل النجار يحمل أسفاره وأما عند الجمهور  
فإن اسم الموصول حقيقة لكنها حرف التعريف صورة سبب  
من المصطفاه والموصول قد يعامل معاملة العهد فيصح كون  
الثبوت وصفاً كقوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب  
عليهم أن غير المغضوب صفة للذين هذا إذا كان اسم الفاعل  
والمفعول بمعنى الحدوث وأما إذا لم يكونا بمعنىاً فيما كالصفة المشبهة  
كالؤمن والكافر واللام فيما ح حرف التعريف اتفاقاً كذا في المطويات  
عليه أي على الاسم يختص بواحد من الأفراد نحو ضارب  
فأنه يضم ويشمل جميع الأفراد فأنه ضارب على سبيل  
البدل وأحاداً وموحد لا بطريق الاستفراق ولا شتاء  
ومثنى وهكذا كما لا يخفى والضارب فأنه مختص بواحد منها على  
التعيين سواء كان اللام فيه حرف التعريف واسماء موصولة  
فإن الصلة تجب أن تكون معلومة كذلك المضارع أي يفيد الشيوع  
والخصوص كاسم الفاعل فأنه عند تجرده عن حرف الاستقبال  
والحال من التبيين وسوف وما غيرها يحتمل الحال والاستقبال  
نحو يضرب الآن أو عند قدم التجرد عن حرف الاستقبال كاستقرار  
دخوله وشتيوعه بالنسبة إلى حرف الحال فأنشد الحاجة إلى  
تجرده عند مجرده اعتبار التجرد عنهما وقدم الحال عند الاحتمال

فأنه يحتمل أن يكون  
من المعارف والتكررات



لتبادرها ثم التجرّد اعترّف من التجرّد بعد الدخول كما هو المتبادر  
 وعدم الدخول أو لا وعند دخولها عليه أي دخول حرفي لئلا  
 والاستقبال على المضارع يختص بالاستقبال والحال نحو ضرب  
 وما يضرب اختص الأول بالأول والثاني بالثاني بالتخيير  
 ولما ديرة الغنم عطف على قوله فلقبول كل منهما أي مسابقة الغنم  
 فيها عند التجرّد عن القرائن اللفظية أو غيرها كالحالية ولذلك  
 يقل عند التجرّد عنهما كحرف الحال والاستقبال وامن والآل  
 وغدا الثاني والثالث مخصوصان والبواقي مشترك إلى الحال  
 متعلق بقوله سبادة غوزيد مصل ويصلى لا عند الصلوات لا  
 لا قضاء مفهوما الدعوى وقرب الحال اليه وأما الثالث  
 أي المشابهة استعما لا فلو وقع كل منهما مع فاعلها صفة لشكة  
 نحو جاءني رجل ضارب أو يضرب فإن الصفة في الأول مركبة و  
 في الثاني جملة فالكلام منبني على التحقيق لا على المسامحة أو التخيير  
 كما ظن وللدخول لام الابتداء عليها نحو أن زيداً لضارب أو  
 فهذه هي المشابهة لا اسم الفاعل خاصة وقد شبه الأسماء  
 المشتركة أيضاً كالعين فإن كلا من المضارع والاسم المشترك  
 شائع عند القرينة المعينة وخاص عند ها وقد شابه  
 غيرها فإن الاسم صلاحية الفاعلية والمفعولية والاضافة  
 قبل دخول أحد من العوامل واختصاص واحد منها عند دخوله

ط لا يوجب عند ها بوجوب عالية فيختص  
 فلا يكون مثلاً للتجرّد عند القرائن فاعلم  
 أنه لو قال بعد قوله وعند دخوله ما علمه  
 أو عند القرينة الحالية لكان أولى

لما ديرة الغنم عطف على قوله فلقبول كل منهما أي مسابقة الغنم  
 فيها عند التجرّد عن القرائن اللفظية أو غيرها كالحالية ولذلك  
 يقل عند التجرّد عنهما كحرف الحال والاستقبال وامن والآل  
 وغدا الثاني والثالث مخصوصان والبواقي مشترك إلى الحال  
 متعلق بقوله سبادة غوزيد مصل ويصلى لا عند الصلوات لا  
 لا قضاء مفهوما الدعوى وقرب الحال اليه وأما الثالث  
 أي المشابهة استعما لا فلو وقع كل منهما مع فاعلها صفة لشكة  
 نحو جاءني رجل ضارب أو يضرب فإن الصفة في الأول مركبة و  
 في الثاني جملة فالكلام منبني على التحقيق لا على المسامحة أو التخيير  
 كما ظن وللدخول لام الابتداء عليها نحو أن زيداً لضارب أو

كذلك

كذلك المضارع فإن له صلاحية إلى اليقظة الاستقبال عند التجرّد  
 عن القرائن وعند ها يختص بواحد منهما لكن هاتان المشابهتان  
 لا توجبان الأعراب لكونهما غير ثابتين فهذه المشابهة الثلاثة  
 تقتضي تفضل المضارع أي تبعه للاسم فيما أي في شيء هو أي الاسم  
 أصل فيه وهو أي ذلك الشيء الأعراب ولورجع ضمير هو أو لا  
 إلى ما وضمير فيه إلى الاسم لتوافق ضمير هو في المرجع فاعلم  
 أي إذا كان الأمر كذلك فاعراب المضارع ليس بالاصالة بل بالتحج  
 بسبب المشابهة المذكورة فإذا قلنا مثلاً لن يضرب فلفظ  
 لن أوجب كون آخر يضرب مفتوحاً بواسطة المشابهة  
 يضرب للاسم الفاعل أي ضارب ولما فرغ من بيان حد العامل  
 وما يتعلق به شرع في بيان تقسيمه فقال ثم العامل أي أفراد  
 بناء على أن التقسيم للأفراد على رأي ولذا أظهر مع سبق  
 المرجع أو مفهومة وذاته بناء على أن التقسيم كالتعريف للماهية  
 والحقيقة على رأي آخر كما مر والأظهار دون الأضمار بعد الرجوع  
 منقسم على ضربين أي نوعين يقال هذا ضرب من التأويل  
 أي نوع منه لفظي ومعنوي أي يختص فيها لأنه أمانسوبة  
 إلى اللفظ أو لا فالأول الأول والثاني الثاني فاللفظي أي العامل  
 اللفظي قدمه لأن مفهومة وجودها أولاً أقسامه أكثر كثر  
 الأنواع عمله فترام تحصيله فانه يحتمل وينصب ويرفع والضم

لأنها من المشابهات المعنوية وقد  
 عرفت أن الثامنة هي المشابهة لفظاً  
 ومعنى واستعمالاً مسهب











ولها معان اخر كالتبيين والتبعض وغيرها على ما لا يخفى والى  
للاستراء اى للاستراء المعنى في المكان والزمان وغيرها اتفاقا نحو  
خرجت الى القيامة فكانت وصحت النهار الى الغروب وشوقى اليك <sup>وتنزيها</sup>  
الشيخ الرضى الاظهر عدم دخول حدى الابتداء والاستراء في المجرود  
فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذاك فالموضعات لا يدخلان  
في الشئ ويجوز دخولها فيهما مع القرينة انتهى والمشهور ان <sup>القرينة</sup>  
في الاربعة مذاهب بين ما صدر الشريعة في شرح الوقاية والثلاثة <sup>قطعة</sup>  
والقول على الرابع وهو دخول ما بعده فيما قبله ان كان ما بعده من  
جنس ما قبله كقوله <sup>اعتقاد</sup> وايدىكم الى المرافق وعدم الدخول ان لم يكن نحو  
اتقوا القيام الى الليل ولا يخفى وجه مناسبه بما قبله فقدته على  
عن وتجيى بمعنى مع والزايدة عند الفراء وعن البعد والمجاورة  
اما حقيقة كرميت الشرم عن القوس اى تباعد عنه وتجاوز الى الغير  
او توهمها كما خذت العلم عن الاستاد فانه يتوهم مجاوزة العلم  
الى المتعلم لكن بعدم الزوال عن العلم واديت عنه الدين لكن بعدم  
الوصول الى الغير فان اداء الدين استقاطه عن ذمة المدين  
مع عدم الوصول الى ذمة شخص اخر وتجيى بمعان اخر كالقول  
كقوله <sup>و</sup> وما نحن تباركى الهتنا عن قولك وبغنى الباء كقوله تعالى  
وما يطوق عن المعوى وبغنى من كقوله <sup>و</sup> وهو الذى يقبل التوبة عن  
عباده اى من عباده وغيرها فكانت لها مناسبة لمن فقدتها على

19  
وعلى للاستعلاء حقيقة او توهمها نحو زيد على السطح وعليه دين  
فكل الفاضل العصام كانه ركنه الدين وهو يتحمل ثقله ومنه كان على  
ربك حتما مقضيا انتهى فتفكر ولها معان اخر كالمصاحبة كقوله  
وانى المال على حبه والظرفية نحو قوله <sup>و</sup> واتبعوا ما تنزلوا <sup>الشيء</sup>  
على ملك سليمان اى فى ملكه وغيرها قد مرها على اللام لمناسبتها  
لها فى كون كل منهما اسما واللام للتعليل اى لجعل مجرى <sup>و</sup>  
علة لما تعلقت به كضربة للتأديب وقعدة لمخافة الشرو من  
قولهم لدوا الموت وابنوا الاب وعند البعض ان هذه اللام  
للعاقبة والتخصيص اى تخصيص الشئ بمجرورها اما ادعاء نحو  
الحل للفرس او حقيقة نحو زيد اخ لعمر وقيل اللام اما للاختصاص  
لو وقعت بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين او  
للاستحقاق لو وقعت بين الذات والصفة نحو الحمد لله على  
نعمائه والبعض لم يفرق بينهما وتجيى بمعنى واو القسم فتستعمل  
في الخطير نحو الله لا يؤخر الاجل ولا يقدم ولا يقال لله لقد طار الذباب  
وبمعنى بعد كقوله <sup>و</sup> اقم القلوب لدولة الشمس اى بعد زوالها عن  
كبد السماء قال الفاضل الخنكالى واللام فيه اما لام الاجل <sup>المتب</sup>  
على ما ذهب اليه الواحدى او لام التوقيت على ما ذهب اليه الاكثر  
انتهى وخص الذكر بها بين معانيها اشعارا بكثرة استعمالها  
فيها وقد مرها على بساطتها والحروف البسيطة منها كالواو



والباء والتاء واللام حقها الفتح لحقة كل من الباء واللام الجارة كترتا  
تبعاً لمجولها ولم يكسر كاف التشبيه لكونه اسماء تارة بمعنى المنزل كذا  
في شيخ الرضى وفي اللطاف اي لجعل مدخولها ظاهراً ومخلاً لشيء  
اما حقيقة خوزيد في المسجد والشمس في الدن او مجازاً نحو  
نطرت في الكتاب والفلاح في الصلاح وتحى بمعنى على قليلاً نحو  
ولا تكلم في جزوع النخل وغيره وانكسر الرضى غير الظرفية قدراً  
على الكاف لان التشبيه كما يحتاج في وقوعه وثبوته الى اعله كذلك  
يحتاج الى محل وموقع لوقع فيه مافيه او لما سبقتها اللام في كون  
كل منهما حرفاً فقط بخلاف الكاف فانه قد يكون اسماً بمعنى المنزل  
كما اشير اليه سابقاً والكاف للتشبيه اي لتشير بك شيء مع مجروره  
في امر مبالغة خوزيد كالاسد في الشجاعة وقد تكون زائدة كقوله  
تعالى ليس كمثل شيء لان المراد نفي مثله مع تقدس لانفي مثل مثله  
فانه يستلزم اثبات مثله مع ذلك علواً كبيراً قيل الزائد  
لفظ مثل جيبى به للتوصل بدخول الكاف على الضمير فلا يقال كه  
الاول اولى كما لا يخفى قد مر على حتى بساطتها وحتى للغاية اي  
لا انتهاء للغاية كالى يعني ينتهى الحكم بمجروره ويتجاوزها كالكلمة  
البطيخ حتى قشره او ينتهى عنده ولا يصل اليه كمنتهى الباصرة حتى  
القباح ~~كل~~ عصام الدين وجاء في لغة هذيل عتي بالابدال وقراء  
ابن مسعود رضي الله عنه عتي حين انتهى وتدخل حتى

على الظاهر

على المظهر دون المضمير فلا يقال حثاه والى تدخلها قبل لكونه عاملاً  
اصلياً قد تم على رب وربب للتقليل كالم لتكثير نحو رب رجل كريم  
لغيتيه وقد يكون للتكثير بقرينة ولغاها ثمانية على ما في الرقني اشهر  
فتم اراء وفتح الباء المشددة قدمت على الواو لان لها مشابهة ما  
لحتى وواو القسم وتأوه الواو بدل من الباء والتاء من الواو  
فالاصل اي اصلها هو الباء ولهذا يدخل على المضمير والمظهر واسم الله  
وغيره ويجوز فعله ويذكر الواو يختص بالظا فلا يقال  
ولد لافعلون والتاء يختص بالله من بين الاسماء الظاهرة  
لانحطاط مرتبة الضرع عن مرتبة الاصل كذا في الاستحسان ولم  
يذكر باؤه مع كونه اصلاً لدخوله في الالتصاق وقدمه قدم الواو  
على التاء لكونه اصلياً وقد مرهما على حاشا بساطتها وحاشا  
لا استثناء اي لا استثناء ما بعده عن الحكم التسوي قبله  
لا مطلقاً فلا يقال احسن الناس حاشا زيد بل يقال اساء  
القوم حاشا زيد وهو حرف جر عند سبويه واكثر ~~بها~~  
وقد يكون فعلاً منعاً يا عند المبرور يعني باعد نحو جاء القوم  
حاشا زيد اي باعد مجيهم زيدا وقد يحذف الف كقوله مع  
حاشا لله قدم على مذ لكونه عاملاً ابداً ويند قدمه على منذ  
لانه اقل حرفاً من منذ وقد يكسر ميمهما قيل ~~فان~~ الزجاجة ذهب  
الحاجة الى ان مذ عامل في الاسم ومنذ في الحرف لان مذ مخفف



منذ والحذف لا يلحق الحروف انتهى ويند ما لا ابتداء اي ابتداء  
 الغاية لكنهما في الزمان الماضي مبتدآن او منفيا نحو سافرت  
 من البلد منذ او منذ هذه السنة وما رأيت منذ او منذ الجمعة  
 اي مبتداء سافرت او عدم رؤيتي هذه السنة او الجمعة وقد  
 يكونان اسمين بمعنى اقول المدة او جميعها فيكونان ابتداء وما  
 بعد خبرا قد مرهما على خلا لانه قد يكون فعلا وهما قد يكونان  
 اسمين ولا اسم على الفعل وخلا وعدا للاستثناء بمعنى الا  
 قدم الاقل لانه الخاء من ادنى الخارج والعين من اواسطها  
 فالترقي من الادنى الى الاعلى اولى من عكسه ويكونان فعلين بمعنى  
 جاوز يقال خلا يخلو وعدا بعد وهو الاكثر من كونها حرفين قد مرهما  
 على لولا لان كونه حرف جر مشروط بشرط مع الاختلاف فيه وقلة  
 الاستعمال فيلحق تقديمهما ولو لا امتناع شي لوجود غيره  
 اذا اتصل به ضمير فانه حجة عند سبويه نحو لو لا ان الله انزل  
 اي امتنع هذان الناس لوجودك قدم على كي مع ان كل منهما  
 مشروط بشرط لانه اكثر وقوعا من كي فان مدخول هذا نوع  
 واحد ومدخول ذلك انواع ككونه خطا با او غيبة وتنشئة  
 او جصا وكي اذا دخل على ما الاستفهامية للتقليل اي وضعت  
 للفرض نحو كيم زرن عملا حذف الفه تخفيفا كما في لم وعم وكونه  
 حرف جر عند الاخفش واكثر اهل البصرة وقال بعضهم انه حرف

فقد مرهما على خلا لانه قد يكون فعلا وهما قد يكونان اسمين ولا اسم على الفعل وخلا وعدا للاستثناء بمعنى الا

نصب دائما قدم على لعل لان كي مناسب لما قبله في الشرط للمصدر  
 بادا مع كون لعل حرف جر في لعل على قلة والعشرون لعل وضعت  
 لترجي في لغة عقيل اي كون حرف جر في اللغة العقيلية لاني جميع  
 اللغات بل في تلك على الشذوذ كما في انشاد السيراني لعل  
 اي المعوارسك قريب ولا بد اي لا فراق موجود لهذه الحروف  
 اي لكل منها لا بالمجموع من حيث هو مجموع من متعلق على صفة  
 المفعول ملفوظ او مقدر لتكون مفيدة ووسيلة لافضاء معنى  
 المتعلق الى المتعلق الذي لا يتعدى اليه الفعل نفسه فعل او شبه  
 كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر  
 او معناه كاسماء الافعال والظرف المستقر الا ان شاء  
 من قوله لا بد من متعلق وله بد منه منها اي من تلك الحروف  
 الجارة نحو كفي بالله اي كفي الله ومحبك درهم حبك درهم  
 او رد الزائد مثالين اشارة الى ان مجروره قد يكون فاعلا  
 وقد لا يكون بل غيره كالمبتداء وغيره نحو التي بيده اي التي بيده  
 ورب وحاشا وحلا وعدا ولو لا ولعل فانها لا تعلق بشيء  
 قطعا من الفعل او شبه ومعناه بل الزائد تحسين الكلام  
 وترسيه او التاكيد لا يتوصل والتقدير اصلا بل ذلك الشيء  
 يتعدى الى مجروره بنفسه وفوائد البواني ما فهم منها من  
 التقليل او التكثر والاستثناء وغيرها فمجرد الزائد ورب



باق على ما كان اى على شئ كان المجرور عليه اى على ذلك الشئ  
 من الفاعل والمبتداء والمفعول كما مر الامثلة والخبر نحو زيد  
 بضارب ورب رجل فاسق لمته وتحملا في العمل لفظا على ما فيه  
 الافضاء لا اشتراك الاول في الحرفية والصورة واشتراك  
 الثاني في افارة المعنى بما فيه الافضاء وكذا محل حروف الاستثناء  
 ولو لا ولعل على ما فيه الافضاء لا اشتراك المذكور في رتبة قبل  
 دخولها عليه ومجرور حرف الاستثناء من حاشا وظلا و  
 كالمستثنى بالا على ما سيجي في بحثه من وجوب النصب في المحل  
 التام وجوازه واختيار البديل في غير الموجب وغيرهما من  
 الاحوال الالائية ومجرور لولا ولعل مرفوع المحل ابتداء و  
 اى بعد المجرور بها خبره اى خبر المبتداء نحو لولاك لهداك  
 اى لولاك موجود لهداك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ماعدا  
 هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه متعلقة  
 اى متعلق ما عدا هذه السبعة قيل اى متعلق الجار المفعول  
 من المجرور وهو تكلف وخروج عما الجارة ان كان الجار في  
 او ما بمعناه كمن نحو قوله تعالى اذا نوري للقلوب من يوم الجمعة  
 وعن قولك انكر من ذلك الامر اى في ذلك الامر وعلى قولك  
 كان على عهد فلان اى في عهده واللام كقوله تعالى وتضع الموازين  
 القسط ليوم القيمة اى في يوم القيمة نحو سلبيت في المسجد

او بالمسجد اى في المسجد هذا عند ابن الحاجب وتبعه المصنف واما  
 اصطلاح القوم والمجرور فان المفعول فيه عندهم ما قدر فيه في نطق  
 نحو صحت دهرها وافطرت العيد واما ما ذكر فيه في مفعول به بوا  
 حرف الجر خلافا لابن الحاجب فان مفعول فيه عنده ضربان ما قدر  
 فيه في كمال الالاف وما يظهر فيه في كمال الكتاب او مفعول له  
 عطفا على قوله مفعول فيه ان كان الجار لاما او ما بمعناه كليم وفيه  
 ايضا ما مر من المتألفة بين المجرور وابن الحاجب نحو ضربت زيدا النار  
 وكلمه عصيت اى لم عصيت او مفعول به غير صريح ان كان الجار  
 ماعدا اى ماعدا في واللام من الحروف الجارة الباقية بعد التسوية  
 السابقة والافا لواجب ماعداها بافراذ الضمير فتدبر نحو مرت  
 يزيد وخرجت الى القصراء ورميت السهم عن القوس وغيرها  
 وقد يستند التعلق الى الجار والمجرور ظاهرا واما في التحقيق  
 فيستند الى المجرور فقط والجار الى الوسيلة للافضاء قال  
 المصنف في امتحانه في بحث الظروف واما النصب المحل مرت  
 يزيد فالمجرور فقط والجار الى الوسيلة في افضاء معنى العامل  
 اليه فهي اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المفعول فيقول  
 بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة او  
 يجوز بتسمية الكل باسم الجزء انتهى وكذا مرفوع المحل  
 فيكون اى مجموع الجار والمجرور مجازا او مجرور فقط مرفوع



المحل على انه نائب الفاعل نحو ترتد بزيد ويجوز تقديم ما عدا هذا  
اي ما عدا نائب الفاعل من المفاعيل بواسطة الجار على متعلقه كونه  
محولاً ضعيفاً في عمل المتعلق حيث كان نحو ترتد بزيد مرت وفي السجدة  
صلبت وغيرهما واما النائب عن الفاعل فلكونه في حكم لا يجوز  
تقديمه كالفاعل لئلا يقع التباس بالمبتدأ فلا يجوز بزيد ترتد كما لا يجوز  
زيد قام على ان زيداً فاعل قام وقد يحذف المتعلق من اللفظ قليلاً  
لانسياً بل متواتراً فان كان المحذوف فعلاً عاماً اي فعلاً دالاً على  
الحديث العام كالكون والوجود والحصول والاستقرار واما  
سُمي به لعمومه وشموله بجميع الموجودات متضمنة في الجار  
والمجرور اي ان كان معنى المتعلق المحذوف مستقراً في ضمنهما  
بحيث ينهم منهما يستقيان اي الجار والمجرور في اطلاق النحاة  
ظرفاً مستقراً للاستقرار معنى المتعلق فيهما فيكون قوله مستقراً  
بمعنى مستقراً فيه لقولهم المال مشترك اي مشترك فيه ويسمى  
هذا حذفاً وايضاً لا يجوز في الدار اي وجد او موجود وان لم يكن  
كذلك اي ان لم يكن المحذوف فعلاً عاماً متضمناً في الجار والمجرور  
او لم يحذف متعلقه يستقيان ظرفاً لغواً لكونه فضلة في الكلام  
ليكون كاللغوم منه والحاصل ان المستقر ثلثة شروط كون المتعلق  
من الافعال العامة وكونه محذوفاً وكون معناه في ضمن الجار  
والمجرور وان فات البعض او الكل فلهذا لم يورد في الدار اي كل

بقريته ثم انه بصيغة الفعل او الفاعل وزيد حاصل في الدار  
كما مثلاً في لغوت البعض بغوت الشرط الاول في الاول وفوت  
الشارع الثاني ومرت بزيد مثال لغوت الكل وقد يحذف الجار  
وهو اي حذفه من قبل اعدوا هو اقرب للتقوى على نوعين  
لانه اما ما دخل تحت ضابط كلي ولم يحتاج الى التمعن في جزئي مخصوص  
وهو قياسي او لم يدخل تحته بل يحتاج الى التمعن في كل واحد  
واحد من الجزئيات وهو سماعي فالقياسي قلته لانه مضبوط  
وضبط التسماعي لا يمكن الا به على ما سيبيح في ثلثة مواضع  
الموضع الاول هو المفعول فيه اي الذي وقع فيه مضمون عامه  
فان حذف لفظ في وما بعناه على جوزه البعض ولم يلتفت  
اليه المص لعدم تبادره منه اي من المفعول فيه قياسي اي  
مضبوط بقاعدة كلية لقولنا هذا لفظ يجوز حذف في منه لانه  
مفعول فيه وكل مفعول فيه يجوز حذف في منه بشرط كونه ظرف  
زمان ينتج ان هذا لفظ يجوز حذف في منه ان كان اي المفعول  
ظرف زمان صريحا كان ذلك الزمان او محذوفاً نحو سرت حيناً  
اي في وقت ما وصفت شهراً اي في شهر من الشهور القمرية  
الشهر القمري في الامور الشرعية زمان ما بين الغرتين  
فهو ثلثون يوماً وقد ينقص من يوم واما الشهر القمري عند  
الحساب هو زمان مفارقة القرأتى وضع يفرض من الشمس



الى عوده اليه واما الشهر الشمسي فنحن حلولها اول برج من  
البروج التي اثني عشر الى حلولها اول برج اخر يتلوها وكل  
جميع التقادير يكون الشهر محروكا ثم الزمان عبارة عن متجدد  
ليوم وليلة يقدر به متجدد اخر كسهر وسنة وغير ذلك وعن مقدار  
حركة المعدد بحركة الفلك الاعظم عند اهل الهيئة واليوم عبارة  
عن الذي بين طلوع النجم المستطير وبين غروب الشمس واما عند  
المتبحرين واهل الفرس ولزوم فمابين طلوع الشمس وغروبها  
ويعلم منه زمان الليل وكل مضربا منقسم الى ساعات مستوية  
ومعوجة وكل ساعة خمسة عشر درجة وكل درجة ستون  
دقيقة وكل دقيقة ستون ثانية وكل ثانية ستون ثالثة  
وهكذا الى غير النهاية اذا عرفت هذا فقد عرفت الليل والنهار  
والشهر او ظرف مكان مبرها اي حال كونه مبرها وهو ما ياتي  
ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مستواه اي مستحق ذلك  
المكان المهم كاليمين مثلاً في قولك قد عرفت يمينك فانه اسم  
للموضع الذي ثبت له ذلك الاسم بسببك وانت غير داخل  
فيه بل خارج عنه وهو جانب يمينك الى انقطاع الارض كما  
لا يخفى واذا ذهبت من مكانك الذي كنت فيه لم يثبت ولم  
يصدق على ذلك الجانب اسم اليمين فيكون مبرها كالجبهات  
الست وهي امام بالفتح مقابل وجهك الى انقطاع الارض

اسم امام  
المكان زال اسم امام من هذا الموضع وهذا البوابة  
غير داخل في هذا الموضع  
مثلاً اذا كنت في مكان ثبت للموضع الذي  
وهو ثابت له اسم بسببك واذا ذهبت من هذا الموضع وانت  
غير داخل في هذا الموضع وكذا البوابة

وقدام بالفتح مرادف للامام وخلف بالفتح والسكون ضد الامام  
ويبين ويسار متقابلان وشمال بالكسر مرادف لليسار لاجانب  
الشمال المقابل للجنوب وفوق سمت رأسك الى فوق العلى  
وتحت سمت قدمك الى تحت الترسى فكلها مبرها وكعند مان  
اعاد الكاف اشارة الى انة عطف على الجهات الست لا على تحت  
ولا على اما لانه ليس من الجهات المذكورة الا انة ظرف مكان مبرها  
عبارة عن المكان الذي كان حوله وقد يستعار للزمان نحو  
عند الليل والنهار وقد يروى بحركات العين ويدخل عليه من  
حرف الجارة لا غير كقوله ثم كل من عند الله فيكون بمعنى الحفرة  
والذات ولدى بمعنى عند وقد يفرق بينهما بان لدى مختص  
بالمحضور وعند يعم والغيبه تقول عندي مال مطلقا ولدى مال  
ان حضرو فيه لغات اخر لد ولدن بفتح اللام وضم الدال فيها  
ولدن بفتح اللام والدال او سكونه ولدن بضم اللام وسكون  
الدال ولدن بفتح اللام او ضمها وسكون الدال على التقديرين  
ووسط بكون التية تقول جلست وسط القوم اي بينهم  
وبين من الظروف اللازمة للاضافة نحو بين وبين الله وقد يحذف  
المضاف اليه ويراد نحو بين بين اي بين هذا وبين ذاك وازاء  
وجزاء وتلقاء مكسورات الاوائل ممدودات الاواخر بمعنى الجهات  
فانها مبرها من الامكنة وكالمقادير المسوحة اي المألوفة



بالمساحة وهي استعلام ما في الكم المتصل القار من شبر ونصف  
 شبر او خطوة وخطوات ولكونها نوعا اخر من المبرم اعاد  
 الجار تأمل تدبر خوف نسخ وميل وبريد الاول مقدار معلوم باثني  
 عشر الف خطوة فهو ثلثة امثال الثاني وهو اربعة الاف خطوة  
 فهو ثلث الاول والثالث اثني عشر ميلا وهي ثمانية واربعون  
 الف خطوة او مرسخان فهو اربعة امثال الاول اضعفه  
 لكن الخطوات امر خارج عن المقدار فلا ينافي كونه مبرما في  
 حد ذاته فان جميع هذه المذكورات يجوز فيها حذف في قياسا  
 اما الزمان المبرم فانه جزء مفهوم الفعل فيفهم الظرفية بلا واسطة  
 والمحدود منه محمول على المبرم واما المكان المبرم فيحمل على الزمان  
 المبرم لا اشتراكهما في الابهام لا على المحدود لعدم المناسبة بينهما  
 ولان المحدود محمول على الغير فلا يحمل عليه الغير الا جانبا وجهه  
 وجهها والكل مستثنى من قوله او ظرف مكان مبرما فانها  
 لا تقبل تقدير في وسطا بفتح السين وسط الدائرة بالحركة  
 مركزها وهو نقطة مفروضة في حاق وسطها بحيث يكون البعد  
 بينها وبين محيطها واحدا من جميع الجهات وبالسكون داخلها  
 فيسكن التحرك ويتحرك الساكن ثم انه بالحركة كما ساكن يصدق  
 عليه ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مقامه فيكون اسمها  
 او خارج الدار وداخل الدار وجوف البيت البيت موضع

البيتوتة المشتمل على السقف والجدران الاربع او الثلث مثلا  
 من جانب واحد والدار اسم للعرضة بسبب البناء والسقف  
 والكل مبرم من الامكنة الا انه مستثنى من الحكم السابق لما  
 سيجي بعيد هذا وكل اسم مكان وهو ما اشتق بزيادة الميم  
 المفتوحة في اوله ظرفا غير زمان لا يكون بمعنى الاستقرار نحو  
 المعتل والمضرب بفتح الميم فيهما وكسر الراء في الثاني لانه من  
 يفعل بكسر العين فان الضرب والقتل الذين اشتق منهما  
 المضرب والمعتل ليسا بمستقرين فلا يظهر تقدير في فلا بد  
 منها اي انا للظرفية وكذا ان كان اي اسم مكان بمعناه اي بمعنى  
 الاستقرار ولو لم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانها  
 وان كانا بمعنى الاستقرار الا ان عاملهما كما لاكل والشرب  
 مثلا في قولك اكلت مقامي وشربت مكانك ليس معنى الاستقرار  
 فلا بد من ذكر في تلخيصا الى ظرفيتها لعاملها فان هذه المستثناة  
 لا يجوز حذف في منها لعدم ظهور ظرفيتها بلا واسطة لفظة  
 في فلا يقال اكلت جانب الدار ولا شربت جهة البيت ولا  
 ضربت عمرا او وسط الدار او مضرب زيدا ومقامه بل يقال  
 اكلت في جانب الدار او في مضرب زيدا وفي مقامه وهكذا واما  
 ان كان عامل القسم الاخير وهو اسم المكان الذي اشير اليه  
 بقوله وكذا ان كان بمعناه ولم يكن متعلقه بمعناه بمعنى الاستقرار



لنفسه يجوز حذف في من ذلك الاسم لكون مفهومها مفهوماً  
منه نحو قمت مقامه وقعدت مكانه فان كلا من القيام والقعود  
وان كان عرضاً لكنه يمكن استقذاره وليس كالقتل والضرب كما لا  
يخفى وان كان اي المفعول فيه ظرف مكان حال كونه محذوفاً وهو  
ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في ستماء نحو دار فان الاء  
اسم لموضع محذور بالجدران الاربع وهي داخلية في ذلك الموضع  
لكنها ليست اجزاء لها فلا يجوز حذف في من ذلك المكان المحذور  
اذ لا يحل على الزمان المبرم لعدم المناسبة بينهما قطعاً ولا على  
المحذور منه ولا على المبرم من المكان لعدم اصلها كما مر  
اليه الاشارة فلا يفهم الظرفية بلا واسطة في اذا كان الاء  
كذلك فلا يقال صليت دار ابل في دار لا يقال لو قيل صليت  
داراً لا يصح المعنى بغير تقدير في فبقية فساد المعنى يفهم  
تقديرها لانه يقال انهم لم يجعلوا فساد المعنى قرينة قطعاً  
الا مما بعد دخل ونزل وسكن اي يجوز حذف في من كل  
مكان محذور واقع بعده هذه الافعال الثلاث توسعاً لكثرة  
استعمالها واستقراء قيل واما دخلت الدار فتوسع اي  
حذف الجار واوصل الفعل الى المحرور ونصب المفعول به  
توسعاً حتى ظن البعض انه مفعول به يجعل فعله متعدياً  
لكنه غير صحيح لان الشيء محمول على التفسير او على التقيص ونظيره

عربت وتقيص خرجت وهما لازمان فيلزم كونه لازماً قياساً عليها  
كذا في شرح الكافية نحو دخلت الدار ونزلت الحان ومسكنت البلد  
سلط النزول على الحان والتكون على البلد لان الاول للغرباء  
الذين يأتون من الفج العميق راكبين فاذا وصلوا اليه ينزلون  
من ديارهم والتاكن في الثاني اكثر مما في الاول واما تسليط  
الدخول على الدار فلا الاستعمال هكذا اكثر فالكلام مناسب  
للكل ففكر اعلم ان المفعول فيه لكونه محلاً للافعال شبه الاول  
التي هي محل الاشياء فلذا سمي ظرفاً والثاني من المواضع التي  
حذف الجار فيها قياساً المفعول له اي الذي فعل لاجله مضمون  
عام له اذا كان المفعول له فعلاً لفاعل الفعل المعلق ومقارنا له  
اي للفعل المعلق في الوجود نحو ضربت زيداً تأدياً له وقعدت  
عنه للرب جنباً فان كلا من التأديب والجنب فعل <sup>فعل</sup> الفعل  
المعلق اي لفاعل الفعل الذي علق هذا الفعل به لانه الفعل  
لتحصيله او لوجوده ومقارن له في الوجود فان زمان الضرب  
والتأديب واحد وبعض زمان الجنب وان كان متقدماً  
على زمان القعود لكن بعضه مقارن فيصدق عليه انه مقارن  
له في الوجود تأمل فان قيل ان الجنب ليس بفعل لفاعل الفعل  
المعلق به لانه الفاعل مختار وفعل المختار لا يكون الا <sup>فعل</sup> الفعل  
والجنب ليس باختيار فينبغي ان لا يكون الشرط الاول <sup>فعل</sup> الفعل



قلنا المحصر ممنوع لان الفعل اما اختيارى او طبعى كذا في الوافية ثم  
المراد بالفعل احدث فلا يقال جئتك سمنا بل للسمين هذا عند  
الجمهور خلافا للزجاج فان عنده مفعول مطلق والمعنى ضربت زيدا  
ضربا وادبته تأديبا له وهذا تكلف يارد ولذا لم يفتح اليه المص  
واذا وجد الشرطان المذكوران في المفعول المستثنى المصدر فتعدى  
الفعل اليه بغير اللام كما تعدى الى المصدر بلا واسطة واذا استغنى  
احدهما او كلاهما لم يتعد بغيرها فاشارة الى انتفاء الشرط  
الاول بقوله بخلافه اكرمتك لاکرامك والى انتفاء الثاني  
بقوله وجئتك اليوم لو عدى امس وانتفاء كليهما كقولك  
جئتك اليوم لاکرامك امس ولم يشر اليه المصدر ليعلم الى  
ما ذكره بالطريق الاولى لا يقال الشرط الاول منتف في قوله  
يركبه البرق خوفا وطمعا لانه متنزه عن الخوف والطمع  
مع ان قوله خوفا وطمعا مفعول له بغير اللام لانه اجيب  
عنه بمنع كونهما مفعولا له بكل منهما حال وبعد تسليم  
كونهما مفعولا له قدر المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم  
او الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطعام وفي هذين  
الموضعين اى المفعول فيه زمانا كان او مكان بهما والمفعول  
له اذا حذف الجار ينصب المجهول ان لم يكن المجهول نائب  
الفاعل في الاول ويرفع ان كان نائبه فيه بالاتفاق وقائلة

القيد في الموضعين بقولنا في الاول لان الثاني لا يجوز ان  
 يكون نائب الفاعل فقوله ان لم يكن الى قوله بالاتفاق  
 مصروف الى الاول فقط دون الثاني والثالث من المواضع  
 التي حذف الجار فيها قياسا ان المصدرية وان المستدرة  
 المفتوحة فالجاءة يحذف منها قياسا للتخفيف نحو قوله مع  
 عبس وتولى ان جاءه الاغصى وهو ابن ام مكتوم اسمه مستخلف  
 رسول الله عم بالمدينة مرتين اى لان جاءه الاغصى ان المشا  
 لله اى ولان المساجد ومحكمها مع ما في حيزها النصب على  
 رأى والمجر على اخر كذا في شرح التباب ولوترك قوله فالجار  
 يحذف منها قياسا لكان احضر والسماعى اى النوع الثاني من  
 الحذف فيما عدا هذه المواضع الثلاثة مما سمع بيان ما من العرب  
 متعلق بسمع فيحفظ ولا يقاس عليه اى على ذلك السماع  
 ثم القياس بعد الحذف اى بعد بيان مواضع الجار قياسا و  
 سماعا في غير الاولين من القياسي وهما المفعول فيه وله ان  
 متعلقه اى متعلق الجار الى المجرور فظهر عطف على توصل الارب  
 المحلى في المجرور والمانع من الظهور هو اى الاعراب المحلى  
 اما النصب على المفعولية في بعض المواضع او الرفع على الثانية  
 في بعض اخر عند سبويه ويسمى اى حذف الجار وايضا المعلق  
 الى المجرور حذف وايضا الالوة الوجه ظاهر نحو قوله واختر موسى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of a religious or philosophical treatise. The text is dense and fills the page, with some lines starting with large, decorative initial letters. The script is cursive and characteristic of the Ottoman period.

قوله  
مَنْ جَاءَكَ مِنَ النَّاسِ فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ وَكُلْ مِنْهُمْ وَاقْلِبْ لَهُمُ الْوَسِيلَ أَيْ السَّبِيلَ إِلَى الْأَمَانَةِ وَالْإِيمَانِ وَالْأَفْطَارُ لَا لِالْإِقَامَةِ بَعْدَهُ عَلَى التَّخَوُّفِ كَمَا ذَهَبَ الْعِلْمُ وَالْكِسْفُ الْآرَاءُ







للمهابط والهبوط هو النزول من العلو إلى السفل فالصعود  
 يقابله والمعنون وكونها صاعداً إلى الجانب الزيادة على المثنية يعنى  
 كما أن الفعل يكون ثلاثياً ورباعياً أصليتين وخامساً زائداً  
 كذلك يكون هذه الحروف ثلاثياً كان وان وليت ورباعياً  
 كاعل وخامساً كلكل وفتح او اخرها اى بناء او اخر جميعها  
 على الفتح كالفعل ووجود معنى الفعل في كل منها ويكون هذه الحروف  
 شبيهة بالفعل في هذه الوجوه عملت عملة العرفى وهي كون منصوبه  
 قبل مرفوعه لا عمله الاصلى وهو عكس العرفى لا لخطا مرتبة الفروع  
 الاصل قبل كون المنصوب قبل المرفوع اقوى عمل الفعل كونه على  
 خلاف المقضى فعملت هذه الحروف عمله الاقوى لكمال شابهتها له  
 وانت تعلم انه يلزم ان يعمل ما هو الاصل اذ لا يعمل به الفرع تدبر  
 ولما كان هذا شبرها معنوياً غير ظاهر جداً اوضحه بقوله ان وان  
 هما للتحقيق لاى لتحقيق مضمون الجملة المدخولة بهما بلا تفسير  
 او به نحو ان زيدا قائم وبلغنى انك قاعد الاول بكسر الهمزة والثانى  
 بفتحها قدما هو باللسان ام هذه الحروف واصلا قيل كونها  
 ام اخواتها تأمل وقد تبدل العين عن همرتها في اللغة التميمية  
 وكان للتشبيه اى تشبيه اسم بخبره نحو كان زيدا الاسد قيل انه  
 لشك ان كان خبره مشتقاً كذا قائم في لوجه تشبيه الام  
 بالخبر لا اتحادها والتشبيه يقتضى المغايرة ورد بان التقدير

كانتك شخص قائم ويمكن ان يقال وان كانا متحدين فيما صدق  
 لكثيرا متغيران بحسب المفهوم وهذا القدر كاف في التشبيه قيل  
 اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالا اسد فقد مر الكاف وز  
 مع ان وفتحت همرتها لدخول حرف الجر عليها والقيح عدم  
 التركيب كاخواتها ولكن لا استدراك هو لغة طلب التذكير  
 واصطلاحاً دفع التوقه الذى نشاء من الكلام المتأخر  
 ويتوسط بين الكلامين المتغايرين نفيًا واشباتاً فيستند  
 بها النفي بالاشبات والاشبات بالنفي نحو ما جاء في القوم ككنا  
 عمر واجاء وجاء في القوم لكن خالد لم يجرى مغفرة عند البصرة  
 ومركبة عند الكوفية من لا وكان بخلاف الهمزة ونقل حركتها  
 الى الكاف كذا قيل والتعويل على الاول وليت للتمنى اى لا  
 وهو طلب الشيء محالاً كان او ممكناً نحو قوله تع يا ليتنا نرى  
 ولا نكذب وقول الشاعر ليت الشباب يعود يوماً وليت  
 لي مالا فانفق قيل يتعلق ليت بالمستحيل غالباً وبالمتكسر قليلاً  
 وفي الكافية واجاز الفراء ليت زيدا قائماً قيل اجراء له مجرى التمنى  
 وجوز الكسائي أيضاً بتقدير كان اى ليت زيدا كان قائماً فقاماً  
 في المثال المذكور حال عند الفراء وطبركان عند الكسائي استراى  
 وقيل بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائماً اى  
 اتمناه كاشئاً على صفة القيام فالجزأ أن منصوبان بمعنى ليت



وحي لعل القطع والتحقيق مجاز القول مع  
 لعله يترك كذا في بعض المواضع البياض  
 وكان التعجب الوارد فيه للتعجب بقوله مع قل  
 الانسان ما افهم

واجاز الكسالى نصب الجزء الثاني بتقدير كان استعجلا لعل للترجي  
 بوقوع امر قوله لعل الساعة قريب وهو في المحل فقط فان الانسان  
 يمتنى الطيران الى السماء ولا يترجى فلا يقال لعل زيدا طائر  
 بل ليت زيدا طائرا ومنه الخبر كما مر من انشاء اليسر في  
 في بحث الحروف فجاء قيل اصله على التشديد زيد عليه لام الابتداء  
 هو الطمع ولو كان المطموع مكروها لقول العائل لعل الموت اليوم  
 ولا طماع في القرآن كقوله لعلكم تغفون كما كان او الوارة فيه  
 للتشكيك او اليرام لانه مع منزه عن الطمع والشك وقيل  
 قد جيئ بالتعليل وقال الكوفيون قد يكون بمعنى الاستفهام  
 كقوله لعل زيدا قائم لا بمعنى هل زيدا قائم وقال البعض من جماعة  
 الفراء قد ينصب به الاسم والخبر وحكي بونس لعل آياك ينظروا  
 هذا واطلب التفاصيل للفتلات ولا يتقدم محولها عليها اي  
 لا يتقدم محول هذه الحروف الست على غيرها لكونها عاملة ضعيفة  
 فلا عمل لها حيث وجد محولها بل لو اخر عنها اولها لا يبطل الصدارة  
 الواجبة لها غير ان المفتوحة فانها حرف موصول كان المصدرية  
 والجملة التي تدخل عليها هي صلتها وهي لا يتقدم على الموصول لكونها  
 بالجزء منه ولها صدر الكلام اي وجب لها صدره ليدل كل  
 واحد منهما في اول الامر والوهلة على نوع من الكلام بشرى  
 او تأكيد او غيرهما غير ان المفتوحة يفيد هذا الاستثناء

اخفذه

في وجوب الصدارة لها ولا يلزم من نفي الوجوب نفي الجواز وفاته  
 بقوله فلا تقع على المصدر اصلا اي لا وجوبا ولا جوازا لانها  
 مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر  
 قبله بلغني انك قائم ولو وقعت في الصدر كان المكسورة وقيل انك  
 قائم بلغني لا تبسرا بان لاحتمال كون بلغني خبرا بعد خبر بان  
 المكسورة فثبت عدم جواز الصدارة لها قطعا وتحقق اي هذه الحروف  
 لفظا ما الكافة فتلقى اي تبطل عملها وتغزل عنه لغوات المشابهة  
 اللفظية وتصير مدخولها الى ما كان او لا كقوله لعل انما انت  
 منذر وقوله لعل انما اموالكم واولادكم فتنه وكذا البواقي هذا  
 على اوضح اللغات ويجوز اعمالها كما في بعض الاشعار كذا في الوا  
 قيل وقد تكون ما بعد ايضا غير كافة بل تكون زائدة تقول ليتما زيدا  
 قائم وتدخل هذه الحروف في اي حين لحوق ما الكافة آياها على الافعال  
 لخروج مدخولها عن صلاحية العمولية بسبب الكافة فلا يختص  
 بالاسماء نحو انما يخشى الله من عباده العلماء ونحو انما ضرب  
 زيد فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تجعلها في حكم المفرد  
 بل تحققة وتؤكد وان المفتوحة مع جملتها الاسمية قبل الدخول  
 في حكم المصدر والفتح لا يكون عليه فقوله بلغني انك قائم في حكم  
 قوله بلغني قايما ومن ثمة اي ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى  
 الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة والمفتوحة تخرجها وتجعلها في حكم المصدر

وانما زيد فاعلم انك



وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد الأنسب هو  
التطبيق بين المفرد والجمل أفراداً وجمعاً وكذا بين المضاف والمضاف  
إليه في موضع الجمل لأن لكل منهما موضعاً للجمل موضع ولما كان موار  
غير معلومة جذاً بينهما على ترتيب اللف بكلمة التفصيل فقال  
فكسرت بالتأنيث أو الخطاب أي قرأت بالكسرة هزة مادة ألف في  
الابتداء أي في ابتداء الكلام التام لكونه جملة نحو أن زيداً قائماً  
في جواب القسم لكونه جملة مستقلة نحو والله أن زيداً قائماً قال الرضي  
وقد يفتح أن في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن  
في خبرها لام ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد أي أقسمت بالله  
على قيامك وفيه بعد إذا يقع المفرد الصحيح جواباً للقسم انتهى  
وفي القصة أي في صلة الموصول نحو قوله تعالى وأتيناك من الكون  
ما أن مفاعلة لتو بالعبارة لأن الصلة لا بد أن تكون جملة مستقلة  
مستقلة على ضمير الموصول وفي الخبر عن اسم عين أي ذات  
ليس بجنت نحو زيداً قائماً لأنه لا دليل على كون الجملة إذا كانت  
خبراً للبتدأ في تأويل المفرد قيل لا لأنها لو فتحت لا يصح الجمل هذا وإنما  
في الخبر عن اسم حدث نحو ما قولي أنك قائم فيجوز فيه الفتح كما في خبر  
الرضي وفي جملة دخلت فيراها على خبرها أي خبر أن لام الابتداء لأنها  
لا تجمع مع الأسماء المكسورة لأن لام الابتداء موضع لتأكيد مضمون  
الجملة كأن المكسورة نحو علمت أن زيداً قائماً وكقوله تعالى والله أعلم بذلك

وبعد القول العرفي أي الخالي عن الظن وهو الطرف الرابع من النسبة  
الحاكمية والطرف المرجوح منها وهم والشك هو المساوي بين الطرفين  
أو المراد به ما يقابل اليقين فيعلم نحو قل أن الله واحد فإن القول  
لا يمنع كونه مدخولاً جملة فيثبت على حالها قيل وإنما قال العرفي عن  
الظن إذ لم يعرف عنه مكان في حكم أفعال القلوب فتفتح وبعد حتى  
الابتدائية أي الواقعة في ابتداء الكلام ولا تكون عاطفة فلا  
الجملة عما كانت عليه وإنما العاطفة فهي لعطف المفرد فتفتح بعدها  
نحو أقول ذلك حتى أن زيداً يقول وبعد حروف التصديق مثل  
نعم وبلى وإيها بالكسر والسكون وأجل وجير بمعنى نعم وإن تأكل  
والتشديد مرادف نعم وتسمى أيضاً حروف الإيجاب نحو نعم  
أن زيداً قائم لمن قال أريد قائماً أو زيد قائماً فإن لم يقرر مضمون  
ما سبق سواء كان استفهاماً أو خبراً أو في جواب أريد قائماً  
بمعنى زيد قائم وفي جواب الم يقيم زيد بمعنى لم يعم وأما بلى فهي في جواب  
الم يقيم زيد خاصة بمعنى قام زيد بمعنى قوله تعالى أليس بركم قالوا  
بلى بلى أنت ربنا وإنما فتحت بعدها لوجوب كونها بعدها جملة  
وبعد حروف الافتتاح أي حروف تقع في مفتاح الكلام ويصدر  
بها الجملة مثل لا وأما وها وتسمى أيضاً حروف التثنية قل الرضي  
وقد قلب هزة إمامها وعينا نحوها وحما وقد حذف الزها في  
الأحوال الثلاث نحوام وهم وعم انتهى نحو الأزيد قائم وجه الكسر



ما مر في حروف مصدق وبعد واو الخ قوله ت وأن فرقا  
 من المؤمنين ل كما هو لأن هذه الواو تدخل وجوبا على الجملة  
 وضعا لا على المفرد فوجب الكسر بعدها تلك عشرة كاملة وكسرت  
 بعد الامة كقوله ت ذق انك انت العزيز الكريم وبعد النحر كقوله  
 لا تحزن ان الله معنا وبعد حرف النداء كقوله ت يا ايها النبي انا  
 ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وفتحت ف فاعلة اي حال  
 كونها فاعلة مع اسمها وخبرها والا فلا تكون هي فاعلة وانما فتحت  
 2 لوجب كون الفاعل مفردا قيده وجهه لان الفاعل من اقسام  
 الاسم المرفوع والاسم من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا مفردة  
 نحو بلغني انك قائم اي بلغني قيامك وكذا ان كانت نائبة عنه  
 ومفعولة عطفا على فاعله والكلام فيه كالكلام في قوله فاعلة  
 نحو علمت ان زيدا قائم اي علمت قيامه وجه الفتح كوجه قوله عليه  
 ومبتدأه نحو عندي انك قائم لوجب كون المبتدأ مفردا حقيقة  
 او حكما لان المبتدأ محترمة والجملة لا تصح الاخبار عنها ومضافا  
 اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس لوجب كون مضافا  
 اليه مفردا وبعد لولا اي لا ما بعده فاعل الفعل مقدر وقد عرفت  
 ان الفاعل لا يكون الا مفردا فيجب الفتح بعده وجوز الكون فيكون  
 كونه مبتدأ نحو لو انك قائم لكان كذا اي لو ثبت قيامك لكان كذا  
 اعلم ان لو حرف الشرط فيلزم الفعل بعده لفظا او قديرا وهو الماني

وان دخل على الاستقبال على عكس ان السريانية فامر بالاستقبال  
 وان دخلت على الماضي فحق قولك ان اكرمتي اكرمتك كان تكمين اكرمتك  
 اي وقع منك اكرمي في الاستقبال وقع متي ايضا اكرمتك فيه ولو قلت  
 لو تضرب اضرب فعناه كقوله ت وضربت اي ان وقع الضرب منك  
 في الماضي وقع الضرب متي ايضا فيه وبعد لولا لانه اي ما بعده مبتدأ وقد  
 عرفت ان المبتدأ لا يكون محذورا عنه لا يكون الا مفردا خلافا للكسائي و  
 الغراء فان ما بعده فاعل عند ما نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا  
 ذهابك موجود لكان كذا وانما عند الكسائي فالتقدير لولا وجاهدك  
 وبعد ما المصدرية المؤقتة اي الدالة على الوقت فلذا نسبت اليها  
 لانه اي ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية المؤقتة بالفعل لفظا  
 او قديرا اختلف فيها قد ذهب البعض الى انها تدخل على الفعل لزوما  
 كلياً وهو الاصح ولذا اختاره المصنف وجوز الاضرون دخولها على  
 الاسم ايضا نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائما  
 يعني مدة شتوت قيام زيد النفس يفيد ان كلمة ما دخلت على العقل  
 تقديرا وما بعده يفيد ان المصدرية المؤقتة وبعد حرف الجر لانها تجر  
 اسما مفردا نحو عجب من انك قائم اي عجب من قيامك وبعد  
 حجة العاطفة للمفرد على المفرد لا الجملة على الجملة قيل لا يجوز عطفا للجملة  
 بكلمة حجة فيكون قوله المفرد قدرا او قوعيا نحو عرفت امورك حجة  
 انك صالح اي عرفت صلاحك وبعد مذ ومنذ الاسمين لدخول



للرفيع في قوله حرف الجر وانما فتحت بعدها لكون ما بعدها مضافا  
 اليه لزمان مقدرو قد مر كون المضاف اليه مفردا نحو ما رأيت مذهب  
 ومنذ انك قائم اي اقل زمان عدم رؤيتي اياه زمان قيامك وحينئذ  
 التقدير ان اي الجملة والمفرد جاز الامر ان اي الكسر والفتح كما رآه ان  
 التي وقعت بعد فاء الجزاء اي الفاء الداخلة على الجزاء نحو من يكره  
 فاني اكرمه فقيه جازا التقدير جاز الامر ان فان كسرت فالعين فانا اكرمه  
 فان ان مع اسمها وخبرها جملة جزائية فوجب الكسر وان فتحت  
 فالعين فاكرام اي آية ثابت فان ان مع اسمها وخبرها مبتدأة فوجب  
 الفتح وتحذف ان المستدرة المكسورة لكثرة الاستعمال ونقل  
 التشديد بحذف النون الثانية مع حركتها فيلزم اللام الابتداء  
 في لزوما كليا للفرق بين المحققة والتأنيية وقيل هي لام آخر اجلبت  
 للفرق في خبرها لاني اسمها هذا في المحققة وانما في المستدرة فيجوز  
 دخول اللام على اسمها كقوله تع ان علينا المهدي وعلى خبرها نحو ان  
 زيد قائم وعلى المفعول المقدم على الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل كذا  
 في امتحانه ولم ويجوز الفاء اي ابطال عملها جوازها والكونيون  
 يوجبون الفاء لغوات فتحة اخرها وقد قبل على ما هو الاصل عند  
 من جاز الفاء ودخلها اي دخول المحققة على تقدير الفاء كاش  
 على فعل من افعال المبتدأ والخبر اي دواخلها كما في افعال الناقصة  
 وافعال القلوب لان الاصل في باب ان هو الدخول على المبتدأ والخبر

ولمقات هذا الاصل بسبب الالف والتردد دخولها على ما يقتضيهما  
 حتى لا يخرج عن اصلها بالكافية نحو قوله تع وان كانت لكبيرة وان  
 نظمتك لمن الكاذبي وتحذف المفتوحة كالمكسورة فتعمل هي جوازا  
 في ضمير شان بقدر كيد يلزم ترجيح ما هو الاضعف مشبهة على  
 الاقوى فيها ولم يذكره لئلا يفوت الحقة الحاصلة من تخفيفها  
 وقل في غيره اعلم ان ضمير الشان هو الضمير الغائب الغائب المذكور  
 المفسر بالجملة التي ليست فيها علامة الثانية كقوله تع قل هو الله  
 احد وهو ضمير القصة هو الضمير المزيل المفسر بالجملة المشتملة  
 على تلك العلامة كقوله تع انها لا تعني الابصار ومرجعها ما في الضمير  
 ما في الضمير من الشان والقصة فان قيل العمل في الظاهر اقوى  
 من العمل في المقدّر فيلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قلنا ان  
 المفتوحة لا تتراد عن العمل والمكسورة تعمل تارة وقد لا تعمل <sup>الدوام</sup> فاعلم  
 يقابل العمل في الظاهر فلا يلزم ذلك ويلزم لزوما اكثر يا كليا ان يكون  
 قبلها فعل من افعال التحقيق فلا يرد مثل قوله تع وان عسى ان يكون  
 وهذا اشابع غير متخفف من قال بفتح انها ان كان قبلها فعل يلزم  
 ان يكون ذلك الفعل منها فانه توجيه حرف وتاويل غير ظاهر جدا و  
 ذلك اللزوم الايمان في الوهلة الاولى بانها هي المحققة لا الناقصة  
 فان هذا الفعل كالمحققة للتحقق فناسب لها نحو قلنا ان زيد  
 قائم اي انه وتدخل تلك المحققة اكثر يا كما يلزم قبلها فعل من افعال



التحقيق على الفعل مطلقا أي متصرفا أو لا ويلزمها مع الفعل المتصرف  
 غير الشرط والدعاء حرف النفي كلا وما ولم وغيرها ليكون كالعوض من  
 النون المحذوفة كذا قيل فوعلت أن لا تقوم أو التين عطف على  
 قوله حرف النفي نحو قوله تعالى علم أن سيكون أو سوف كقول الشاعر  
 وأعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا أو قد فوعلت أن  
 قد تقوم وتزوم إحدى هذه الثلاثة للفرق بين التخيفة وبين أن  
 المصدرية الناصبة فإن هذه الثلاثة لا تجتمع مع تلك الناصبة كلاً  
 يقصل بينها وبين محولها بأحدى هذه الثلاثة وليكون كالعوض من المحذوفة  
 ولو كان ذلك الفعل غير متصرف أو شرطاً أو دعاء لا يحتاج إلى هذه الزيادة  
 حيث لا التباس ولا احتياج فإن المصدرية لا تدخل على هذه  
 الأفعال لأن مدحولها يجب أن يكون مؤثلاً بالمصدرية ولا يؤثّل  
 الشرط والدعاء بالمصدر وكذا غير المتصرف لعدم مصدره نحو قوله تعالى  
 وإن عسى أن يكون وبتيت الحق أن لو كان أو الخاصة أن غضب  
 الله عليها أمثلة على ترتيب المثلثات وتخفف كان فتلقى أي يبطّل  
 علمها وتغزل جنة لغوات فتح الأخر على الأصح أي الاستعمال الأصح  
 نحو كان ندياه حقاً أي نديا مصدر المشوق حقاً بمعنى كالمعتق  
 في الاستدارة والضم والقياس حقان لا وجه لشرط إثباته  
 حقه وسقطت على غير القياس لضرورة الشرط ولو لم تلغ قيل  
 ندييه وتخفف لكن فيجب الغاؤها لغزات المشابهة بالفعل

ولمّا بهتها

ولمّا بهتها العاطفة فاجريت مجراها ووجبت الغاؤها هذا  
 عند أكثر النحاة خلافاً للاخفش ومتبعيه خوفاً من زيادته  
 عمر وحاضر الواو عاطفة ولكن لغو ويجوز أن يحذف اللام في مدحولها  
 أي دخولها كان ولكن المحققين على الفعل لأن ما تلغى علمها في مدحولها  
 المبتدأ والخبر بعد التخييف جاز دخولها على الفعل نحو كان قام زيد  
 وما قام زيد لكن فقد ومنه قوله ما كان محمد أباً أحد من رجالهم ولكن  
 رسول الله أي ولكن كان رسول الله والتابع من الحروف  
 الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها نقطة إلا الواقعة في المستثنى  
 المنقطع لا مطلقاً فإن العامل في المتصل ما دل على الحدث ليس على  
 الرأي الأصح وهو الذي لم يخرج من الأفعال مبتدأ للمفعول أي  
 يخرج من مقدر جزئية أو جزاؤه لفظاً أو تقديرًا سواء  
 كان ذلك الغير الخارج من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه  
 نحو جاءني القوم الأزيد أسرياً بالقوم جماعة خالية عن زيد وجاءني  
 القوم الأحرار لكونها بمعنى لكن علة لما فهم من التوقيعي يعمل  
 الآية المستثنى المنقطع كالحروف المشبهة لكونها بمعنى لكن التي  
 هي منها وإذا كان الحال على هذه المنوال فيقتله الخبر حيث لم يظهر  
 وهو لا غلب ولا أكثر نحو جاءني القوم الأحرار أي لكن مزاراً محي  
 لا خفاء في فائتي التفسير والثامن من تلك الثمانية لا الهاتين  
 في الجنس أو لفظي صفة لا نفسه كما إذا قيل لا رجل قائم مثلاً فهو



لنفي القيام عند الرجل لانفسه وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة لا متاع  
 عمل لا هذه في المعرفة لفقدان الجنسية فيها مضافة الى شئ او  
 مشبهة بها اي بمضافة تكونه اسم المفرد مبتدأ على ما ينصب به يعني  
 ان كان نصبه بالفتح بنى على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء او  
 بالكسر فعلى الياء والكسر نحو لا مسلمين ولا مسلمات في الدار  
 وانما بنى لتضمنه معنى من فمعنى لا غلام في الدار لا من غلام فيها يكونه  
 جوابا لقوله هل من غلام في الدار غير مفصلة عنهما اي عن لاء لضعفها  
 في العمل نحو لا غلام رجل جالس عندنا ولا خيرا من زيد والقسم الثاني  
 الذي اشير اليه بقوله وقسم على العكس حرفان ما ولا المشبهة  
 بليس قيل هذه اسمية حجازية في كونها للنفي اي للنفي المطلق او  
 لنفي الاستقبال في الثاني ونفي الحال في الاول لكن مشبهة بليس  
 اتم لكونهما لنفي الحال فيعمل في المعارف والنكرات بخلاف الثاني  
 فانه في النكرات فقط ولا يخفى ان عملها في لغة الحجازية وبنو  
 تميم لا يشبتون لهما العمل لانها يدخلان الاسم والفعل وكل  
 ما يدخل على القبيلتين لا يعمل كذا في الوافية ويقولون ان الاسم  
 والخبر بعد دخولهما كما كانا قبل الدخول لكن قوله مع ما هذا  
 بشرأ على لغة اهل الحجاز والدخول على البدأ والى اى في قوله  
 عليها وشرط عملها عند من اثبت العمل لهما لا يفصل بينهما  
 وبين اسمهما بان الزائدة والنافية المؤكدة ولا بخبرها ولا بخبر

ما ولا المشبهة بليس

لضعفها بيان

اي غير انا

اي غير ان لضعفها في العمل عدم اتصالها فيه وان لا ينقض النفي  
 بالاول لان عملها ما يكونها بمعنى ليس في النفي فلما بطل النفي بالاول بطل عملها  
 وفي الكافية وانا زيدان مع ما وانقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل  
 العمل قيل وانا وخصت ما بالذكر لانها لا تزداد مع ما في استعمالهم  
 قيل قيدها لانه لو انقض بغيرها معناها لا يبطل عملها بل يعلن  
 فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر وشرط في لا  
 معهما اي مع الشرطيين المذكورين انما اسمها نكرة لضعف مشابقتها  
 بليس فلا يعمل الا فيما هو ضعيف وهو النكرة بالنسبة الى المعرفة او  
 لجهلها على لا التي لنفي الجنس وقدم امتناع عملها في المعارف والفرق  
 بينها وبين لا بمعنى ليس ان الاولى لنفي الجنس والمادية والثانية لنفي  
 واحد من الجنس فعلى لا رجل في الدار لا رجل فيها قطعا لا واحدا  
 ولا اثنين ولا جماعة لان نفي المادية يستلزم نفي جميع الافراد  
 وبالنسبة الى الثانية فالمعنى لا واحد من الرجال فيها فيجوز ان يوجد  
 فيها اثنان او ثلثة كذا في الوافية نحو ما زيد قائما ولا رجل قائما  
 مثالان لا استجمع الشروط وان لم يوجد احد الشروط المعبرة في  
 عملها لم تحل نحو ما ان زيد قائم مثال لا شفاء الشرط الاول وما قام  
 زيد بافضل بالخبر والسابق بيان وما زيد عمر واضارب الاولى  
 اي اذ تفيلا لقوله ولا بغيرها وما زيد الا قام مثال لا شفاء الشرط  
 الثاني واسئلة قرينها سريل ولذا تركها لكون الاولى مثال لا شفاء نكرة

لضعفها بيان



اسم لا نحو لا زيد حاضر حتى يكون مثالا للاستفاء الشرط الثالث فيفتح  
قوله وان لم يوجد احد الشروط لم يقل تركه لمصولة ببعد بل رجل زيد  
فتدبر ولا يتقدم محمولها عليهما لما ذكر في عدم الفصل بينهما وبين اسمها  
ولما بين ما هو العامل في الاسم بقسميه اراد ان يبين ما هو العامل  
في فعل المضارع من اللفظي استماعه فقال والعامل في الفعل المضارع  
متنوع على نوعين ناصب وجازم لانه اعرابه اما ناصب فالعامل هو  
الاول او جرمد وهو الثاني او رفع بالملو عنهما او بالوقوع موقع  
الاسم وكلاهما من المعنوية ولا جرم فيه فلا جازم فالتائب اربعة  
احرف سمعا ان الكائنة للمصدرية سميت بها لجعل مدخولها  
في تأويل المصدر وهي اصل التواصب ولذا قدمت على اخواتها وحكي  
عن الخليل ان التائب على حسب والبواقي لا ينصب الا باضمارها  
وقوله للمصدرية احترز عن الزائدة والمفسرة مثل قوله تعالى فلما  
ان جاء البشير القاه على وجهه فارتد بصيرا وقوله تعالى وحينئذ اليه  
ان اصنع الفلك الاية ولن قدمت على كى لمناسبتها بما قبلها في الحرف  
الاخير حرف برأسه عند سبويه قيل اصله لا وقيل لان فابدت  
الالف نونا او حذفت الحرة تخفيفا والالف لا استقاء الساكنين للنفى  
المؤكد في الاستقبال لا المؤبد كما توهمت المعتزلة والاكثرون سموها  
بين المؤبد وغيره كقوله تعالى لن تراني يا موسى ونحو لن يغفر الله للكافرين  
فان قيل لم يعموها بينهما ولم يقولوا لنفي المؤكد كما ذهب اليه الاخرون

مع عامل الفعل المضارع

قلنا لان الادلة الواردة في حق علم مغفرة الشركه وفي حق رؤية  
الله تعالى للمؤمنين في دار الآخرة كثيرة محمولة على ظواهرها عند اهل الترتيب  
والجماعة خلافا للمعتزلة والمبتهة والكرامية حيث اوتوها عن ظواهرها  
وانكروا الرؤية في دار الآخرة وادلة كل من الفريقين واجوبة للنفي  
وردت اسلتهم ودفع شبرهم في الكتب الكلامية وآما الرؤية في  
الدنيا فغير واقعة لغير سيدنا عليه السلام ليلة المعراج وقد اختلف  
فيها اهل هي عينية ام فوارية قال العلامة التفاتا زاني ثم التصحيح  
انه عم انما رأى ربه بفواره لا بعينه وآما الرؤية في المنام فقد  
حكيت عن كثير من السلف ولا خفاء في انها نوع مشاهدة بالقلب  
دون العين هذا كلامه وكى للسببية اى سببية ما قبلها بما بعد  
غويج اسلمت كى ادخل الجنة وكونها حرف ناصب عند الكوفيين  
وقد تركونها حرف جر عند الاخفش واكثر اهل البصرة فانصب الفعل  
بعدها بتقدير ان ثم انها قدمت على اذن لقلة حرفها ولطول زيل ما  
بعدها واذن قيل اصله اذ ان حذفت الحرة الثانية تخفيفا وقيل  
يجوز الوقف على عليها بالالف والتون وقيل لا يجوز بالالف وقيل اذا  
الغيرها فاكبتها بالتون واذا علمتها فاكبتها بالالف للشرط ولغيره او قولا  
وفعلها في الاكثر مثل قوله ايتك اذن اكرمك وشرط عمله ان يكون مفعلا  
اى مفعلا لذى دخل عليه فهو مستقبلة لان الغالب في اذن كما اشير اليه  
بقيله معنى الشرط ولغيره او لا اصل فيها ما ليس الا الاستقبال فيكون

وهو المبرور



غالب حال اذن استقبالا وهو عامل ضعيف فلا يعمل الا اذا كان  
 على غالب حاله كذا قيل غير معتمد على ما قبله خبر ثان لقوله يكون  
 والتسوية ان فعله لو اعتمد على شيء قبله لقوى قوة فصار ذلك  
 الفعل كالتابع عليه وهو لا يعمل فيما قبله لضعفه في العمل وان اريد  
 به اي بذلة الفعل الحال او اعتمد على ما قبله كابدلا لم تعمل كلمة اذن وجوبا  
 لعدم وجوده على غالب حاله ولما مر انه لو اعتمد يكون كالتابع عليه  
 نحو اذن اظنك كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد به الحال  
 ومثال ما اعتمد على ما قبله قوله ونحو انا اذن اكرمك لمع قال جيتك  
 يرفع الفعل بعد اذن على الفاء وجوبا واما لو اعتمد على ما قبله ناقصا  
 فيجوز الاعمال والالقاء بناء على ضعف الاعتماد ووجوده بالجملة  
 ويجوز اضمار ان خاصة مصدر كعافية يقال خصت الشئ بكذا  
 خصه خصوصا وخاصة والتقدير وخص ان بالافعال خاصة يكونها  
 ام النواصب او حال بمعنى مخصوصة كاخدت سمعالي سمعوا  
 في نصب المضارع به اي بان المضمرة بعد الفاء السببية في جواب  
 الامر بخود زني فاكرمك اي فان اكرمك فالمنع تكون منك زيارة  
 فاكرام متي على ما ذهب اليه الجمهور اي زني فاكرام ثابت على ما  
 ذهب اليه الرضي وفي جواب النهي والنفي والالاء استفهام وغيرها  
 من التثنية والعرض وامثلة الكل وسائر تفاصيل هذا البحث  
 في المفصلات ولما فرغ من النواصب شرع في الجوارم فقال

والجوارم في الفعل المضارع اما سمي الجازم جازما لقطع حركة الآخر  
 او الحرف الاخير والجزم لغة هو القطع فمستحق عشر كلمة بعضها حروف  
 وبعضها اسماء ولذا قال كلمة اربعة منها حروف وماعداها اسما  
 غير ان تجزم كل واحدة من تلك الحروف فعلا واحدا وهي اي تلك الحروف  
 الجازمة لم ولما لنفي الماضي يعني قلبان الخارج ماضيا وتثنية وفي  
 لا استغراق اربعة الماضي من وقت الانشقاء الى وقت التكلم ونفس  
 المتوقع بخلاف لم وقد يستعمل ما في غير المتوقع نحو نعم فلان ولما  
 ينفعه الذم ولا ملام الامر ولان النهي للطلب اي لطلب الفعل وطلب  
 تركه لا تركه الطلب فالطلب مشترك بينهما ولا ملام الامر كسورة ونحوها  
 لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم لقوله تع ولتأت طائفة  
 اخرى لم يصلوا فليصلوا ونم ليقتضوا قيل قال الكسائي التمكن  
 بنم قبيح ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله ولان النهي تدخل  
 على المخاطب والغائب والتكلم وعلى المبني للفعل والمفعول والوقوع  
 بيرة النهي والنفي ان الاول مستعمل في الانشاء والثاني في الاخبار ولما  
 شابه كل منهما بان النفي هي ام الجواز عمل عمله وهو الجزم واحد عشر منها  
 تجزم فعلى ان كانا مضارعين سمي كل الجازمات يعني كل واحدة  
 منها كلمة تقتضي الجزا ويجعل الفعل الاول سببا والثاني سببا  
 اعتبارا لاحقيقة لان كل الجازمات لا تجعل الشئ سببا لشيء حتمي  
 لانهما ولا خارجا نحو ان تضربني اكرمك فالضرب ليس بسبب

هذا الجازم في الفعل المضارع







ووجه الضبط هكذا انما اخصر القياس في هذه السبعة لانه اما  
 اصل في العمل وهو الاول او لا فهو اما مشتق منه وهو الثاني  
 او مشتق صدر عنه الفعل وهو الثاني او وقع عليه وهو الثالث  
 او لا يكون كذلك فهو اما يتم باحدى الاشياء الخمسة وهو الثاني  
 او يضاف الى شئ وهو التامع او لا يكون كذلك فهو اما على معنى  
 الفعل وهو التاسع او على زاد على الاصل الفعل وهو الخامس وهو  
 الرابع هذا هو المحصر الاستقرائي قيل لافائدة فيه يعنى لافائدة متعديها  
 انما المقيد هو المحصر العقلي وهو الدائري بين النفي والاثبات ولا يكون  
 القسم الاخير مرسلا عند العقل وان كان مرسلا عنه لكنه يدفع  
 بالاستقراء فهو استقرائي والافعل على قول المحصر العقلي في امثال هذا المقام  
 متعدي فكل فعل اي فعل كان يرفع الفاعل او اسما واحدا مظهرها  
 كان او مضمرا وينصب محمولات كثيرة حسب الاقتضاء مفاعيل  
 او لا كالمخبر والحال سواء كان للفاعل بلا واسطة او بها ويجوز  
 تقديم منصوب لا مرفوعة لانه كالجزم عليه لكونه اقوى عملا فيعمل  
 حيث وجد وهو اي الفعل مطلقا على نوعين لازم ومتعدي  
 اخر المتعدي لطول زيله فاللازم قد تم تقدمه في الف و من عكس  
 كانه الحاجب حيث قال فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب  
 وغير المتعدي بخلافه نظرا الى ان المتعدي اقوى عملا واكثر استعمالا  
 واوفر فائدة ما اي الفعل يتم فهمه اي فهم مرفوعة وهو الذي مع الزمان

فاما ما كان فيه فاما مع الفعل  
 فاما ما كان فيه فاما مع الفعل  
 فاما ما كان فيه فاما مع الفعل

بغير ما وقع عليه الفعل اللغوي وهو المفعول به الصريح نحو قعد زيد  
 وجلس عمرو ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر لان حرف الجر  
 ينفذ معنى الفعل الى الاسم واذا لم توجد حرف الجر لم يوجد الافضاء فلا  
 ينصب بدون زائد وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت  
 زيدا او بتضييف العين نحو فرجت زيدا او بالالف المفاعلة نحو ما شئت  
 اوسين الاستقبال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به انما  
 فنه اي من اللازم افعال المدح والذم اي افعال تدل على انشاء المدح  
 والذم وضعا فليس منه مثل مدحت وذمت لانها اخباران وهي  
 نعم موضوعه للمدح اي لانشاء المدح واجباره وبس للذم وهما اصلا  
 في ايهما بكسر الفاء وسكون العين اكثر تاي في لغة بني تميم قيل قال  
 سبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم ولا تحادها  
 في احكامها الآية اوردها في بحث واحد وشرطها اي شرط علمها  
 ان يكون الفاعل معروفا باللام قيل هي لام الجنس ليعمل بالتحفيز  
 بعد ذلك التوكيد لان التفصيل بعد الاجمال ابلغ من ذكر الشئ  
 مفصلا او لا انتهى وقيل للفقه الذهن اختاره المحصر في امتحانه  
 وقيل للاستفراق ورده الرقني حيث قال واعلم ان اللام في  
 نعم الرجل ليست لاستفراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واما  
 وقيل يصح العمل على كل منها ولكل دلائل تركت للتطويل ومضافا  
 اليه اي الى ذلك المعرف باللام اما بغير واسطة او بها او مضمرا

والحروف التي تتعدى به الفعل سبعة اباء  
 واللام وفي وعن والى ومن وعلى



مميّزاً بكرة أي مميّزاً بها وفيه إشارة إلى أن انتصاب تلك النكرة  
 على التمييز إنما اضمر قبل الذكر سلوكاً بطريق المبالغة والتوكيد فإن  
 السامع إذا أورد عليه ما لا يعرف تحرك ذهنه لطلبه ووجد من نفسه  
 واعية الاستعداد للتنبه على البيان الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة  
 اخلاء نفسه للفرغم ولا شيء أن هذا أو كذا وبلغ من أن يتبدأ  
 بالبيان ذكره صاحب القوة منصوبة مفردة أو مضافة إلى نكرة  
 أو معرفة مضافة لفظية ويحذف أمثلة جميعها ويذكر بعد ذلك الفاعل  
 المعروف بالآلام أو المضاف والمضمر غالباً بالمخصوص أي اسمه سمي  
 بالمخصوص بالمدح أو الذم تخصيصاً وتعييناً بعد الإبهام وهذه  
 الجملة مستأنفة جواباً لسؤال يكاد أن يقال أن قولك نعم الرجل  
 فاعل وفاعل وما ذكر بعد لا ينافي فائدة وبأي اسم سمي يأتي شيء وكسبي  
 من الأعراب فاعل ويذكر بعد ذلك المحسّن للفاعل أفراداً أو تشبيه  
 أو جمعاً تذكيراً أو تأنيهاً أو غيرها وأما قوله نعم بئس مثل القوم الذين  
 كذبوا فمأول بلعد التأييدين أحدهما تقدير مثل والثاني جعل الذين  
 صفة للقوم وحذف المخصوص وهو أي مخصوصهما مبتدأ مؤخر  
 وما قبله خبره مقدم عليه ولا يجوز العكس لأن الفعل مع فاعله لا يقع  
 مبتدأً بغير تأويل بالمصدر ويجوز تقدير هو على أن يكون المخصوص  
 خبراً عنه نعم الرجل زيد ونعم غلاما الرجل الزيدان ونعم فرس غلام  
 الرجل هذا ونعم رجلاً زيد والأصل نعم الرجل رجلاً زيد فاضمر الأول

فاضمر الأول لتمييز الثاني عنه ونعم صاحب رجل هو ونعم حسن الوجه  
 أنت هذه أمثلة موعودة على الترتيب الذي استمر إليه سالفاً  
 وكذا أمثلة بئس وقد يحذف المخصوص إذا علم بقرينة دالة على  
 تعيين الم حذف كقوله نعم العبد أي نعم العبد أيوب وقد دلّ  
 السياق والسباق على أن المخصوص المحذوف هو أيوب نعم وقوله  
 نعم الماهرون أي نعم وقد يتقدم على الفعل كما هو الأصل في المبدأ  
 ولكن التأخير لكونه بمنزلة التفسير نحو الزيدون نعم الرجال و  
 ما دخل بئس في أثناء الأسماء والشرائط والأحكام المذكورة انفاً  
 نحو نعم الرجل زيد لكن قد عرفت أن يترصل في بابيه كنعم وجداً  
 مركب من فعل هو حبت وفاعل ومعنى حبت صار محبوباً أصله  
 حب من باب حب المدح وفاعله ذ أو جرى بعد التركيب  
 مجرى نعم في إفادة المدح ويتوكل فيه المذكر والمؤنث نحو  
 حبت الرجل زيد وحبت المرأة هند فكل من الرجل والمرأة صفة  
 لذا وما بعدها مخصوص بالمدح قيل الغالب في حبت الاسم  
 وقيل الفعليّة وقيل الظرفان متاويان وقد يقال حبت  
 زيد في حبت الرجل زيد ولا يقال نعم زيد في نعم الرجل  
 زيد وقد يفرق بينهما بأن الفاعل في الأول ليس اللفظة ولا  
 بتغير أي لا ينشئ حبتاً ولا يجمع ولا يؤنث ككون المفرد المذكور  
 سلب في الكل حبتاً وبعده أو بعد فاعله يذكر غالباً النحوة



كما يذكر بعد فاعل نعم واعرابه كاعراب مخصوص نعم فيكون مبتدأ وله مؤخر  
 آخر أحدها كونه خبر مبتدأ محذوف كما استيراليه في مخصوص نعم  
 والثاني ان حبتا مبتدأ ومابعد خبره بناء على ان المقلب في حبتا  
 الاسمية والثالث كونه بدلًا من ذا وقد مر كونه صفة لذا نحو حبتا  
 زيد والمتعدي اي القسم الثاني من الفعل مطلقا ما لا يتم فهم غير  
 ما وقع عليه الفعل وهو المفعول به الصريح كما مر وبه خرجت الافعال  
 الناقصة فان اخبارها ليست متماثلة مع وقوعه عليه الفعل وانها افعال شرعية  
 بالمتعدي في اقتضاء المنصوب لكن قد سمي مرفوعا تارة فاعل  
 ولا يسمى منصوبا تارة مفعولا بناء على ان كل فعل ناقصا كان او تاما  
 لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول كذا في الشيخ الرضوي ورم  
 المتعدي بانصب المفعول به بغير واسطة واللازم ما يختص بالفاعل  
 وفي امتحانه رم ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يستحق  
 منه اسم مفعول ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يستحق منه  
 ذلك يعني بغير واسطة حرف الجر استرعى وهو اي المتعدي على ثلاثة  
 اضرب استواء الاول متعدي الى مفعول واحد وبه يتعدي ويجاوز  
 عن الفاعل اليه يسمى متعديا او مجازا نحو ضرب زيد عمر او يجوز  
 حذف مفعوله بقرينة التشعيم مع الاختصار كقوله تعالى والله يدعوا  
 الى دار السلام اي جميع عباده وبدونها اي بدون القرينة نحو  
 فلان يا كل ويشرب عند عدم القرينة والثاني متعدي الى مفعولين

المتعدي

وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول منها كان مفعوله الثاني مباينا  
 للاول بحسب المفهوم وما صدق نحو اعطيت زيدا درهما فان مفعول  
 كل من المعطى والمعطى له مباين للاخر مباينا كليًا ولا يصدق ان على  
 شيئا اصلا كما لا يخفى ويجوز حذفها معا وحذف احدهما اختصارا  
 مع قدسية وبدونها لصحة السكوت مع الحذف كقوله اعطى او  
 اعطى دينارا جوابا لمن قال فلان هل اعطى عمر ودينارا وكقولك  
 فلان يعطى درهما عند عدم القرينة الى الحالية او المقالية والقسم الثاني  
 من تلك الاقسام الثلاثة افعال القلوب اي افعال مستحبات بافعال  
 القلوب لما فهم من قوله ونهى افعال دالة على فعل قلبي اي دالة  
 على معنى قائم في القلب والعقل كالعلم والظن لا فعل وتأشير فان العلم  
 مثلا هو الصورة الحاصلة في العقل فيكون من مقولة الكيف  
 وهو الامتناع وقد مر بقبول الذهن لها من المبدأ الفياض فيكون  
 من مقولة الانفعال وقال جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني  
 انه اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فيكون من مقولة الازالة  
 فيكون العلم من الموجودات الخارجية لكن الحق انه من الآليات  
 العقلية والموجودات الذهنية كما بين في موضعه ثم ان قوله ونهى  
 افعال دالة على جملة مفسرة كاشفة لافعال القلوب يستفاد منه  
 التعريف وهو فعل دال على معنى في القلب داخل على المبتدأ والخبر  
 لا تعريف لها صراحة فلا يتوهم انه تعريف بالافراد ولا فراد قد تكرر



داخله على المبتداء والخبر ناصبة أيهما على المفعولية يعني يغير  
كل واحد من تلك الافعال المبتداء والخبر في نصب كل واحد منهما  
على المفعولية فصار ما كان مبتدأ مفعولاً أولاً وما كان خبراً مفعولاً  
ثانياً نحو علمت زيداً فاضلاً ولأيت وجدت عمرواً عابداً وهذه  
الثلاثة للعلم ولها معان اخرات الأول فقد يكون بمعنى عرفت الآلة  
فلا يتعدى الى المفعول الثاني نحو علمت أي عرفت ذاته وأما الثاني  
فقد يكون بمعنى الرؤية نحو رأيت وأما الثالث فقد يكون بمعنى وجد  
الضالة أي صادفها فلا يقتضي المفعول الثاني وزعمت للعلم تارة  
واخرى للظن ولذا اورد بين ما يفيد العلم وبين ما يفيد الظن  
وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يكون من هذا الباب  
كقوله زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وطننت وخلصت حسب  
وهذه الثلاثة للظن وقد مر معنى الظن وقد يسمى الاول بمعنى  
الظن وهي الشهادة فلا يقتضي المفعول الثاني نحو ظننت أي آلمت  
وقد يكون بمعنى اليقين من افعال القلوب ايضاً وهب بالفتح  
والسكون بمعنى احب على زنة اضرب غير مستصرف أي لا يجيئ  
من هب ماض ولا غيره ولا يجوز حذف مفعولها معاً وحذف  
احدها فقط بدون قرينة لعدم الفائدة اذ لا يعلم المحذوف  
بلا قرينة فلا يفيد الكلام لو حذف فاسماً أو مفعولاً معاً وحذف  
احدهما بدون القرينة فلا تهما بمنزلة الواحد لان مضمونها

معاً في الحقيقة هو المفعول به فلو حذف احدهما كان كحذف بعض  
اجزاء الكلمة الواحدة ومع قرينة كشرح حذفها معاً اختصاراً مع  
حصول الفائدة نحو فلان يعطى ويمنع أي يعطى عمرواً وادرهاؤمه  
قولهم من يسمع يخل أي يخل مسموعه حقاً وقل حذف احدهما  
فقط اذ الحذف منها كما للمفوق فلا يلزم حذف بعض اجزاء الكلمة  
الواحدة لكنه لما كان كذلك في الوهلة الاولى قل الحذف من خصا  
يصها جمع خصيصه والخواص جمع خاصة وهي والخصيصه بمعنى واحد  
وقد مر سابقاً جواز الالف أي ابطال العمل من جهة اللفظ  
المعنى جواز او الاسمال اذ توسطت تلك الافعال بين معموليها  
أما الاول فلضعفها في العمل وأما الثاني فلكونها افعالاً متعدية  
نحو زيد علمت منطلق برفع زيد ومنطلق او نصبها او تأخرت  
عنهما نحو زيد منطلق علمت لكون الرفع فيه اولى ومنها أي بعض  
من خصا يصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها معاً ضميرين  
المقتضين متحدى المعنى بان يكون ضمير المتكلم او النحط  
او غيرها نحو علمتني وعلمتك قائماً ولا يجوز ذلك في سائر  
الافعال فلا يجوز ضربتني بل ضربت فتي والسرفية زيدة  
ما قالوا وهي لزوم اتحاد الفاعل مع المفعول في مثل ضربتني  
فلا يجوز ولا يلزم ذلك في مثل علمتني قائماً اذ تقديره علمت  
قيامي فيجوز وحمل لفظ عدم علم زنة علم وفقد على زنة ضربت

عنه الاعمال والشر



في هذه الجواز على وجه حمل النقيض على النقيض والتقيضان عبارة  
 عن ثبوت الشيء ونفيه كزيد موجود وزيد ليس موجودا <sup>وأمّا</sup>  
 الضدان فهما امران موجودان بينهما غاية للخلاف بحيث لا يصلح اجتماعهما  
 كالستوار والبياض ومنها جواز دخول ان المشددة المفتوحة  
 على مفعولها نحو علمت ان زيدا قائم وكلمة ان مع مفعولها مفعول  
 قائم مقام مفعولي علمت فلا حاجة الى تقدير المفعول الثاني كما فعله  
 الاخفش واما التعليق بكلمة الاستفهام كما ومتى والحيرة وغيرها  
 او كلمة النفي كلا وان وما وغيرها اولام الابتداء اولام القسم  
 او ان المكسورة المشددة اذا دخل في خبرها لام الابتداء  
 قيل بشرط دخول اللام اذ لو لاه لفتح فلم يكن تعليقا انتهى  
 ولا يكون الغاء ايضا كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله ابطال  
 العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير تعليق وهو كون  
 الشيء متعلقا فكأن هذه الافعال من حيث الابطال لفظا  
 ومن حيث الاعمال معنى متعلقة كامرأة مفقودة الزوج وفائدة  
 الاشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق ثم وجه التعليق بكلمة  
 الاستفهام وما عطف عليها انها بحيث الوضع تقتضي القدرة  
 فتقتضي عدم تغير مدخولها وهذه الافعال تقتضي تحيزه ففى  
 رعاية حق احدها فقط تضيق حق الاخر ولا يمكن رعاية كلا  
 الحقين معا فوفقت بين المقتضين فروعى حق الاول لفظا

هذا التعليق او التعليق فانها نظير عدم التام في المعنى  
 قوله متى وقته من الكلام

وحق الثاني معنى تدارك الحق كل من المقتضين بقدر الامكان فيعم  
 جواب اما اذ يعم التعليق هذه الافعال الى افعال القلوب وغيرها  
 مما ذكر بعيدها ولا من خواصها كالاغناء نحو علمت ان زيد عندك  
 ام عمرو رايت ما زيد منطلق ووجدت لزيد منطلق وزعمت  
 ان زيدا قائم وكل فعل قلبي اذ يعم التعليق كل فعل اصطلاحى دال  
 على ما في القلب غيرها نحو شككت ان زيد منطلق ونسيت ما  
 زيد منطلق وتبينت لزيد منطلق ويعم كل فعل يطلب به العلم  
 البعظم خواصه تحت ان زيدا العالم وسألت لزيد كريمة ومنه  
 اى من الفعل الاخير افعال الخواص للنفس الظاهرة كلمت وابصر  
 وسمعت وشممت وذقت فانها افعال يطلب بها العلم فان  
 الاول لطلب العلم بان المألوس هل هو خبيث ام لئيم والثاني  
 للطلب بان البصر اسود ام ابيض والثالث ان المسموع على  
 املح ام كريب والرابع ان المشعور هل طيب ام غير طيب والخامس  
 ان المذوق هل هو حلوا ام حامض والتعليق يعبر بها والاستدلال غير  
 خافية والقسم الثالث من المتعدي الى المفعولين افعال ملحقة  
 بافعال القلوب في مجرّد الدخول لاني خواصها المذكورة من الالغاء  
 وغيره على البدأ والخبر باصتها اياها على المفعولية وعدم جواز  
 حذفها معا اى حذف البدأ والخبر معا او حذف احدهما فقط  
 بلا قرينة وقلة حذف احدهما فقط بها اى بالقرينة نحو ضربت



زيداً فاما وجعل بمعنى صير كقوله تع فجعلناه هباءً منثوراً او بمعنى  
 اعتقد باطلاً كقوله تع وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناساً  
 وله معان اخر كالمخلق والبعث والتمزيق في لا يكون من هذا الباب  
 وترك بمعنى صير واتخذ كقوله تع واتخذ الله ابراهيم خليلاً والقرب  
 الثالث من الفعل المتعدي متعدي الى ثلثة مفاعيل كل فعل لازم اذا  
 نقل الى باب الافعال يتعدي الى مفعول واحد كاذهبا زيد عمرراً  
 ومتعدي الى مفعول واحد يتعدي الى مفعولين بالنقل الى هذا الباب  
 كافتح زيداً عمرراً واما باستعدي الى مفعولين يتعدي بالنقل الى ثلثة مفاعيل  
 نحو اعلم واري معلوماً فانية مجزولة بمعنى الظن من ملحقات افعال  
 القلوب وابناً واخبر ونبأ وخبر وحدث الثلثة الاخير من  
 التفصيل ولكونها معنى الاشئخ قبلها مشتملة بمعنى الاعلام الحقة  
 بها ولم يجعلوا من الاخير منقولا الى الافعال فعلاً ملحقاتاً بها  
 على وتيرة انبأ ونبأ واخبر وخبر لان الاحداث هو الاجبار  
 ليس فيه اعلام بخلاف التحديث كما لا يخفى وقد جاء في الترتيل بنائي  
 العليم الخبير بمفعول واحد فقط وابنوني باسماء هؤلاء بمفعولين  
 ثانياً بحرف الجر تدبر وهذه اي الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل  
 بلا حطة الملحقات بمفعولها الاول وهو المفعول بزيادة الحرة كقول  
 مفعول باب اعطيت في الاحكام المذكورة فيما سبق من التباين  
 بين مفعوليه تبايناً كلياً وغيره والاخير ان من المفاعيل الثلثة

كفول باب علمت فيما مر من الاحكام كعدم التباين بين مفعوليه  
 وغيره نحو اعلم زيداً عمرراً ابكراً فاضلاً ثم اعلم اي بعد ما علمت تقسيم  
 الفعل الى اللازم والمتعدي اعلم تقسيماً اخر له وهو انه اي انسان  
 لابد لكل فعل اصطلاحاً من مرفوع ليكون الفعل اللغوي الذي هو  
 جزؤه مفهوماً قايماً به فان لم يكن اي ان صار الفعل مرفوعاً كلاماً تاماً  
 من قبيل تم التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة ولم يحتاج  
 الى غيره يستحق اي ذلك الفعل في اصطلاح النحاة فعلاً تاماً لانه  
 يتم لمرفوعه في اقامة فائدة تامة ويستحق مرفوعه فاعلاً لصدور  
 الحدث الذي هو جزؤه مفهوماً الفعل عنه ويستحق منصوبه ان كان  
 الفعل متعدياً بمفعوليه لوقوع الحدث الفعلي عليه والا فليس له  
 منصوب يستحق بالمفعول كالافعال السابقة من المتعدي واللازم  
 وان احتاج عدل لقوله فان لم يكن كلاماً ولم يرجع الى غيره الى مفعول  
 منصوب يستحق فعلاً ناقصاً لانه لا يتم بالمرفوع بل يحتاج الى غيره  
 ويستحق مرفوعه اسماً للنقصان عن رسم الفاعل وهو صيغة التذكير  
 عليه وقد يستحق فاعلاً ايضاً كما مر اليه الاشارة ومنصوبه خبراً له  
 بنقصانه عن رسم المفعول وهو كونه فضلة من الكلام لكن لا يستحق  
 ومفعولاً اصلاً لعدم الاستغناء عنه قطعاً ولا يدخل اي الفعل  
 المحتاج الى المفعول المنصوب الا على البدأ والخبر في الاصل يعني  
 كونهما مبتدأ وخبراً قبل دخول هذا الفعل عليهما وجب هذا الخط



لا عطاء الخبر حكم معناه وهذا يحصل الآباء الدخول عليهم ما كذا قيد  
 وهو على قسمين بالاستقراء الاول ما لا يدل على معنى المقابلة اي على  
 معنى القرب الى الحال سيجي تفصيله في القسم الثاني فهو الشايع <sup>المسار</sup>  
 من اطلاق الفعل الناقص نحو كان فهو اما للدوام كقوله تعالى وكان الله  
 عليهما حكما اوللا نقطاع فلا بدح من قرينة حالية او مقالية كقول <sup>الفقير</sup>  
 كنت زاملا وكان زيدا غنيا فافتقر او بمعنى صار بلا نقطاع وعدم  
 سابق بخلاف صار فلذا لا يصح ان يقال صار الله عليهما حكما وقد  
 يكون كان بمعنى ثبت ووجد فيعم بالرفع وكونها اما في هذا الباب  
 قدمت على سائر و صار لا انتقال من صفة الى صفة او من حقيقة  
 الى حقيقة اخرى كقوله صار زيد عالما وصار الملاح هواه او من كان  
 اخر فتكون من التامة لا زمنة كقوله صار الفلان من بلد الى بلد  
 اي انتقل منه اليه قدمت على اخراتها الاتية لما سترها بما قبلها  
 وكذا الورد جمع وحال واستحال كقوله اية العداوة تسحيل <sup>درة</sup>  
 وتحول وارث كقوله فارتد بصير او جاء وبعد يعنى كل منها  
 كما في الاحتياج الى الخبر النصب اذا كن اي جميع هذه <sup>للمنة</sup>  
 بصار بمعنى صار من الناقصة فانه قد يكون من التامة بمعنى الانتقال  
 من مكان الى مكان كما مر او من ذات كقوله صار زيد من بكر  
 الى عمرو وقد يجي جاء بمعنى كان اعلم ان بعضهم حصر الافعال  
 الناقصة على ثلثة عشر وعدوها من العوامل السماعية كما هو <sup>المصباح</sup>

وبعضهم

٤٥  
 وبعضهم زادوا عليها ستا هي من ال الى جاء كابن مالك وبعضهم  
 ضمنا كابن حاجب وبعضهم عدوها خمسة وعشرين ولم يذكر سبوتا  
 منها الا اربعة وهي كان وصار وما دام وليس فالظاهر انها غير  
 منحصرة فيما حصره ويمكن ان يقال ان الحصر حصر الاصول دون <sup>حق</sup> التوا  
 وما زاد بعضهم منها دون الاصول فتدبر ولا يخفى عليك ان كونها اضا  
 عند جمهور النحاة خلافا للزجاج فانها عنده حروف لا افعال واصبح <sup>اسي</sup>  
 و اضي الاول من الضم وهو قول النهار والثاني من المساء وهو اخر  
 النهار والثالث من الضحوة وهي وقت الضحى وظل و بات الاول  
 من الظلول وهو جميع النهار والثاني من البستوة وهي جميع الليل  
 نحو اصبح زيد قائما وامسى زيد نائما واضي زيد سائرا وظل زيد  
 صائما و بات زيد عروسا فلو انها من الناقصة اذا اقترن مضمون  
 الجملة باوقاتها فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام  
 زيد لوقت الصباح وكذا سائر الامثلة واما اذا اريد بها الدخول  
 في الاوقات المخصوصة فهي تامة كما يصح زيد بمعنى دخل في الصباح  
 وعلى هذا غيره ويجي هذه الخمسة بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضي  
 زيد غنيا وظل و بات زيد فقيرا اي صار زيد كذا واض وعاد وعدا  
 وراح كذا بمعنى صار واما اذا كان الاول بمعنى رجع من سفره <sup>١٨ ١٧ ١٦</sup>  
 والاخير لا بمعنى مشي في وقت الغداة ومشى في وقت الزوال  
 فهي تامة كما لا يخفى ثم الناقصة صنفان بسيط ومؤلف ولما كان



البسيط جزء من المؤلف والجزء مقدم على الكل طبقاً تقدم الاول  
 ثم شرع في الثاني بقوله وما زال مضارع يزال كخاف يخاف لا يزال  
 كقال يقول فانه تام كزاله بزيلاى فزعة وما يبرح زيداى ذهب وزال  
 عن مكانه وما بقي بالحمزة وقيل بالياء وما افتأ وما وني من وني  
 يني اي ضعف وما رام من رام يريم اي برح كلها اي كل واحد تام  
 برح وما عطف عليه بمعنى مازال معناه دوام خبره لاسم كقولك  
 مازال زيد عالماً اي دام كونه عالماً منذ زمان حصول العلم له وما دام  
 ما مصدرية توقيتية ظرف لشيء قبله نحو اجلس ما دام زيد  
 جالساً اي مدة دوام جلوسه وقديحى تامة كقولك ما دامت  
 السموات والارض وما في الماويات سوى ما دام نافية والماويات  
 ايضاً بمعنى النفي واذا قرئت النفي بالنفي يكون اثباتاً وليس نفي  
 مضمون الجملة في الحال عند الجمهور فعني ليس زيد قائماً ليس له قيام  
 الآن وعند سيبويه للنفي مطلقاً وتبعه ابن السراج وقد دخل  
 الباء في خبره خاصة تقول ليس زيد بمطلق دور اخوانه والآخر  
 على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي ان حرف والمحاق الضمير في  
 لست لستم لستم تشبهاً بالفعل لكونه على ثلثة احرف  
 وبمعنى ما كان ولكونها رافعا وناقصاً كما الحق الضمير في هاء  
 هائيا هاءوا هائي هائيا هائين مع كونه اسم فعل تشبهاً  
 بالفعل والاولى الحكم بفعلية لدلالة اتصال الفماير به وهي لا تنقل

بغير صريح الفعل الا نادراً كما ذكرنا في هاهذا الكلام الرقني وقد  
 يتضمن بعض الفعل التام بمعنى صار وليس هذا ملحقاً بصار كما  
 للواحق السابقة بل معناه في ضمن معنى ذلك الفعل فهو نوع آخر  
 منها فيصير ذلك الفعل ناقصاً اي من الافعال الناقصة فيحتاج  
 الى الخبر المنصوب كما يحتاج اليه نحو تم الشئ بهذا عشرة اي  
 صار عشرة فقوله عشرة خبر تم وتامة صفة لعشرة او حال منها  
 مأخوذة من تم وكل زيد عالماً اي صار عالماً كاملاً وغير ذلك مثل  
 حكم زيد عادلاً اي صار عادلاً حاكماً ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار  
 كل الافعال الناقصة وان لم تكن ظرفاً وفي ليس خلاف فلا تغفل  
 على انفسها ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها كهم كان مالك فح يجب  
 التقديم لو تأخيرها كخو صار عدوى صديق فح يجب التأخير هذا  
 ان اريد بالجواز نفي الضرورة من الطرفين وان اريد نفيها عن  
 طرف فقط وهو جانب التأخير فتقول ويجوز التقديم ما لم  
 يمنع مانع منه فيشمل للجواز للوجوب ولم يذكر جواز تقديمها  
 على اسمائها كما بين الحاجب لظهوره لان تقديم الخبر على المبدأ  
 غفير شهيد وظهرنا اخر ذكرها الشيخ الرقني وهي انه اذا كان  
 الخبر ظرفاً والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر كان في الدار  
 رجلاً اذا دخل على الاسم لفظة الا نحو لم يكن قائماً الا زيد  
 وكذا اذا اتصل بالاسم ضمير الخبر نحو كان في الدار صاحبها وكذا



اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندك انك قائم هذا  
 واطلب التفاصيل والوجوه من الشيخ المذكور الآخري في اوله  
 لفظة ما كازال وما دام لان ما في بعضها نافية وفي بعضها مصدرية  
 كما اشير اليه سالفاً والتفتي يقتضي القدارة والمصدرية تجعل  
 مدخولها في تأويل المصدر ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه على ما  
 سيجي خلافاً لابن كيسان فانه يجوز التقديم مستدلاً بان ما في  
 هذه الافعال للتفتي فيكون اشباتاً ذكره في الامتحان اذا عرفت هذا  
 فاعرف انه لا يجوز نحو قائماً ما زال زيد بتقديم الخبر ولا يجوز ايضاً  
 اجلس جالساً ما دام زيد وكذا ان يدل بان النافية فانه يقتضي  
 المصدر فلا يجوز التقديم كما لا يجوز قبل التبدل واما ان يدل  
 بلم ولن فيجوز التقديم نحو قائماً لم يزل زيد وقاعدان يزال قيل  
 لم يذكر لما لا نفهم حكمه بالمقايضة على لم وجه جواز التقديم  
 اما في لم فانه كالجزم من الفعل فكانه خرج عن كونه حرف نفي  
 فلا يقتضي القدارة وفي لن للحمل على سوف كذا قيل والقسم الثاني  
 من الافعال الآخذة على المبتدأ والخبر في الاصل ما اي فعل يدل على  
 معنى القرب اي على معنى هو قرب الخبر الى الحال وجاء او حصولاً  
 او شروءاً فان عسى في قولك عسى زيد ان يخرج تدل على  
 قرب حصول الخروج لزيد حال كون ذلك الخروج مرجوً لذلك  
 لا مجزوماً به وكاد في قولك كاد زيد ان يخرج تدل على قرب حصول

الخروج لزيد مجزوماً به لك وطفق في قولك طفق زيد ان  
 يخرج تدل على قرب حصول الخروج جزمًا لا بشروع الفاعل فيما  
 يفتي الى الخبر ويسمى افعال المقاربة الدالة على معنى القرب  
 ولا تكون اخبارها الافعال مضافاً فقط استقرأ قيل لان بعضها  
 للترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال وبعضها للدلالة  
 على قرب حصول الخبر من الحال وكل واحد من الترتبي والدالة على  
 قرب حصول الخبر لا يكون الا بالمضارع نحو عسى وخبره الفعل  
 مع ان بالفتح والتكون الدالة على الاستقبال والرجاء فيكون  
 تأكيداً للترجي المدلول عليه بعسى غالباً اي في الغالب الاستعمال نحو  
 عسى زيد ان يخرج فجهله ان يخرج خبر عسى بتقديم مضاف اي  
 عسى زيد زائراً او عسى حال زيد ان يخرج ليصيح الحمل على الا  
 قيل انها ليست بخبر بل بنصها خبرها بالمفعول وقيل انها بدل  
 الاستتمال مما قبلها والمعنى يريد زيد خروجه قيل والذي ارى  
 ان هذا وجه قريب اي قريب الى الصواب لان فيه اجمالاً ثم تقيلاً  
 وهذا اوقع في النفوس واسرع قبولا وفي الاخيرين يكون عسى  
 من الافعال التامة فلا يحتاج الى الخبر المنصوب وقد يحذف ان  
 اي في بعض الاستعمال يحذف ان من خبره كما يحذف من خبر كاد  
 في اكثر الاستعمال تشبيهاً له به وقد يقدم السبب مقام ان  
 نحو عسى زيد يسبق ذكره في التنبؤ وقد تكون عسى تامة بان



مع المضارع نحو عسى ان يخرج زيد بمعنى قرب خروج زيد فجملة  
 ان يخرج فاعل عسى ويحتمل ان يتنازع كل من عسى وان يخرج في زيد  
 فان اعملت الاول اضربت الفاعل في الثاني وجملة ان يخرج خبر عسى  
 مقدما وان اعملت الثاني اضربت اسم عسى والجملة المذكورة خبره  
 ويحتمل ان يكون تلك الجملة من باب تقديم الخبر على الاسم ويجوز ان  
 تكون هي اسم عسى قائما مقام الخبر وعلى هذه الوجهة تكون عسى  
 ناقصة ثم اعلم ان عسى فعل عند الجرح غير متصرف لمقتضى انشاء  
 الطمع والرجاء كقوله والانشاءات في الاغلب معاني الحروف والظروف  
 لا يتصرف فيها خلافا للرجاء فانه عنده حرف لما رأى من عدم تصرفه  
 وكونه بمعنى وعد وكاد في الرضى من كدت يكاد كيد الكهيت يهاب  
 وحكى الاصمعي كوراباوا وفيكون كخفت يخاف خوفا والاول  
 استمر وخبره غالبا مضارع بلا ان في امتحان ربح دلالة على الجزم  
 فلا يناسب ان الدلالة على الرجاء وقيل لدلالة على الاستقبال  
 المنافي للحال وعليه كلام في الامتحان فلا تغفل نحو كاد زيد يخرج وقد  
 يكون مع ان كعسى وكرب على رنة ضرب بمعنى قرب وهو مثل  
 كاد في وجهيه اى في كلا استعمليه بلا ذكر ان غالبا وبها نادرا  
 وهلهل على رنة زلزل وغفل بمعنى كاد الا انه يدل على المبالغة  
 في القرب وطلق من باب علم بمعنى اخذ واخذ من باب نضر بمعنى  
 شرع وانشاء كاجد لفظا ومعنى واقبل عليه اى توجه اليه وهب

كشد بمعنى فعل كذا وجعل بمعنى خلق كقولته وجعل الظلمات والنور  
 وعلق مكسور اللام بمعنى فعل كذا قيل واخبرها اخطبا ركل من  
 هاهل الى هنا الفعل المضارع بلا ان واوشك كاسرع لفظا ومعنى  
 وهو يستعمل استعمال عسى تارة تقول او شك زيد ان يخرج و  
 او شك ان يخرج زيد واستعمال كاد تارة اخرى تقول او شك  
 زيد يخرج بلا ان ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها  
 لكونها افعالا ضعيفة لعدم تصرفها فلا تغفل فيما هو مقدم عليها  
 والثاني من العامل القياسي اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل  
 لمن قام به بمعنى الحدوث ذكره ابن الحاجب والمراد بالفعل المصدر  
 وسيبويه يستعمل المصدر فعلا وحدنا ونقطة من الثلاثي المجرد  
 وزن فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بزيادة الميم المضموم  
 مقام حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ثم اسم الفاعل والمفعول  
 وسائر المشتقات مشتقات من المصدر وهو مصدر لجميع  
 بلا واسطة وبها على المذهب المنصور ولما كان بحث الاشتقاق  
 من مباحث التصريف احمل المص تصريف واشتغل بمبحث هذا  
 الفتح فقال فهو يعمل عمل فعل المعلوم للمثابرة المذكورة فيما سبق  
 ولكونه مشتقا من المعلوم والثالث من القياسي اسم المفعول  
 وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه فوزنه من الثلاثي المجرد  
 مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل من ذلك الباب ككون

اسم الفاعل والمفعول



بلغة ما قبل الاخر لحقة الفتح وكثرة المفعول فهو يعمل عمل فعله  
 المجهول لكونه مأخوذاً منه ثم ان لكل منهما سواء كان مجرداً عن  
 اللام او مقارناً له شرط في العمل فهو اما في الفاعل المنفصل او  
 المفعول به او غيرها فاشارة الى الاولين بقوله وشرط عملها  
 في الفاعل المنفصل اصلاً في الفاعل ونائباً في المفعول والمفعولة  
 اي الصريح لان الشيء اذا اطلق يصرف الى الكمال وجه الاشتراط  
 لكونها اقوى المفعولات فيحتاج كل منهما الى شرط ليكون به اقوى  
 على العمل وانما قيد الفاعل بالمنفصل اذا اتصل اعتباري محض  
 فلا يحتاج الى المقوى في العمل فيه كذا قيل ان لا يكونا مصغرين  
 نحو ضروب ومضرب لانها في قوة الموصوف مثل ضارب  
 ضفير ومضروب حقير ولا موصوفين نحو جاءني ضارب بشديد  
 لان الصفة تتبعها عن المشابهة بالفعل لكونها في مسند اليه  
 باسناد الصفة الى ضميرها وان وصفا بعد العمل لم يغير الوصف  
 عملها السابق للمشابهة التامة قبل الوصف فيعمل قبله والوصف  
 طار بعد العمل فلا يضره نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد  
 صفة ضارب ثم ان كانا باللام وقدمتا اسم موصول او ظرف  
 تعريف لا يشترط لعلها غير ما ذكر من عدم التصغير وعدم  
 الموصوف فما ذكر شرط مشترك بين المجردة عن اللام والمعرف  
 وقدمتا مثال المجرد ومثال المعرف نحو الفارب غلامه عمره

امس عندنا  
 في الفاعل المنفصل والمفعول به

امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط الاعتماد مع ما ذكر  
 على المبتدأ نحو زيد عالم اخوه وزيد ضارب عمرو او الموصوف نحو  
 سررت برجل ضارب بشر او ذي الحال نحو جاءني زيد ركباً  
 غلامه وجه اشتراط الاعتماد على احدهما لتقوية المشابهة بالفعل  
 اذ يحسن سند الفاعل او المفعول الى صاحبه والاستفهام نحو قائم  
 الذين وهل قائل العمران او انفي نحو قائم الذين وغير  
 قاعد العمران وليس ذاهب البشران وجه الاشتراط على احدهما  
 لازدياد المشابهة للفعل لانه اتقى والاستفهام بالفعل اولى  
 كذا قيل ويشترط في نصبهما المفعول به فضلاً على الشروط المذكورة  
 الدلالة على الحال او الاستقبال كدلالة الفاعل زماناً في المفعول  
 القوي نحو زيد ضارب عمره الآن او غداً فلا يصح امس مكان الغد  
 او الآن ثم الدلالة على الخلاص من التحقيق والحكاية كقوله تع وكلمهم  
 باسط ذراعيه وشبهها وجمعها مطلقاً كقوله في العمل بالشروط  
 المذكورة وكذا اي اسم الفاعل والمفعول في المذكورات من الشروط  
 والعمل ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فقال كصراف وفعل  
 كجهول ومفعال ككثار ولكن لا يشترط في العمل هذه الثلث من  
 المبالغة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لدلالتهما على اللزوم  
 مؤكدة هذا على المذهب المنصور خلافاً للكوفيين فانها عندهم لا تعمل  
 والوجه مع الجواب مسطور في بعض شروح الكتاب والرباع

ان يشترط في نصب الفاعل والمفعول  
 الدلالة على الحال او الاستقبال دون زمان الفاعل  
 اذ لا ينافي بينه وبين اللام وان كان لا ينافي  
 الدلالة على الحال او الاستقبال دون زمان الفاعل  
 ان يشترط في نصب الفاعل والمفعول  
 الدلالة على الحال او الاستقبال دون زمان الفاعل  
 ان يشترط في نصب الفاعل والمفعول  
 الدلالة على الحال او الاستقبال دون زمان الفاعل



من القياسى الصفه المشبهة باسم الفاعل في كونها مشئى ومجموعاً  
وغيرها من التذكير والتأنيث وهي ما اشتق من فعل لازم  
لمن قام به على معنى الثبوت وضعها سماعية كحسن وصعب  
وسنديد فهي تعلق عمل فعلها لكونها مشبهة باسم الفاعل فيما ذكر اتفاقاً  
بالشروط المعبرة في اسم الفاعل التي مرت ذكرها قبل غير معنى الحال  
والاستقبال فانه لا يشترط في عملها لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار  
للتأنيذ للزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس من القياسى اسم  
التفضيل وهو ما اشتق من فعل لموصوف قام به الفعل او وقع  
عليه بزيادة على غيره ذكره ابن الحاجب في الكافية والتفصيل فيها  
وسروحا على اكمل وجه وهو لا ينصب المفعول به بالاتفاق وضعف  
اسم اسم التفضيل في العمل لاستعماله على الزيادة التي لا يدل عليها الفعل  
واستعماله اما بالاضافة كزيد افضل الناس او بمن كزيد افضل من عمرو  
او بلام العهد نحو زيد الافضل ولا يجوز للمجيع بينها ولا اشئ منها  
وللاخلو عنها الا ان يكون المفضل عليه معلوما مثل الله اكبر من كل شئ  
كل شئى او اكبر من كل شئى لكن كونه تعالى اكبر ليس كغير الاشياء  
فانه بكثرة الاجزاء وصغرها بقلتها تعالى عن ذلك علواً كبيراً ولا  
يرفع الفاعل الظاهر لقوته وضعف اسم التفضيل الا اذا صار اسم  
التفضيل بمعنى المفعول يرفع لاعتقاده على صاحبها كالصفة المشبهة توضحه  
انه كان اسم التفضيل وصفاً حقيقياً مفضلاً على نفسه لم يتعلق بما جرى

عليه منفياً عنه لرفع الزيادة المفهومة من ذلك التفضيل وبحصوله  
موصوف وبسند هو الى ضميره فيتقوى المشابهة بالفعل فيه  
فع الفاعل الظاهر كالصفة المشبهة وكونه بمعنى الفعل كائن بان يكون  
اي اسم التفضيل وصفاً في الواقع ونفس الامر لم يتعلق ما اى شئى  
جرى ذلك الاسم التفضيل عليه اى على ذلك الشئى فالشئى المجرى  
عليه في المثال هو جلد والجارى عليه اسم التفضيل والمراد بالجريان  
هنا كونه نعتاً له في اللفظ والمتعلق مكسور اللام هو الكحل  
المشترك بين العينين واحسن وصفاً له مفضلاً حال من المتعلق  
باعتبار المتعلق اى تعلق المتعلق بما جرى عليه على نفسه للجار  
متعلق بمفضلاً والضمير للمتعلق باعتبار غيره اى باعتبار المتعلق  
اى غير ما جرى عليه وهو زيد في المثال لا تنفياً اى حال كونه  
ذلك التفضيل منفياً عما جرى عليه او بان يكون منفياً نحو ما رأيت  
رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن مع فاعله  
الظاهر وهو الكحل صفة رجلان وفي عينه حال من ذلك الفاعل  
وقوله منه الضمير للكحل والجار متعلق باحسن وقوله في عين  
زيد حال من الضمير المجرور في منه في اصل المعنى ما رأيت رجلاً  
احسن الكحل حال كونه في عين رجل من الكحل حال كونه في عين  
زيد فاحسن بمعنى بمعنى حسن لانه التثني ينفي القيد وهو الزيادة  
تبقى اصل الحسن في كل عين رجل فالعينان اما متساويتان



في الكحل او الاول دون الثاني فقام المدح ينفي المساوات  
 فتعين الثاني فالكحل مفضل عليه في عين جميع الرجال ومفضل  
 في عين زيد هذا زبدية ما قالوا وهرنا طريق آخر ذكره الفاضل  
 للجاري ويعمل اي اسم التفضيل في غيرهما اي في غير المفعول به <sup>الفعل</sup> وعلى  
 الظاهر من الممكن والظروف وغيرهما مع ضعفهما اما المستكن  
 فلكونه اعتباريا محضا يعمل فيه واما الظروف فيكون فيها راحة الفعل  
 والسادس من القياس المصدر هو لغة موضع الصدور يستعمل  
 المصدر الكونه موضع صدور الفعل هذا على مذهب المنصور وقال  
 اهل الكوفة المصدر الفعل بمعنى فاعل فسمي به لكونه صادر من  
 الفعل وعرفا اسم الحدث الجاري على الفعل هذا ما قالوا في تعريف  
 المصدر لكن يراد عليه ان الجري من الالفاظ المشتركة والا لا الى  
 صيانة الحد من الالفاظ المشتركة والمبهمة وانما كان الجري  
 منها لانه يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصوله ومشتق  
 منه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والاسكن  
 ويقال ايضا هذه الصفة جارية على هذا الشيء اي هذا الشيء صاحب  
 والمراد هنا هو الاول فالاولى ان يعرف المصدر هكذا اسم  
 يشتق منه الفعل كذا في الشيء الرضي وشرط عمله في الفاعل  
 به التفرح ان لا يكون مصغرا كضرب ولا موصوفا كضرب شدة  
 لانه عمله بان مع الفعل مع مناسبه الاشتقاق والفعل لا يقهر

ولا يوصف فلا يجتمع ان مع الفعل قيل الوصف بعد العمل لا يصف  
 العمل السابق قياسا على ما سبق فتدبر ولا مقترنا بالمال لان ان  
 المصور لمجرد الاستقبال اذا دخلت على المضارع والمصدرية  
 فقط اذا دخلت على الماضي فلا تجتمع بالمال ولا مقترنا باللام لان  
 اللام من خواص الاسم فلا يؤل هو بان المصدرية عند الآخر  
 من النجاة يعني شرط عمله فيها هذه المذكورات عند اكثر النجاة  
 وعند بعضها يجعل المصدر المعرف باللام قليلا في الضرورة الشعرية  
 كقوله كررت فلم انكسر عن الضرب سمعا فانتصاب سمعا  
 بالضرب المعرف باللام على المفعولية مع احتمال تقدير الفعل وهو  
 اعني او المصدر منكراي عن الضرب بضرب سمعا وتحصل الكلام  
 في هذا المقام ان عمل المصدر على مراتب اوليها وهي اوليها ان يعمل  
 مجردا عن اللام والاضافة في يرفع وينصب كالفعل كضرب زيد عمر  
 وثانيها ان يعمل مضافا كعجبت من ضرب زيد عمر وثالثها وهي  
 ادناها ان يعمل معروفا باللام كما عجبني الضرب زيد عمر ولا عدد  
 اول النوع ولا يكيد مع ذكر الفعل او بدونه والفعل مراد جملة حاله  
 ناطقة الى قوله او بدونه وعلى كلا التقديرين العمل للفعل القوي  
 لا المصدر الضعيف غير لازم الحذف توضيح لما قبله وتوطئة لما  
 بعده وان كان الفعل لازم الحذف فيعمل المصدر لقيامه مقام <sup>الفعل</sup>  
 اي فيحوز العمل بناه عنه لا المصدرية ويجوز للفعل المقدر



عند التبر في قال في الكافية وان كان بدلا منه فوجهان قيل  
هنا اي فيجوز فيه وجهان عن الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة  
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية انتهى ورده المصنف  
في الامتحان فلا تغفل نحو سقيانيدا ويجوز حذف فاعله بلانا  
عنه لانه ليس كالفعل ولا الفاعل والمفعول في النسبة الى الفاعل واليجوز  
هذا اي الحذف بلانا في غير المصدر من الفعل والفاعل والمفعول  
لكون النسبة الى فواعلها مأخوذة في مفهوماتها ولا يضمن الفاعل  
فيه اي في المصدر لانه لما جاز الحذف بلانا نائب لكون النسبة  
الفعل الى الفاعل جاز ان لا يضمن فيه بل يجوز ان يبقى بلا فاعل  
ولا يتقدم معموله ان لم يكن ظرفا عليه عند المصنف والقاضي ايضا  
حيث حال في اللب ومعموله يتقدم لو ظرفا كقوله تع فلما بلغ معه  
السنى وعند الجمهور لا يتقدم عليه ولو ظرفا والسرفية ان المصدر  
مقدر بان مع الفعل فكما لا يتقدم ما بعده ان عليها لا يتقدم ما  
بعد المصدر عليه كذا قيل والتابع من القياسى الاسم المضاف  
سواء كانت الاضافة معنوية او لفظية وهو يعمل الجرح لكون حرف  
الجر مقدرة فيه اكثر مما يعمل الجرح بسطرها وشرطه اي شرط  
عمله ان يكون اسما مجردا عن تشوينه في اللب ولو مقدر  
قال المصنف ههنا بمعنى انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضا  
فكم رجل وحواج بيت الله ونائبه كقولني التثنية والجمع

لاجل الاضافة وهي نسبة غير تامة بين المضاف والمضاف اليه  
وجه الاشتراط ان الاضافة تدل على عدم تمام الكلمة والتنوين  
ونائبه تدلان على تمامها وان لا يكون المضاف مساويا للمضاف  
اليه في العموم والخصوص المتساويان هما الشئان المتحدان  
فيما صدق كالانسان والناطق لكن المراد هنا اعم من المترادف  
اعني الشئان المتحدان بحسب المفهوم كالليث والاسد ولا يخص  
منه مطلقا والاختصاص المطلق من الشئ ما لا يصدق على كل ما  
صدق عليه ذلك الشئ بل على بعضه كالانسان والحيوان ان  
لا فائدة من الاضافة وهي ما يطلق عليه لفظه الاضافة على  
نوعين معنوية ولفظية اتما سمي الاول معنوية والاخرى لفظية  
لان الاول تفيد تعريفا او تخصيصا في المعنى وان كانت مفيدة  
للتخفيف في اللفظ ايضا والاخرى تفيد التحقير في اللفظ فقط  
اتما قدم الاولى على عكس ما في اللب لانه المعنى مقصور بالذات  
وصح قدم الاخرى نظرا الى تقدم اللفظ بالنسبة الى السامع  
فالمعنوية اي الاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة كاسم  
الفاعل والمفعول مضافة الى معمولها صفة صفة كفاعلها و  
مفعولها فيه شامح ان الاضافة المعنوية في الحقيقة بين  
نسبة غير تامة بين المضاف الذي هو غير صفة وبين  
المضاف اليه الذي هو غير معمولها سواء كان ذلك المضاف



غير صفة أصلاً نحو غلام زيد أو يكون صفة لكنها غير مضافة إلى معمولها  
كقوله وضارب عمرو أحسن إذ انتهى مستط على مجموع القيد والمقيد  
فيصدق عليه أنه غير صفة مضافة إلى معمولها وشرطاً تجريد المضاف  
من التعريف أما بفتح اللام أو بجعله واحداً من جملة مستماتة  
لأنه يلزم تحصيل الحاصل أو طلب الأدنى مع وجود الأعلى وهو التعريف  
وما لا يمكن تجريده كالمضرات لا يكون مضافاً وهي أي الإضافة المعنوية  
أما بمعنى من تسبب الجنس المذكور إذا كان المضاف إليه جنساً شاملاً  
للمضاف وغيره لا يتوقع منه أن المضاف إليه اخص من المضاف إليه  
مطلقاً وهذا لا يجوز لما عرفت بل المراد منه أنه اخص منه من وجه نحو  
خاتم فضة فإن الخاتم قد يكون منها ومن الذهب والفضة قد يكون  
خاتماً وقد لا يكون بل غيره كالمنطقة والدراهم أو بمعنى اللام التملكية  
في غيره أي في غير الجنس المذكور وهو أي القسم الثاني الأكثر وروداً  
في الاستعمال نحو غلام زيد ودار عمرو وقد يفرق بينهما بضمح  
الثنائي على الأول في القسم الأول دون الثاني وقد يكون الإضافة بمعنى  
في نحو مكر الليل وضرب اليوم ولم يتعرض إليه المصنف لندرية و  
قد ردها أكثر النحاة إلى الإضافة اللامية بمعنى مكر الليل مكره <sup>أخصاص</sup>  
بالليل لوقوعه فيه وعلى هذه معنى ضرب اليوم وغيره والظاهر  
من كلام المصنف أنه تتبع لمردها إلى اللامية وتقيد أي الإضافة  
المعنوية تعريفاً أي تعريف المضاف أن كل المضاف إليه معرفة

لأن وضعها معهودية المضاف فيما أمكنت وذات المعرفة دون  
النكرة ذكره في الامتحان بمعنى غلام زيد مثلاً غلام معهود بينك وبين  
مخاطبك مخصوص لزيد ومنسوب إليه ومعنى غلام لزيد مخصوص  
ومنسوب إليه من غير الإشارة إلى المعهود فالأول معرفة والثاني  
نكرة ولا يفرق أن يقال غلام زيد من غير إشارة إلى المعهود ومعلوم  
من العلم أن لا يجب الاستعمال كما أن المعروف باللام للإشارة  
إلى المعين ومعهود في أصل الوضع لم يستعمل من غير إشارة إليه كقوله  
ولقد امرت على أئمتي سبني والمضاف غير غير ومثل وشبه فانها  
لا تتعرف بالاضافة وكذا نظير وسوى فانها الكمال كارتها كارتها  
وقعت في احشاء بحار الابهام فلا تتعرف بالاضافة إلى المعرفة  
ما لم يشتهر كل منها بما تملكه المضاف إليه في شئ من الاشياء  
كالعلم والشجاعة فاد الشتر يشترى أو يضاف غير إلى الصديق  
مثل الحركة غير التكون نحو غلام زيد مثال لما كان المضاف إليه  
معرفة الأولى تركه اكتفاءً بما سبق من قوله غلام زيد ودار  
عمرو وقد تبرر وتخصيصاً عطف على قوله تعريفاً أن كان المضاف إليه  
نكرة نحو غلام رجل فان غلام قبل الإضافة إلى رجل يعنى غلام  
رجل وامرأة فلما أضيف إلى رجل خص بغيره وخرج غلام امرأة  
وقلت الشكر كما وصفها أيراد لورده المصنف امتحاناً وجواباً  
حققة الفاضل الاطوي بالامر يد عليه واللفظية أي الإضافة اللفظية



ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فعلام زيد وكريم البلد  
غير لفظية ولا تنيد تلك الاضافة اللفظية شيئا لا تخفيفا لا تعريفا  
ولا تخصيصا لكونها في حكم الانفصال في اللفظ والمعنى على ما كان قبل  
الاضافة والتخفيف اما في المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة نحو  
ضارب زيدا وحكما نحو حواج بيت الله او في المضاف اليه فقط نحو  
القائم الفلام والاصل القائم بعلامه حذف الضمير واستتر في المضاف  
وابدل عنه اللام او في المضاف والمضاف اليه معا نحو حسن الوجه والاصل  
حسن وجهه وسور الدار من قبل اضافة المفعول الى نائب الفاعل  
والتابع عليه اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها والتابع على السابق  
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله والضارب زيد مثال الحصول التخفيف  
بسقوط نون التثنية والضارب بوزيد مثال الحصول التخفيف بسقوط  
نون الجمع فعلم ان التخفيف في جانب المضاف بثلاثة اشياء واستمع  
نحو الضارب زيد لعدم التخفيف لافي جانب المضاف ولا في جانب المضاف  
اليه فان التنوين فيه سقط بحرف التعريف قبل الاضافة وجاز الضارب  
الرجل مع عدم التخفيف قطعاً فلا كلام على وجه الاختار في حسن الوجه  
وانما جاز هذا لوجود التخفيف في جانب المضاف اليه اذا صله لحسن  
وجهه حذف الضمير واستتر في المضاف وابدل اللام عنه ولا ينافي  
التخفيف كون اللام بدل اسم الضمير لانه انقل منها ووجهه الحمل انهما  
مشتركان في كون المضاف صفة وكون المضاف اليه معروفا باللام اعلم

اعرفوا ان ضارب زيد الآن او قد اطلق  
لان الضارب الفاعل المعتمد ليس بمضاف الى  
المفعول مستلزم من شرطه

ان يقولهم

الذي قولهم لحسن الوجه ثلثة اوجه جز الوجه وهو وجه المختار  
ورفعه على الفاعلية ونصبه تشبيها بالمفعول والثامن من القياس  
الاسم المبرهم التام باحد الاشياء الخمسة الآتية فانه اي جعل جعل  
الاسم المبرهم التام من العامل القياسي لانه ينصب اسما نكرة بعده  
ان لم يقتض التام الاضافة اليه على التميز لكونه مشابها بالفعل فان  
الفعل يتم بالفاعل وهذا الاسم باحد الاشياء الآتية فكما ان الفعل  
ينصب مفعولا بعد تمامه بالفاعل فكذلك ذلك الاسم ينصب اسما  
نكرة بعد التمام به على التمييزية قيل لان ذلك الاسم شابه الفعل و  
التميز الذي بعده المفعول وتامه اي كونه بحالة يستغنى اضافة اي  
الاضافة الاسم المبرهم الى شئ معها اي مع تلك الحالة انما قسمه  
اشارة الى ان المراد بالتام هنا معناه العرفي لا اللفظي ومعنى تمام الشئ  
بالشئ لغة كونه الثاني جزءا من الاول كذا قيل باحد خمسة اشياء  
بنفسه بدل من قوله باحد وذلك التام كائن في الضمير للمبرهم كثرية  
نحو ربه رجلا وباله رجلا ونعم رجلا فان الضمير فيها اسم مبرهم لعدم  
تقدم المرجع لالفاظ ولا معنى تام بنفسه فينصب عنه رجل على التمييزية  
ليزيل الابهام واللام في له رجلا للتعجب كما في قولهم باللدواهي وفي  
اسم الاشارة نحو قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا امثلا قيل قد يتم الاسم  
بنفسه ينصب عنه التميز وذلك في شئين احدهما في الضمير وهو اللز  
نحو ربه رجلا وباله رجلا ولله دره رجلا اذا كان مبرها وثانيهما اسم

مصدر الثامن من العامل القياسي



الإشارة نحو قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا امثلاً والنائب المعين في  
 التصورتين هو نفس التفسير واسم الإشارة انتهى وبالتنوين عطف  
 على نفسه وهو ثان من خمسة اشياء اما لفظاً نحو رطل زيتاً فان رطل  
 اسم مبهم تام بالتنوين فينصب عنه رجل على التمييز فان قيل ان الواضع  
 قد وضع الرطل لنصف المني فلا اقل ولا اكثر منه فيكون الموضوع له معنى  
 معين فلا يكون الرطل مبهماً قلنا نعم لكنه مبهم باعتبار جنسه فانه لا يعلم  
 منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او الزيت او غيرها او تقدير  
 نحو مثاقيل ذهباً واحداً عشر رجلاً فان التنوين منع عن لفظ مثاقيل  
 واحداً عشر لفظاً لا تقدير اكون الاول غير المنصرف والثاني مركباً فالتركيب  
 يمنع التنوين لانه يقتضي الامتزاج والتنوين عدم ومميز ثلثة الى  
 عشر الفاية هي هنا داخله تحت المعنى انوار بالذكر ما هو مميز العدد لانه  
 ربما يغاير لساير التامير فانه لا ينصب بل هو مجرور للتخفيف فانه  
 يسقط التنوين مع المضاف وقد يترك الازافة فيقال ثلثة اطلب  
 على البدل ذكره الرضي ومجموع لفظاً او معنى لطابة المعداد العدد ولم  
 يذكر مميزها دون الثلثة لانه لم يوضع له مميز بل اقيم المعداد مقام العدد  
 فيما دون الثلثة فيقال رجل رجلاً ولا يقال واحد رجل واثان رجلاً  
 نحو ثلثة رجال واربعة رجلاً وخمس نسوة وقوله مع سبع ليال  
 وثمانية ايام الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناس من قوله مجموع  
 لانهم لم يجمعوا مائة حين مئزها ثلثا واحوا فان مائة ليست

المنة كذا في مجموع التفسير وهو رطل زيتاً او زود  
 وركعة وثلث فرباط في اطرابا بنابر غير ذلك والله

بجمع اذ لو كانت جمعا فاما لفظها او من غير لفظها كنسوة والاول  
 غير واقع لعدم مفرقها والثاني خلف لانها اما جمع العشرة او العشر  
 او الثلثين او الاربعين فيلزم اطلاق المائة على الثلثين او على  
 الستين او على السبعين او على المائة والعشرين بناء على ان اقل الجمع  
 ثلثة امثال والمفرد والكل خلف قيل هي ليست بجمع لالفاظ ولا معنى لدلالة  
 لفظها على عدد معين انتهى فتأمل وكان القياس ثلثاً لانه للمائة جمع  
 احدها في صورة جمع الذكر التام وهو مثنون ولا يضاف اليه العدد فلم  
 يبق الاءات لكن وتوقع جمع المؤنث بعد ثلث اخواته خلافاً مما ذكره  
 فاقصر على المفرد مع كونه اخص كذا قالوا ومميز احد عشر الى تسعة  
 وتسعين منصوب لا مجرور بالازافة كما سبق لتقديرها اما في العود  
 الثمانية فلا تفرقها شبهة بنون الجمع وليست بنون الجمع حقيقة  
 فلا يسقط ولا يبقى بالازافة واما في غيرها فلكراهتهم كون ثلثة اسماء  
 كاسم واحد مفرد دائماً لا مجموع ابداً لكون المفرد اصلاً واخف من  
 الجمع وحصول الغرض به وهو رفع الابهام فالمراد بالمفرد ههنا بقوله  
 السابق ما يقابل الجمع لا يقال المركب قيل لكونه اخف مع ثقل التركيب  
 والعلّة في الفضلة اولى فتدبر ومميز مائة والذ وشيئهما وجمعه اى  
 جمع الالف فان جمع المائة لا يستعمل مع التمييز فلا يقال ثلثمائة رجل  
 كما يقال ثلثة آلاف رجل ولذا لم يقل وجمعهما لا ينصب بل هو مجرور  
 لكونه مضافاً مفرداً لما مر واما قوله تعالى ثلثمائة سنين فاعلى البدل

حكمه من الفهر



او نزل الجمع منزلة المفرد وهو سنة ثمانمائة رجل والالف درهم  
 وبينون التثنية وهو الثالث من خمسة اشياء نحو منوان سمي  
 فسمنا تميز عن الاسم المبرهم الذي تم بنون التثنية فان المنوان  
 يحتمل الموزونات وسمنا يرفع ذلك الاحتمال عنه ويجوز في بعض  
 هذين القسمين وهما الثاني والثالث تمام باحد خمسة اشياء  
 الاضافة الى تميزها اضافة بيانية للتخفيف اذح يسقط التثنية  
 ونحو التثنية ويرفع الابهام بها ايضا نحو رطل زيت ومنوان  
 سمي ولا يجوز الاضافة في غيرها لتقديرها في الاول فان المعرفة  
 لا تضاف ولا يمكن التجرية ثم الاضافة وكذا الرابع فان نونه لا  
 يسقط لانه ليس بنون الجمع حقيقة والاضافة تقتضي التسوية  
 واما الخامس فلان المضاف الى شئ لا يضاف الى شئ اخر في تلك  
 الحالة وبنون شبه الجمع اي يتم الاسم المبرهم به وينصب عنه  
 التمييز وهو الرابع من خمسة اشياء نحو عشرون درهمها  
 فدرهمها يرفع الابهام من عشرين فانه يحتمل اجناس المعدودات  
 وهو اسم موضوع لمضاف عشرة وليس يجمع على حد مسلم ومسلمون  
 اذ لو كان جمعا لعشرة يلزم اطلاق عشرين على اثنين وهو خلف  
 في امتحانه ويجوز اضافة عشرين على قلة وبها الاضافة وهي  
 الخامسة من خمسة اشياء نحو ملو غملا يستمي هذا القسم  
 من المبرهم التام مقاييسا فانك اذا قلت لي ملو غملا فقد

قست ما عندك من العسل يلقى هذا الاء واما البواني  
 سوى الاولى فتسمى مقادير ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه  
 والتاسع من القياس معنى الفعل والمراد منه كل لفظ يفهم منه  
 اي من ذلك اللفظ معنى فعل اصطلاحيا فالاضافة لامية وذلك اللفظ  
 غير لفظ الفعل فان معنى الفعل يفهم منه ايضا ولا يستمي معنى الفعل  
 ولما كان معنى الفعل محتملا بين الحدث مع الزمان وبين ذلك اللفظ  
 عتين ما هو المراد بقوله والمراد منه اي بعض من ذلك اللفظ الذي  
 يفهم منه معنى فعل اسماء الافعال اي اسماء معاني الافعال فان  
 المفهوم منها هو المعاني لا الالفاظ مثلا رويد اسم من اسماء الافعال  
 يفهم منه معنى امهل لا لفظ امهل كما لا يخفى وحذف المضاف للايجاز  
 شهير فحي اي اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الما في المضارع  
 على قلة كافي بمعنى اتصجر واوه بمعنى اتوجع قيل المراد بها تصجرت  
 وتوجعت عبر عنها بالمضارع لثاني لمان المعنى على الانشاء الخالي  
 وتقديم الاول لكثرة ويعمل اي ما كان بمعنى الامر او الما في عمل اسماء  
 اي كعمل ال اسماء ولا يتقدم معموله عليه مرفوعا كان له منصوبا  
 فالمرنوع فاعل لا يتقدم والمنصوب للفرق اذ يجوز تقديمه في الفعل  
 كما سبق الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحوها زيدا اي خذه ورديد  
 زيدا اي اهلكه كلمة ريد في الاصل مصدر ارود صغرت بعد حذف  
 الزوائد وخلع منها معنى الصدرية ثم يستمي بها الفعل وينبت

على معنى الفعل



كما بني واستوى فيها الواحد والمثنى والجمع نوعاً من الاختصار  
 وقرابيتها وبين الفعل وكونها مصدرًا في الأصل ولما سميها أفعالاً  
 مع أن معانيها مفهومات منها لكون صيغها مخالفة لصيغ الأفعال  
 أنها لا تستصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتثنية على بعض ذكره الشيخ  
 الرضي وهلم زيداً أي أحقره استعمال هلم في كلامهم على وجهين لا زمر  
 يتعدى إلى كقولهم هلم البناء أي اقبل إلينا واستعد بنفسه كقولهم هلم  
 شهدكم أي أحقرهم مركبة عند أهل البصرة والكوفة ومفردة عند  
 أهل الحجاز والهاء للتبني على الأول فاصلة هلم حذففت الألف لكثرة استعمال  
 وهلم أم على الثاني وهات شيئا أي اعطه وحيث هل التريدي أي استعمل  
 مركب من حي بمعنى تعال وهل للتجيد ويقال حيث لا بالتثنية وحيلا  
 بالألف وحيلا بسكون اللام أو بسكون الهاء وحتى يستعمل لازماً  
 متعلّياً بعلى كقوله حتى على الصلوة حتى على الفلاح ومتعدياً بنفسه بمعنى  
 أنت وبله زيداً أي دعه وأتركه تركاً وعليك زيداً أي الزم من التزم  
 لاس الزام قيل إذا تعدى بنفسه يكون بمعنى ما قاله المصنف وإذا  
 تعدى بالباء يكون بمعنى تمتد وديك عمرو أي خذ وترك زيداً  
 أي أتركه تركاً وغير ذلك من قولهم صم بمعنى اسكت وحتى  
 بمعنى تعال ووراءك بمعنى انظر إلى ما خلفك وغيرها والثاني وهو  
 ما كان بمعنى المائي نحو هيئات الأمر أي بعد جد أقبل أصله هيئته  
 فقلت الباء الفاعل لتركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلاث

انتهى وشتان زيد وعمر وای افترقا لم يقل شتان زيداً افترق  
 لأنه اسم لا افترقا وهو يقتضي شيئين وقد يراد بعدهما تأكيداً  
 نحو شتان ما زيد وعمر وذكره صاحب الصنوع وسرعان زيد  
 ووشكان عمرو أي قرأ كثيراً في هذه الأربعة مبالغة ليست في  
 مستمياتها وغير ذلك كاف وأوة وغيرها يشير إلى أنها كثيرة لا  
 تحصى ومنه عطف على ومنه سابقا الظرف المستقر وقد مر تفسير  
 سالفاً وهو لا يعمل في المفعول به بالاتفاق من النخاة لضعفه وقوة  
 المفعول به ولا في الفاعل الظاهر لا بشرط الاعتماد على أحد ما ذكره  
 وهو الأشياء الخمسة المذكورة في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول  
 وإنما قيد الفاعل بالظاهر لأن المستكن لضعفه يعمل فيه بلا اعتماد  
 على شيء أو الموصول نحو زيد في الدار أبوه فاعل للظرف بالاعتماد على  
 المبتدأ على مذهب المحققين وفاعل للمفعول المقدر على ما ذهب إليه البعض  
 وما في الدار أحد وجاءني الذي في الدار أبوه فاعل للظرف بالاعتماد  
 على الموصول وإنما اشترط هذا لكون الظرف مقدراً بالفعل لأن  
 الموصول لا بد له من الصلة وهي لا تكون إلا جملة وأما اشتراط ذلك  
 فلأنه لا يجوز كون الظرف خبراً مقدماً في مثل هذه الأمثلة وما بعده  
 مبتدأ مؤخرًا وإذا لم يرفع أي الظرف المستقر ظاهراً أي اسماً ظاهراً  
 على الفاعلية فقاعد ضمير مستتر فيه أي في ذلك الظرف منتقل ذلك  
 الضمير من متعلقة المحذوف وهو فعل من الأفعال العامة كما سبق



۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

كما لا بمعنى انبة والتنفى كما بمعنى الفعل المنفى وغيرهما مثل ما ساندك بمعنى  
ما ساندك بمعنى ما تفعل وسائر الامثلة غير خفية فهذه المذكورات من  
اسم الاستارة الى هنا يعمل في غير الفاعل والمفعول به من معولا الفعل  
كالحال والظرف والمفعول المطلق وفيه خلاف ذكره البعض فلما رفع  
من احد قسمي العامل يعني اللفظي اراد ان ابين قسم الاخر فقال  
والعامل المعنوي ما لا يكون للثاني فيه حظ اي لا يمكن ان يتلفظ  
بالثاني وانما هو معنى يعرف بالقلب اي يتصور في العقل وهو انك  
عند الجمهور وثلاثة عند الاخفش الاول من العامل المعنوي رافع  
المبتدأ والخبر قيل كل من المبتدأ والخبر رافع للاخر وهو خطا لكونه  
على خلاف ما عليه الجمهور وانما عمل فيها دون احدهما لانه عبارة  
عن التجرّد وهو يقتضي شيئين وانما عمل الرفع مع ضعفه لان كلا  
منهما مشابّه بالفاعل من حيث ان الاول يكون مسنداً اليه والثاني  
يقع ثانياً من الكلام وهو اي رافع المبتدأ والخبر التجرّد عن العوامل  
اللفظية لاجل الاسناد اي تجرّدهما عن جنس العامل اللفظي  
لاجل كون احدهما مسنداً اليه والاخر مسنداً من قيل قولهم  
العصبة كل من يقتلني ياخذ ما ابقية الغرائض اي جنسها كما فسر  
السيد السند فلا يردي شي ثم التجرّد عنها اعم من عدم دخول  
العامل اللفظي ابتداء بحسب العرفي والتجرّد بعد الدخول بخورني  
قائم وان تصوموا خير لكم والثاني من العامل المعنوي رافع الفعل

مطالع القادر المكنون

وتمت هذه المجلدات  
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ  
بمدينة جدة

حاصلہ مال الیودید فیہ عامل النقطۃ اصلہ



المضارع وهو وقوعه بنفسه لا بشئ اخر كالناصب والجازم  
 موقع الاسم نحو زيد يضرب وجاد في رجل اوزيد يضرب فلفظ  
 يضرب واقع موقع ضارب في هذه المواقع المفردات وذلك النوع  
 انما يكون اذا تجرد المضارع عن التواصب والجوازم وذلك هو  
 مذهب البصرية ورافعه هو التجرد المذكور عند الكوفية ويكون  
 وقوع المضارع موقع الاسم اقوى مراتب المضارع عمل فيه عمل الرفع  
 الذي هو اقوى وجوه الاعراب والثالث عند الاخفش هو عامل  
 الصفة وهو كونه صفة لمرفوع او منصوب او مجرور وهو  
 يعرف بالقلب فمجموع ما ذكرنا من العوامل ستون عاملا فطرح  
 مما ذكره البعض وهو الشيخ عبد القاهر سبعة واربعين لكن  
 زاد على ما ذكره سبعة عوامل كما لا يخفى على من تأمل كلامهم ارج  
 وقد اورد التفصيل بعض المشرّاح واحترزنا عن الاطّباب لما  
 فرغ من بيان المؤثر شرع في بيان المؤثر فقال الباب الثاني اللام  
 فيه كاللام في الباب الاول وقد مر في بيان المعول اي في بيان  
 تقسيمه وبيان كل قسم من اقسامه بياناً وافياً لطالبيه وقد سبق  
 صحة الظرفية فلا تغفل ثم المعول ما دار عليه الاعراب لفظاً او تقديرًا  
 او محلاً اعلم اولاً اي قبل ان يشرع في بيان المعول بتوقفه على هذا البتة  
 وهو ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب منذ زيد  
 غلام دار من عن وغيره لم تكن تلك الالفاظ معمولة كما لا تكون

ما ذكره البعض وهو الشيخ عبد القاهر سبعة واربعين لكن زاد على ما ذكره سبعة عوامل كما لا يخفى على من تأمل كلامهم ارج وقد اورد التفصيل بعض المشرّاح واحترزنا عن الاطّباب لما فرغ من بيان المؤثر شرع في بيان المؤثر فقال الباب الثاني اللام فيه كاللام في الباب الاول وقد مر في بيان المعول اي في بيان تقسيمه وبيان كل قسم من اقسامه بياناً وافياً لطالبيه وقد سبق صحة الظرفية فلا تغفل ثم المعول ما دار عليه الاعراب لفظاً او تقديرًا او محلاً اعلم اولاً اي قبل ان يشرع في بيان المعول بتوقفه على هذا البتة وهو ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب منذ زيد غلام دار من عن وغيره لم تكن تلك الالفاظ معمولة كما لا تكون

عاملة لان المعول يقتضي العامل وهو يقتضي المعول وليس هذا  
 عامل ولا معول وان وقعت تلك الالفاظ فيه اي في التركيب فهي  
 على ثلثة اقسام الاول ما اي لفظ لا يكون معمولة اصله اي قطعاً  
 وجهها من الوجوه وهو اثنان الاول الحرف مطلقاً اي سواء كان  
 عاملاً او لا لعدم مقتضى فيه وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة  
 بل هو من اصول المبنيات والثاني من الاول الامر بغير اللام مثل  
 اضرب واعلم عند البصريين قيل اهل البصرة هم الخليل وسيبويه  
 والاخفش ويونس واتباعهم وهي ثلثة الفاء والافصح هو  
 الفتح واهل الكوفة هم المبرد والكسائي والفراء والشعب واتباعهم  
 فانه اي لم يكن الامر بغير اللام معمولة لا قطاً عند الفريق الاول لانه  
 لما حذف عنه حرف المضارعة التي سببها صار المضارع مثابها  
 للاسم الفاعل واخرى ومحل فيه مبنى للمفعول وتغير لما قبله خرج  
 جواب لما عن المثابة لزوال سببها فعاد الى اصله وهو البناء  
 وهو ايضا من اصول المبنيات وقال الكوفيون هو معرب مجزوم  
 بلام مقدرة لان المحذوف المقدرة كالمفوز والقسم الثاني من  
 الاقسام الثلثة ما يكون معمولة دائماً اي لا ينفك عن الاعراب  
 اللفظي او التقديري او المحلى لوجود مقتضى فيه وهو اثنان ايضا  
 اي كالقسم الاول الاول الاسم مطلقاً اي اتى اسم كان حتى حكم  
 على اسماء الافعال بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاقولها ساد

او معول او مبنيا في اطر



مسد الخبر يفهم من كلام البعض ان الحاكم هو من اهل البصرة  
وهذا الحكم مقيس على قائم الزيدان واختاره ابن الحاجب قيل  
هذا قياس مع الفارق فتأمل او منصوبة المحل على المفعولية مطلقا  
لافعال مقدرة وان قال بعضهم لا محل لها من الاعراب وذلك البعض  
هو الاخفش على ما قيل قيل وهم المحققون على نقله ابن مالك والجمهور  
على ما نقله ابن هشام استأى وعبارة المصرية عما نقله ابن هشام  
فتفكر لكونها بمعنى الفعل ولذا انبت كما بنى وعلى ضمير الفصل اي  
حكم على ضمير الفصل نحو كان زيد هو القائم بالحرفية فلا يكون معجولا  
قطعا وانما سمي هذا ضمير الفصل لفصله بين المبتدأ والخبر لدفع  
اللبس بينه وبين النعت في مثل قوله زيد هو القائم وقيل سماه  
الكوفية عمادا اي ضمير العماد لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط  
عن الخبرية وقد يقع بين الحال وذيها نحو جاءني زيد وهو راكبا  
وبين اسم ان وخبره كقوله تنع ان سائلك هو الا بترؤ  
بين معجولي كان كماله رجم لانها في الاصل مبتدأ وخبره وقد دخل  
عليها العوامل اللفظية وذلك الضمير يعاين للمبتدأ افرادا اثنية  
وجمعا وتذكيرا وتأنينا وغيبة وخطابا وكلما كذا في امتحان المص  
ولكون صورة صورة الضمير يسمي به والحكم بالحرفية دلالة على  
معنى غير مستقل وهو الدفع المذكور خلافا لبعضهم من اهل البصرة  
فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب وهذا بعيد لعدم نظيره

في الاسم والكوفيتون يجعلونه تأكيداً لما قبله ذكره في الامتحان و  
رد مذهبه في هذا بل بان المضم لا يكون تأكيداً للمظهر وقد دخل  
على ذلك الضمير لام الابتداء نحو ان لا انت الحكيم الرشيد واما اللام  
الداخلة ولما اختلفوا فيها والسابق بين حرفيهما واسميتهما و  
كان السابق في صورة الاسم واللاحق في صورة الحرف اورد عنوان  
اللاحق مغايراً العنوان السابق على الصفات يعني اسم الفاعل  
والمفعول اذا كانا بمعنى الحدث لا مطلقا لانها اذا لم يكنا بمعنى  
فاللام الداخلة عليهما كاللام الداخلة على الصفة المشبهة وقد مر  
انها حرف التعريف اتفاقا فقال بعضهم وهو ابو عثمان المازني  
انها حرف تعريف حقيقة لا صورة فقط وقد سبق التوضيح في بحث  
الشب كغيرها اي كغير هذا اللام الداخلة على سائر الاسماء كالرجل  
والفرس فلا تكون معمولا كغيرها وقال الكثر وهم الجمهور هي اسم  
موصول حقيقة لكنها حرف تعريف صورة بمعنى الذي في المفرد المذكور  
او التي في المؤنث فتكون معمولا كسائر الموصولات لكن اعطى اعرابها  
اي اعراب هذه اللام لما بعدها من مدخولها من اسمي الفاعل والمفعول  
لما انتقل ما مصدرية وضمير الفاعل لما بعدها من الفعلية الى الاسمية  
لان اللام لا تدخل على الفعل ولو كانت موصولة حقيقة فاصل جاء  
الضارب زيدا جاءني الذي ضرب زيدا فالاول اسم الموصول محمول  
لانه فاعل والثاني اي الفعل الذي يقع صلته غير محمول لانه مبني

يعني انما هو المتبادر ان يقال على اللام  
الداخلة على الصفة الحرفية خلافا لما ذكره



فلما غير هذا الكلام أي الذي ضرب إلى الضارب صار الأول في صورة  
 الحرف والثاني في صورة الاسم يعني اسم الفاعل فلما كان الحرف غير معمول  
 والاسم معمول انعكس الحكم وهو أن أعراب المحلى والمراد بالعكس  
 هو اللغوي أي أعطى أعراب الأول إلى الثاني بحسب الظن ترجيحاً  
 لحانب اللفظ على جانب المعنى في الأعراب الذي هو حكم لفظي فالأعراب  
 بحسب الحقيقة للأول والثاني كما يكون معمولاً دائماً الفعل للضارب  
 فإنه يرفع بالفاعل المفعول إذا تجرد عن الجازم والنائب والافبا  
 حدهما يكون معمولاً والقسم الثالث من الالفاظ التي وقعت في التركيب  
 ما كان الأصل فيه أن لا يكون معمولاً لكن قد يقع موقع القسم الثاني  
 وهو ما كان معمولاً دائماً فيكون أي ما لا يكون معمولاً وهو شأن  
 أي كالقسم الثاني والقسم الأول الأول الماضي فإن الأصل فيه أن لا  
 يكون معمولاً لعدم مقتضى الأعراب وهو في الأفعال المشابهة التي  
 للاسم وقد سبق تفصيلها لكن قد يقع موقع الاسم أو المضاف  
 فيكون معمولاً فإنه إذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب  
 وإذا وقع بعد الجازم شرطاً وجزاء يحكم على محله بالجرم للظهور  
 ذلك الأعراب في المعطوف على ذلك الفعل الماضي نحو أعجبني أن  
 ضربت وتقتل بالنصب معطوف على محل ضربت وهو النصب بأن  
 المصدرية وإن ضربت وتقتل بالجرم معطوف على محل ضربت  
 الذي وقع شرطاً بعد الجازم نحو ضربتك واقتل بالجرم أيضاً

معطوف على محل ما وقع جزاء للشرط المذكور وفي غير هذين  
 الموقعين لا يكون الفعل الماضي معمولاً لما مر والثاني مما كان الأصل  
 فيه أن لا يكون معمولاً بالجملة هي والكلام مترادفان عند أكثر النحاة  
 وعند البعض كل كلام جملة من غير عكس كلي وهي أي الجملة على قسمين  
 الأول جملة فعلية والشرطية والظرفية داخلتان فيها فلا ينفك في  
 قوله قولهم للجلل أربع وهي المركبة من الفعل لفظاً كالفعلية والشرطية  
 أو معنى كالظرفية وغيرها فاعله أي فاعله قيد لكل من قوله لفظاً أو  
 نحو ضرب زيد وإن تكرم في أكرمك وهيهات زيد أي بعد زيد وأقام  
 الزيدان أي يقوم الزيدان وفي الدار زيد أي أحصل في الدار زيد  
 والثاني جملة اسمية وهي المركبة من المبتدأ والخبر أو من اسم الحرف  
 العامل وخبره كحروف المشبهة بالفعل نحو زيد قائم وإن زيد قائم  
 لا يخفى عليك أن أقسام الجملة على ما ذكره المصنف تقتضي أن تكون سبعاً  
 وذلك لأن المركبة من الفعل لفظاً مع فاعله أما مركبة من غير  
 أداة الشرط أو بها ومن المركبة منه معنى مع فاعله أما مركبة من  
 الفعل معنى غير مشتق وهو إما اسم فعل أو ظرف مستقر أو مركبة  
 من الصفة المشتقة والمركبة من الاسم أما مركبة من المبتدأ  
 والخبر أو اسم الحرف العاملة وخبرها لكن المصنف جعل للمبتدأ أو  
 جملة فعلية والآخرتين جملة اسمية تعديلاً بلاقسام ولا عمل  
 مما ذكر اتفاقاً على عدم التناهي بين الكلام المصنف وبين قولهم للجلل



اربع فان اريد بالجملة لفظها شروع في وجه كون الجملة معمولة مع  
 انها من حيث هي تستحق الاعراب فلا بد له اي للفظ الجملة من اعراب  
 لكونه في حكم الاسم المفرد والاسم المفرد اذا وقع في التركيب فلا بد  
 له من اعراب وكذا ما في حكمه حتى يجوز وقوعها في كل ما اى كل موضع  
 وقع ذلك الاسم المفرد فيه اى في ذلك الموضع فتقع اى تلك الجملة  
 تفريع على قوله في كل ما وقع فيه مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك  
 من الحال والمفعول نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ جملة  
 اسمية فان قيل قوله هذا اللفظ ليس بمفرد بل هو من المركبات  
 البقيدية مثل الحيوان الناطق فلا يكون مفردا فلم يكن قوله زيد  
 قائم في حكم الاسم المفرد قلنا قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المشي  
 والجموع وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وقد يطلق على يقابل  
 المركب وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا اللفظ مفرد اى ليس  
 بجملة وهذا المعنى الاخير هو المراد هنا فلا اشكال ومنه اى من  
 لفظ الجملة التي وقعت معمولة بارادة لفظها مقول القول نحو قوله  
 واذا قيل لهم امنوا اى لفظ امنوا وكذا اى كالتاسيق من جملة المذكورة  
 ان اريد بها معنى مصدرى اما بواسطة ان المشددة المفتوحة  
 او ان او المصدريتين صفة لما وان كقولك بلغنى انه قائم  
 اى بلغنى قيامك يعنى خبره وكقوله تعالى وان تصوموا خير لكم  
 اى صيامكم خير لكم وغيرها اى بغير ان وما بعدها من المصدرتين



نحو الجملة التي اضيف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم اى تقع  
 صدق الصادقين قال الصفي <sup>قوله</sup> ونحو يوم ينفع الصادقين  
 الصحيح ان المضاف اليه الجملة متأمل ووفق بين كلاميه ونحو قوله تعالى  
 سواء عليهم ان تنذرهم ام لم تنذرهم اى مستوعدهم انذارك  
 وعدم انذارك باحوال القيمة وعقوبات الجحيم فيها فهو لا يؤمنون  
 في دار الدنيا وجملة انذارهم مبتدأ الخبر مقدم والجملة خبر ان  
 في صدر الآية الكريمة ومعنى الاستفهام سلخ ونحو نسمع  
 بالمعدي خبر من ان تراه اى سماعك به خبر رؤيتك استنار  
 بالتفسير الى ان جملة نسمع مبتدأ وهذا ضرب مثل لمن خبره  
 اولى ملاقاته ورؤيته والمعدي رجل عالم فصيح بليغ حفيظ منظر  
 منسوب الى المعدي تضرع بعد الترخيم بحذف احد الدالين  
 قائمه رجل يقال له المنذر فانه قد سمع فصاحة المعدي وبلاغة  
 فتعجب واذا رآه استحققه وقال نسمع بالمعدي خبر من ان  
 تراه ثم ضرب مثلا وهذا الاخير اى مثل نسمع مفعول على السماع  
 من العرب العرباء وما وقع في غير هذين الذين اريد بالجملة  
 لفظها واريد بها معنى مصدرى لا يكون له اعراب الا ان تقع تلك  
 الجملة خبرا لمبتدأ فيكون معرفة ضرورة لانه خبر المبتدأ معقول  
 مرفوع لا محالة نحو زيد ابوه قائم فجملة ابوه قائم خبر لمبتدأ  
 قبله او باب ان اى تقع تلك الجملة اخبار المرفوع المشبهة باللفظ



خو ان زيدا ابوه قائم فجمله ابوه قائم خبر ان فتكون اي كل واحدة  
من الجملة الواقعة خبر لمبتداء ولباب ان مرفوعة المحل اذا التقدير  
محدود محصور وليست الجملة منه واجراء الاعراب في لفظها غير  
ممكن او لباب كان اي لافعال التاقصة كلها نحو كان زيد ابوه عالم  
وصار زيد ابوه عاقل وغيرهما او لباب كان اي لافعال المقاربة نحو  
كان زيد يخرج وعسى زيد يخرج وغيرهما او تقع تلك الجملة مفعولا  
فانيا لباب علم اي لافعال متعدي بنفسيها الى مفعولين نحو علم  
زيد عمرو ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم اي لافعال متعدية  
الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم زيد عمرو ابوه قائم او تقع معلقا  
عنها بسبب الاستفهام والتثني ولام الابتداء وقدمت معنى  
التعليق ما لفظا نحو علمت اقام زيد او حالا نحو جاءني زيد وهو  
راكب فتكون اي المذكورات من المحل في هذه المواضع منصوبة  
المحل الى الجملة المعلق عنها مفعول بحسب المعنى ووجه البوابة  
ظاهرة او تقع جوابا لشرط جازم بعد الفاء المشعرة للجزائية  
فيما لا يأتي الجزاء بالجزم كجملة الاستمعية او بعد ان للمفاجأة  
نحو ان تكرمني فانت مكرم وكفعله وان تبصروني سبب ما قدمت  
اليديهم اذا هم يقنطون وقبرها معنى الفاء ولذا اشعرت ربط  
ما بعدها الى ما قبلها كالفاء فتكون اي الجملة الواقعة ما بعدها  
مجزومة المحل اما كونها مجزومة فلكونها جزاء او كالمجازم اما كونها

محليا فلعدم كونها من التقدير وعدم الجزم في لفظها او تقع تلك  
الجملة صفة لثبوت نحو ما جاءني رجل ابوه قائم اي قائم الاب او معطوفة  
على مفرد نحو زيد قائم ضارب ويقتل وجملة يقتل معطوفة على ضارب  
وهو مفرد اي ليس بجملة لكنه مركب مع فاعله فالركب اعم من الجملة  
تدبر او على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد  
او يقع بدلا من احدهما اي من المفرد والجملة التي لها محل من الاعراب  
مثل قوله سوا عليهم انذرهم ام لم تنذرهم كما يؤمنون  
فجملة لا يؤمنون بدل من الجملة التي قبلها وهي جرة ان كما مر اليه  
الاشارة او تأكيد لفظيا للثانية اي للجملة المذكورة التي لها محل  
من الاعراب نحو جاءني زيد عالم زيد عالم وزيد ضرب ضرب اوبيا نا  
لها اي للثانية على راي فيكون اعرابها اي اعراب الجملة المذكورة  
من المعطوفة على المفرد وعلى لها محل من الاعراب وغيرهما الى  
هنا على حب اعراب المبتوح ان رفعا فرفع ان نصبا فنصب وان  
جرا فجر وان جزم فجزم فظهر من هذه الجملة اي المذكورات هنا  
ان الجملة المطلقة ليست بالجملة بمعنى فالاولى للمثلكة قسمان  
قسم في تأويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع من المفرد  
الواقع فيه وذلك القسم ايضا اي كجملة المطلقة قسمان القسم  
الاول ما ريد لفظه وقدمت اشارته والقسم الثاني ما ريد به معنى  
مصدره باحد الاشياء المذكورة وقسم من الجملة انما صرح بها



لاظهار مقسّماتها في الوهلة الاولى اعانة للمبتدى واللام تحج  
اليها لا يكون في تأويل الفرد بل يبقى على حالها جملة فلا تكون معجولة  
اذ الجملة من حيث هي لا تستحق الاعراب لكونها مستقلة في الافان  
الا في خمسة مواضع فانها في تلك المواضع معجولة مع انها ليست  
في تأويل الفرد خبراى خبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها  
ومفعول وجواب شرط جازم مع الفاء اواذ او حالة وتابع  
من الصفة وغيرها والشرط في كونها معجولة في تلك المواضع ان  
الخبر ليس مستقل في الافادة فيحتاج الى شئ به يرتبط الى المبتدأ  
وهو الاعراب وكذا الكلام في مفعول وغيره ثم اعلم اي بعد ما علمت  
المتابع مما يكون ومما لا يكون معمولا ان المفعول على نوعين اي  
منحصر فيهما لانه اما مفعول بالنظر الى نفسه لا غير وهو مفعول  
بالاصالة واما تابع الى الغير في العمل وهو مفعول بالتبعية والاول  
اربعة اقسام واما المنحصر فيهما لان العمل اربعة اقسام رفع و  
نصب وجر وحزم فالمفعول ايضا اربعة اقسام مرفوع ومنه  
ومجرور ومجزوم اما المرفوع اي المفعول المرفوع بالاضالة وكون  
الرفع اقوى قلبه على المنصوب فتتبعه اقسام بالاستقرار بعضها  
اصول وبعضها حقوق بها وواحد الفعل المضارع القسم الاول  
من المرفوعات الفاعل منظر اكان او مضمر او لكونه اصل المرفوعات  
عند جمهور النحاة قلبه على سائر المرفوعات وان كان قد قيل ان

اصلا ما هو المبتدأ لكونه على ما هو الاصل في باب مسند اليه وهو  
المقدم والجمهور ان الفاعل جزء الجملة الفعلية وهي اصل الجملة فجزء  
الاصلا اصل فان قيل ان نائب الفاعل يكون جزء من الجملة الفعلية  
قلنا ان دليلهم ان الفاعل جزء الجملة الفعلية دليل على اصاله الفاعل  
بالنسبة الى المبتدأ او اما اصالته بالنسبة الى نائب الفاعل فهو ان الثاني  
فرع المنسوب عنه كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما اي اسم مرفوع ولو  
محلا اسند اليه الفعل اي فعل كان وبه خرج المبتدأ التام خرج به ما  
اسند اليه الفعل ناقص والمقاربة المعلوم خرج به ما اسند  
اليه المجهول او ما بعناه كاسم الفاعل والمصدر واسم الفعل وغيرها  
مخوض بزيد مثال ما اسند اليه الفعل ما بعناه والقسم الثاني  
لنائب الفاعل عقب الفاعل بنائيه لكونه نائبه والفعل بيز ما بنيت  
كريبه ثم العنوان به اخضر من قوله مفعول ما لم يستتم فاعله واظهر  
منه لعدم تناوله باليس من كدرهما في نحو اعطى زيد درهما بخلاف  
قوله مفعول ما لم يستتم فاعله تدبر وهو اسند اليه الفعل التام  
المجهول خرج به ما اسند اليه المعلوم او ما بعناه كاسم المفعول واما  
المنسوب نحو ضرب زيد مثال ما اسند اليه المجهول او مضروب  
الزبدان وزيد هاشمي ابوه مثال ما اسند اليه ما بعناه والمبتدأ  
مخرج بقوله الفعل ولما بين تعريف الفاعل ونائبه اراد ان يبين  
انها من اي شئ كانت افعال ولا يكونان اي الفاعل ونائبه الا اسمين

مسند اليه  
نائبه  
العلمها



او في تأويله لان الفاعل ونائبه لا يكونان الا مسندا اليهما والفعل  
 والمفعول لا يكونان مسندا اليهما بل الاول يكون مسندا والثاني لا يكون  
 مسندا ولا مسندا اليه فلا يكون منهما فاعل ولا نائب غير ان  
 اي الا ان نائب عن الفاعل قد يكون جارا ومجرورا نحو من يد  
 وقد سبق التحقيق ان النائب هو المجرور منقطع والجار الة وويله  
 للافضاء فيجب افراد عامله اي عامل هذا النائب لئلا يكون متعددا  
 وتذكيره لان المذكور اصل ولا احتياج الى العدول عنه ولا يجوز تقديمها  
 على عاملها لان العامل مؤثر والمفعول متاثر والمؤثر مقدم او لا  
 يلزم الاتساع الفاعل بالمبتدأ واقوى في مثاله ليس الا الاستقراء  
 ولا حذرهما معا اذ عاملهما مسند وهما مسند اليهما والمسند  
 غير مسند اليه غير مفيد الا من المصدر حيث يجوز حذف الفاعل  
 بل نائب عنه وقدم وجهه في بحث العامل القياسي وكل منهما اي  
 واحد من الفاعل ونائبه قسمان قسم مضمرا اي ليس باسم ظاهر  
 بل ضمير عبارة عن المتكلم او المخاطب او النائب وقسم مظهر اي اسم  
 ظاهر فالمضمر ايضا اي كالفاعل والنائب المطلقين قسمان مسند  
 جوي شئني وليس باسم حقيقة بل حكما على ما حقه المصنف استحقاق  
 وبارز فالمستتر ايضا اي كالمضمر قسمان واجب الاستتار حيث  
 لا يجوز ابراره اصلا تفسير للوجوب معنى ولا يسند عامله الا اليه  
 من قبل عطف اللازم على اللزوم وجائز الاستتار حيث يسند

عامله تارة اي في بعض الاحيان اليه اي الى الضمير المستتر وتارة  
 الى الظاهرة اي يسند اليه فالاول اي القسم الاول من المستتر وهو  
 واجب الاستتار كائن في المتكلمين يعني وجده ومع غيره والمخاطب  
 المفرد المذكور والمخاطبة المفردة عند الاختصاص فان اليافرها عند المخاطبة  
 من غير المانع قيد لكل من المتكلمين والمخاطب نحو ضرب ونضرب وتضرب  
 امثلة المتكلمين والمخاطب على الترتيب واسم فعل الامر نحو نزل او  
 انزل وصه ومه بالسكون بمعنى اسكت والكف بخلاف اسم فعل  
 الماضي مثل هيات فان الاستتار فيه جائز وفضل التفضيل في غير  
 مثله لعل فانه في تلك المسئلة يرفع الفاعل الظاهر لا عقاره على ضا  
 كالصفة المشبهة على ما سبق التفصيل واما في غيرهما فلا يرفع لضعفه  
 وقوة الفاعل فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمر وقال الضمير المستتر  
 وجوبا تحت افضل لزيد واسم الفاعل والمفعول ويحذف اسمها كاسم النسب  
 والصفة المشبهة والظرف المستقر اذ لم يوجد شرط عملهن وقد سبق  
 بيان شرط عملهن في بحث عامل القياسي في الفاعل الظاهر واما اذا  
 وجد شرط عملهن فيرفع الفاعل بها والامثلة في ذلك للمبحث نحو  
 جاءني ضارب او مضروب او اسد ناطق او هاشمي او حميني  
 ونحو في الدار زيد فزيد مبتدأ لا فاعل الظرف وهو خبر مقدم عليه  
 وذكر الخبر لرفع توقم العطف على ضارب وفي شئني اسم الفاعل والمفعول  
 وجوبها السالم مطلقا قيل مذكر اكان او مؤنثا وقيل غير مفيد بوجوب



شرط العمل فيها ولا بعده انتهى ولا يبعد ان يكون اشارة اليها و  
 انما وجب الاستتار فيها حلا على تشبيه الفعل وجمعه للمشابهة  
 الصورية لا لزوم تعدد الفاعل كما في الفعل نحو جاءني رجلان ضاربان  
 او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون ويستتر وجوبا  
 في عدا وخلا كل كونها فعدين لا حرفين اذ في الحروف لا يتصور الاستتار  
 ولا الابرار فضلا عن الوجوب والمجواز ويستتر ايضا في ما بعد او خلا  
 وليس ولا يكون حال كون كل من هذه المذكورات الى هنا في باب الاستتار  
 وانما وجب الاستتار فيها للاستتار او للاختصار قبل يكون  
 كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى نحو جاءني القوم عدا او خلا او  
 ماعدا او ما خلا زيد اولى او لا يكون زيدا وانما ترك التثنية التي اشيرنا  
 اليها للظهور والاكتفاء والثاني من قسمي الاستتار وهو جائز الاستتار  
 كائن في الغائب المفرد والغائبة المفردة ما غيبا او مضارعا او امر او نهي  
 نحو زيد ضرب او يضرب او لم يضرب او لا تضرب فالتضمير المستتر  
 جوف قوله ضرب الى مجوز ان لا يستتر بل يظهر ويقال ضرب زيد وكذا  
 البواقي من امثلة الغائب المفرد والغائبة المفردة يعني يقال تارة  
 زيد ضرب وتارة اخرى ضرب زيد وكذا البواقي فعلم ان الفواعل المستترة  
 في تلك الامثلة جائزة الاستتار فلا يستتر فيه ضمير اذ لو استتر  
 يلزم تعدد الفاعل والاضمار قيل الذكر واللازم باطل والملزوم مثله  
 وفي شبه الفعل اي جائزة الاستتار كالفاعل المفرد والغائبة المفردة

او ما خلفها او ما خلفها  
 وانما التضمير والاختصار

مما ذكر من اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما اذا وجد شرط عمله وقد  
 مر في بحث العامل القياسي غير التشبيه والجمع المذكورين في الاستتار  
 الواجب وقدم وجه الوجوب نحو زيد ضارب او مضروب او اسد  
 ناطق او هاشمي او حسن لوفي الدار ويقال ايضا زيد ضارب علامه  
 وكذا البواقي من الامثلة فلا يستتر الضمير في ما مر وما فرغ من  
 قسمي المستتر شرعا في بيان البارز الذي هو قسم من مطلق المضمر  
 فعال واما البارز المتصل في ثنائي الافعال وهو اي البارز المتصل حال  
 كونه في الثاني الالف نحو ضرب با وضرب با وضرب با وضرب با وضرب با  
 والمخاطبة والقياس فيها ضربتها سكون الباء الا انه زيدت اليه  
 لتلايل ليس تشبهها بتشبيه الغائبة ولا دفع اللبس بالالف الاشباع  
 واختلف فيه فقيل الضمير البارز في ضربتها هو التاء وحده والالف علامة  
 التشبيه وقيل الالف مع الهمزة والتاء علامة للمخاطبة وقيل الالف والهمزة  
 زائدة والتاء للمخاطبة والمخاطبة عند المصنف هو الاخير للاطراف بين  
 الثاني ويضرب بان وتضربان ويضربا في تشبيه امر الغائب واخرها  
 في تشبيه امر الحاضر ولا يضربا ولا تضربا في تشبيه امر الغائب والحاضر  
 وجمعهما المذكور اي البارز المتصل في جمع الغائب والمخاطبة وهو اي البارز  
 المتصل حال كونه في ذلك الجمعين الواو سواء بقيت او لا نحو ضربوا  
 ضربتهم وفيه واو محذوف اذ اصله ضربتهم واخذت الواو لعدم وجودها  
 الاسم في كلامهم اخره واو مضموم ما قبله سوى هو وما حذف الواو



وصار الميم ساكنا اذا الاصل في الحروف هو السكون وحذف الالف  
 اذا تباينها للفرق ولا احتياج بعد الحذف ويضربون وتضربون  
 وجمعها المؤنث وهو ال بارز المتصل حال كونه في جمعها المؤنث  
 النون نحو ضربين وضربتين ويضربن وتضربن وفي الخطاب  
 المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده حال كونهما في الماضي وهو اى  
 البارز فيهما التاء المتحركة نحو ضربت كائنا بحركات الثلث في التاء والمتكلم  
 مع غيره في الماضي ايضا اى كالمتكلم وحده في الماضي وهو اى ذلك البارزنا  
 نحو ضربنا وفي الخطاب المفردة في غير الماضي وهو الياء نحو تضربين و  
 اضربى ولا تضربين عند الجمهور واما عند الاخفش فالياء للمخاطب والفاعل  
 مستتر وجوبا كما مر ولما مضى مباحث المضمر افقت النوبة الى مباحث  
 المظهر فقال واما المظهر فظاهر اى الفاعل الظاهر ونائبه غير محتاج الى  
 البيان والتوضيح كالمضمر لكن بعض احواله يحتاج الى البيان ولذا  
 قال واذا اسند اليه العامل فعلا كان او شبهه يجب افراجه الى افراد  
 العامل اذ به يحصل الغرض ولا وجه للعدول عنه وغيبته اى بحجب غيبته  
 العامل لان المتكلم والمخاطب لا يستندان الا الى المضمر لوجوب الاستدراك  
 فيهما كما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا لكانت النظرة ناظرا الى الافراد  
 دون الغيبة تدبر ومثل اكلوني البراغيث من النوادر قيل لان الفعل  
 يدل على ما هيته للحدث ولا يتعد فيها نحو ضرب الزيدان او الزيدون  
 جواز دخول الالف واللام على ثنائى الاعلام وجمعها دون الافراد

وان كان المظهر مؤنثا حقيقا المؤنث اما لفظي وهو ما فيه علامة التأنيث  
 لفظا او تقدير او اما حقيقي وهو ما يراه ذكر من الحيوان من الاربعين  
 مفردا او مثنى متصلا بعامله واما لو كان جمعا او منفصلا عن عامله  
 او كان من غير الادميتين فليس بواجب التأنيث في العامل بل  
 يجوز التذكير والتأنيث على ما سيجي يجب تأنيث اى تأنيث العامل  
 للتطابق بين العامل والمعمول واعلاما بتأنيث الفاعل في الوهلة  
 الاولى ان كان العامل متصرفا وغير المتصرف كفعال المدح والذم والتعجب  
 كالحروف في عدم التصرف فلا يجب التأنيث نحو ضربت هند او لهندان  
 وزيد ضاربه جارية وكذا اى كالموجب السابق اذا اسند العامل  
 الى ضمير المؤنث اى الى ضمير يرجع ويعود الى المؤنث والمراد به اعم  
 من الحقيقي الادنى وغيره من الاعتبار ليصح قوله غير جمع المذكور  
 العاقل فانه مؤنث باعتبار الجماعة فاذا اسند الى ضميره لم يجب  
 تأنيث العامل نحو هند ضربت او ضاربه والشمس طلعت او طلعت  
 والنافذة سارت او سارية وفي غيرها اى في غير الموضعين المذكورين  
 يجوز تأنيث عامله وتذكيره لان التأنيث اولى للتطابق اشار  
 اليه بالتقديم ان كان الفاعل مؤنثا حقيقا او لاما الادميتين  
 او لا متصلا بعامله او لا مظهرا كان او لا بشرا دة الامثلة نحو  
 طلعت او طلعت الشمس مثال التأنيث الغير الحقيقي واما جاز كلا القولين  
 اما التأنيث فالتطابق واما التذكير فلضعف تأنيث الفاعل لكونه

المكسرة



غير حقيقي وخوسارت اوسار الناقصة مثال التانيث الحقيقي  
من غير الادمي ووجه جواز الوجهين انما لان تانيث غير الادمي  
ليس كتانيث الادمي وخجاءت اوجاد المؤمنين مثال التانيث  
الغير الحقيقي من الادمي لكونه بالتأويل ولذا جاز التذكير قال صاحب <sup>الضوء</sup>  
ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا الوجهين احدهما  
الجمع فرع التوحيد كما ان التانيث فرع التذكير والثاني ان جمع المكسر  
فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعتان فلما كانت تانيثه لاجل المثال  
كان تانيثا غير حقيقي فبان في فعلها للاحاق العلامة وتركة نحو فعل الرجال  
وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع الذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى  
اذا جاءك المؤمنات استأمنن وخجاءت اوجاء القاضى اليوم امرأة  
مثال التانيث الحقيقي الادمي منفصلا عن عامله وانما جاز التذكير فيه  
لانه لا انفصال عن العامل ضعف قوته في استدعاء تانيث العامل  
ونحو الرجال جاءت اوجاء امثال الاسناد الى ضمير المؤنث المؤل  
ولذا جاز تذكير العامل وجاءت اوجاء الرجال مثالا اسنادا الى ظاهر  
جمع المذكر المكسر ولما كان البحث في ذكر المذكر والمؤنث لزم تعميمها  
لكن المذكر من المؤنث بمنزلة العدم من الملكة انما تعرف بملكاتها  
ولذا اكتفى بتعريف المؤنث والاعدام فقال المؤنث ما فيه علامة  
التانيث اي اسم في آخره علامة التانيث لفظا اي تلك العلامة  
في لفظه او ملحوظة فيه او تقدير اي في تقديره او مقدرة فيه تدبر

مصدر المؤنث ما فيه علامة التانيث

وهي اي العلامة الموضوع للتانيث التاء الموقوفة عليها حال كون  
تلك التاء هاء نحو ظلمة وظلمة مثال التانيث اللفظي وشمس ونار  
مثال التانيث التقديري فان التاء في تقديره بشراوة التصغير  
وهو تاء الالهاء الى اصولها والالف المقصورة عطفت على التاء  
نحو حبلى ودعوى وبشرى والالف الممدودة نحو حمراء وصحراء <sup>تسميان</sup>  
الفا التانيث الممدودة هي الالف بعد الهرة في الاخير والمقصورة هي  
الالف بدونها فعلم من هذا ان المذكر ما ليس فيه علامة التانيث لفظا  
او تقدير او هذا اي كون المؤنث بالتاء لفظا او تقدير او المذكر بدونها  
جار في غير ثلثة منسربا الى عشرة فان مذكرها بالتاء ومؤنثها بخاء  
على عكس ما ذكر في غيرها نحو ثلثة رجال واربع نسوة وانما انعكس  
الامر فيها لان في الثلثة تانيث باعتبار الجماعة فاعطيت التاء لمذكرها  
لكون المذكر اصلا سابقا وبقيت مؤنثها بلا تاء للمفروق وانما الواو  
والاشنان فعلى القياس المسلول فيه فيقال واحد واثنتان للمذكر  
وواحدة واثنتان واثنتان للمؤنث واذا ركبت الثلثة الى <sup>تسوية</sup>  
مع العشر اثنتان في الجزء الاول فقط اي لاني الثاني ايضا في المذكر  
لان التاء لما جعلت علامة للتذكير حال الافراد جعلت علامة له حال  
التركيب ايضا لئلا يقع الخلاف بين الحائتين ولم يثبت في الجزء  
الثاني كالاول لانه الثلثة مع العشر بعد المخرج كالكلمة الواحدة ولا يجوز  
اجتماع علامتي التذكير والتانيث في الكلمة الواحدة وانما احد عشر



الى ثلثة عشر فعلى القياس تقول احد عشر رجلاً واحدى عشرة  
امراة وانما العقور الثمانية فالذكر والمؤنث فيها سواء تقول <sup>عشرة</sup>  
رجلاً نحو ثلثة عشر رجلاً بفتح الشين عند الجمهور وسكونها عند  
الحجازيين وكسرهما عند بني عقيم حذراً عن توالي الفتحان وفي الثاني  
نقط لافي الاقل في المؤنث كراهية اجتماع العلامتين من جنس واحد  
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ثلثة عشر امراة عترف المؤنث أولاً  
ثم اشار الى تقسيمه وتعريف كل قسم فقال المؤنث الحقيقي ما بارائه  
ذكر من الحيوان يعني ان المؤنث على قسمين حقيقي وغير حقيقي  
واللهو اللفظي الحقيقي ما خلق في مقابلة ذكر من جنس الحيوان نحو  
امراة في مقابلة رجل وناقته في مقابلة فحل والمؤنث اللفظي بخلافه  
اي يلبس خلاف الحقيقي حيث لا يكون بارائه ذكر من الحيوان بل تأنيته  
بعجزه وجود علامة التأنيث في لفظه لفظاً او تقديرأ او حكماً نحو غرقة  
وخمسة وعقرب فالحق الرابع في نحو عقرب في حكم تأنيث  
بدل عدم الظهور في تصغيره ولما بين التأنيث الحقيقي واللفظي  
في المفرد اربعان يبين اي جمع من الجمع مؤنث باعتبار الجماعة  
لكن لما توقف ببيان كونه مؤنثاً على بيان ذاته عترف اقسام  
الجمع اولا فقال والجمع المكسر اعلم اولا ان الجمع مطلقاً مادى  
على احاد مقصورة بحروف مفردة بتغيير ما انا بزيادة او نقصان  
واختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكماً وهو نونان

صحيح ومكسر فالفتح جميع اما ذكر او مؤنث والمكسر اما قلاً او غير  
عقل وهو مطلقاً ما تغير صيغة مفردة لحصول الجمعية بتغيراً حقيقياً  
او اعتبارياً وجمع المذكر السالم ما لحق اضر مفردة هذه العبارة حال  
عن التأويل وعبارة الكافية حال عن التلويل او مضموم ما قبلها  
في حالة الرفع اوباء مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون مضمومة  
في جميع الاحوال عوضاً عن اللمة او التنوين والفتحة للمفردة فتعادل  
نقل الواو والياء او الضمة والكسرة وهما الفتحة الواو والياء في غير  
الاضافة يعني لجوف النون في غير الاضافة فان النون تحذف فيها  
اي في الاضافة لانها تدل على عدم التمام والنون تدل على التمام نحو  
مسلمون ومسلمين بكسر الميم الثانية في حالة النصب والجر وجمع  
المؤنث السالم ما لحق اضر مفردة الف وتاء في احوال الثلثة نحو مسلمات  
ومؤمنات والتثنية لعل ذكره استطراداً ما اى شيئاً لحق اضر  
مفردة الف في حالة الرفع اوباء في حالة النصب والجر ليدل على ان  
مع مفردة مثله من جنسه قيل هذا يشكك بتثنية باب التثنية  
مثل ابوين وقمرين لان اللحق المذكور في هذا الباب لا يدل على ان مع  
المفرد مثله من جنسه لان الامة ليست من جنس الاب والشمس  
ليست من جنس القمر فالحد ليس بجامع واجيب عنه بان الامة تجعل  
سماء باسم الاب ادعاء لقوة التشابه بينهما ثم يؤول الاسم  
بمعنى المسمى به ليحمل مفروم يتناولهما فيتمسان وبهذا



لا اعتبار بشئ وكذا الشمس بالنسبة الى القمر مفتوح ما قبلها للفوق  
بينها وبين الجمع والخفة الفتح وكثرة التنوين لم يجعل الامر عكسا  
ونون مكسورة في جميع الاحوال اذ لو فتحت كما في الجمع يلزم توالي  
الفصحان في غير الاضافة وفيها تحذف النون لملازمة نحو مسلمان  
ومسلمين بفتح الميم الثانية وكل غير جمع المذكر السالم مؤنث  
لكونه اى كل جمع بمعنى الجماعة فيكون مؤنثا في المعنى واما جمع المذكر  
السالم فلغلبة جانب الذكر لسلامة مفردة واختصاصه بذكر العقلاء  
لا يكون مؤنثا وان امكن ان يعتبر فيه معنى الجماعة واذ كان الحال  
على هذا المنوال فيجب تذكير عامله فتقول جاء المسلمون مثال ما  
كان العامل فعلا او رجلا قاعدا فاصروه مثال لما كان العامل موازنا  
واذا اسند العامل الى ضميره اى الى ضمير جمع المذكر السالم فيجب كونه  
اى ان العامل او الضمير والاول اولى بالنظر الى السياق والسادس  
والسابع ارجح لان الجمع في الحقيقة هو الضمير لا الفعل وابعاد السياق  
والحق ممنوع جمعا مذكرا لتطابق العامل بالمفعول او الضمير بالمرجع  
نحو المسلمين جاؤا او يجيئون او جاءوا في الاصل جايئون  
واما جمع المذكر العاقل وقد سبق تفسير المكسر اذا اسند  
الى ضميره اى يرجع ويصير الى المكسر العاقل فيجب ان يكون  
عامله مؤنثا مؤنثا بفتح التاء وول الجماعة في المرجع فيطابق الضمير اليه  
في التنوين او جمعا مذكرا باعتبار الافراد وكل فرد مذكور فيطابق

الضمير بالمرجع في التذكير نحو الرجال جاءوا او جاءوا مثالان لما كان  
العامل فعلا الا ان مفرد مؤنث والثاني جمع مذكر او جائية او جاول  
مثالان لما كان العامل شبه فعل على سبق السباق وغيرها اى  
غير المجعنين المذكورين انفا من الجموع بيان للغير اذا اسند  
العامل الى ضميرها اى الى ضمير الجموع يجب كون عاملها مفردا مؤنثا  
باعتبار معنى الجماعة او جمعا مؤنثا اشعارا بان الضمير الذي تحت  
العامل مؤنث نحو المسلمات جاءت او جنن او جائية او جاء  
امثلة لما اسند العامل الى ضمير جمع المؤنث السالم من العقلاء  
والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات  
امثلة لما اسند العامل الى ضمير جمع المذكر المكسر من غير العقلاء  
ونحو اللشرا قتل او قتلن او مقتولة او مقتولات والافراس  
حضرت او حضرن اى والثورات جمعت او جمعن اى وغيرها  
والقسم الثالث من المرفوعات المبتداء مفعول من الدار  
وايما سمي المبتداء مبتداء لوقوعه ابتداء اى مقدما على الخبر  
اكثر ثانيا وهو اى المبتداء في اصطلاحات نوعان لا متناهي  
التعريف قبل التقسيم كما في المستثنى قسم اول الى نوعين  
واراد ان يعرف كل قسمين فقال الاول الاسمي والمؤنث به  
اى بالاسم المسند اليه ترجع به الخبر وتاتي قسمي المبتداء اذ هما  
مسند ان الخبر من العوامل اللفظية التي يدغم من عند الدخول

الجموع



ابتد لول من السليح بعد الدخول والمراد من العوامل جنسها  
 والجنس يشمل القليل والكثير فلا يرد شيئا كما استير اليه  
 في بحث العامل المعنوي وذلك لما تقر في محله ان الجمع المحلى باللام  
 يبطل عنه معنى الجمعية فصار للجنس فيتناول كل فرد فرد من العوامل  
 فيرجع الى ما قاله ايضا وي هو المجرى عن العوامل اللفظي خرج  
 ما لم يتجرى عن عامل لفظي كاسم باب ان وكان ولا يخفى عليك  
 ان المراد بالعوامل المؤثرة فلا يخرج عن الحد مثل حبسك درهم  
 نحو زيد قائم وحق انه عالم الاول مثال للاسم والثاني للمؤولة  
 ولا بد له اي للنوع الاول من المبتدأ من خبر ليفيد ويحصل  
 التكون عليه والثاني اي النوع الثاني من المبتدأ الصفة والمراد  
 منها ما يشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم  
 المنسوب والمستعارة وهو الدال على ذات مبهمة الواقعة صفة  
 الصفة بعد كلمة الاستفهام او انفي كالمهزمة وهل وما في الاول  
 وما ولا وان وغير وليس في الثاني حال كونها رافعة لظا هر  
 اي غير مستكن فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن  
 الحق ذكره الفاضل الجي نحو اقامم الزيدان في مثال الاستفهام  
 وما قامم الزيدان في مثال النفي ونحو اقريني اخوك في منسوب  
 و ا اسد الزيدان في المستعار ولا خبر لهذه المبتدأ اي للنوع  
 الثاني منه لكونه بمعنى الفعل فعني اقامم الزيدان يقوم الزيدان

ومعنى ما قامم الزيدان والفعل يقتضى الفاعل لا الضمير  
 بل فاعله اي فاعل ذلك النوع سادسة اي مستد الخبر اعلم  
 ان ههنا احتمالا ان احدهما تطابق الصفة بالظا هر افرادا نحو  
 اقامم زيد او تشبه نحو اقامم الزيدان او جمعا نحو اقامم الزيدان  
 ففي الاول جاز الامران اي كون الصفة مبتدأ او مابعد ها فاعلها  
 سادسة الخبر وكون مابعد ها مبتدأ مؤخر او الصفة خبرا متقدما  
 عليه وفي الاخيرين يتعين ان يكون الصفة خبرا متقدما واسم  
 الظا هر مبتدأ مؤخر او ثانيهما عدم التطابق وهو ما ذكره المصنف  
 من قوله اقامم الزيدان وقد عرفت ان الصفة مبتدأ واسم الظا هر  
 فاعلها سادسة الخبر ولا يجوز تعدد المبتدأ مع عدم تعدد خبر  
 اي لا يجوز تعدده في محاوراتهم وكلام المؤلفين استقراء قيل  
 لا متاع قيام عرض واحد في حالة واحدة في محلين والاصل في المبتدأ  
 تقديمه على الخبر لفظا لانه المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات  
 متقدمة على الحال فيه ان هذا ليس بكلي او يصح ان يقال هذا زيد  
 وقد يؤل هذا بهذا مستحق بزيد قال الفاضل العظام فالحق انه حكم  
 اكثرى وشرطه اي شرط المبتدأ في كونه مبتدأ ان يكون معرفة للحكم  
 عليه بالخبر ويفيد ويخطر بالبال ان اطلاق الشرط على كونه المبتدأ  
 معرفة احسن واولى من اطلاق الاصل عليه وهو المفهوم من كلام  
 ابن الحاجب حيث قال وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل



فيه ان يكون معرفة صح به الفاضل عبد الرحمن الجامي او لكونه مختصة  
 بوجه من وجوه التخصيص التي اشار اليها ابن الحاجب في الكافية لانه  
 اذا اقتصت النكرة قلت الشركاء فتقرب الى المعرفة نحو قوله تعالى  
 ولعبد خير من مشرك فالعبد شامل للمؤمنين والكافرين بالوصف  
 بالؤمن قلت الشركاء حيث خص العبد بالعبد المؤمن فقرب المعرفة  
 وجعل مبتدأ اخلف في مدار صحتها الاخبار عن النكرة فذهب  
 الجمهور الى التخصيص بوجهين والمحققون الى حصول الفائدة وقولهم  
 كوكب انقص الساعة على قول المحققين لحصول الفائدة ويجوز  
 حذفه اي حذف المبتدأ عند قيام قرينة دالة على الحذف نحو زيد  
 في جواب من القائم اي القائم زيد فنحذف المبتدأ وهو القائم لقيام  
 قرينة وهي السؤال وقد يجب حذف المبتدأ اذا قطع النعت  
 بالرفع عن المنعوت نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع لا بالجر اي هو اهل  
 الحمد ويجب ايضا في نعم الرجل زيد اذا كان التقدير هوزيد والقسم  
 الرابع من المرفوعات خبر المبتدأ الذي اشير اليه بقوله ولا بد له  
 من خبر وهو القسم الاول وهو اي الخبر المجرد عن العوامل النقطية  
 وقدم معنى التبريد والمراد من العوامل ما سبق في بحث المبتدأ  
 واحترز به عن خبر باب ان وكان وغيرها المستندة الى الذي  
 يقع الاسناد واحترز به عن اول قسمي المبتدأ فانه المستند الى  
 للمستند وجوز ان يجعل الباء بمعنى الى ويرجع الضمير ح

الى المبتدأ

الى المبتدأ وان يجعل من باب حذف الصلة اي المستند الى المبتدأ وعلى  
 التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ فانه مستند الى فاعله لا الى  
 المبتدأ غير الفاعل ومعناه خرج به مثل يضرب في قوله يضرب زيد  
 القسم الثاني من المبتدأ اذ قد عرفت ان قائم الزيدان بمعنى يقوم  
 الزيدان نحو قائم في زيد قائم وقاعد في عمرو قاعد وذا هب في بكر ذا  
 ويجوز تعدده اي تعدد الخبر بغير تعدد الخبر عنه بلا عاطف وبما  
 اما لفظا ومعنا واما لفظا فقط للجواز اجتماع الاعراض المتعددة في  
 محل واحد نحو زيد قائم قاعد وزيد سالم عاقل وهذا حلو خامس  
 اي مر وقد يكون الخبر جملة اي على وجه الفرعية والعلقة على ما  
 ينبغي كلمة قد فكان كونه مفردا اصلا كثيرا ولوقال والخبر قد يكون  
 جملة كما في الكافية لصح مثلا لوقوع الخبر جملة اسمية وفعلية  
 والجملة الظرفية داخلية في الفعلية واذ كان الخبر جملة والجملة  
 مستقلة لا يقتضي الارتباط بشيئ اصلا فلا بد من عائد ترتبط  
 الى المبتدأ وذلك العائد اربعة ضمير ولام ووطح المظهر موضع المضمرة  
 كون الخبر تفسير للمبتدأ ان لم تكن تلك الجملة خبرا عن ضمير الشان  
 مثل قل هو الله احد فالجملة هنا كالمفرد لكونها عبارة عن الشان  
 فلا تحتاج الى الرابطة نحو زيد ابوه قائم مثال للجملة الاسمية او  
 قام ابوه مثال للجملة الفعلية ويجوز حذفه اي حذف العائد اذا  
 كان ذلك العائد ضميرا لفظا لقرينة دالة على الحذف نحو البر الكثر

غير الفعل بيان



أي منه بقرينة البيع وأما غير الضمير فلا يجوز الحذف إذ وضع المظهر  
 موضع المضمرة لتكتمه تفوت مع الحذف وكذا لام العهد وكون الخبر  
 تفسيراً للمبتدأ لا يقبل الحذف إذ يخرج عن المبتدأ ذكره الغرض العوض  
 وأصله أي أصل في الخبر أن يكون نكرة ليفيد إذا الخبر عن شيء ولم  
 عليه بما لا يعرف حتى يفيد وقد يكون الخبر معرفة بوجوه الفائدة يكون  
 النسبة مجهولة عند المخاطب نحو قولنا الله الهنا ونبينا محمد  
 ويجوز حذفه عند قرينة كوزيد لمن قال أزيد قائم أم عمرو أي زائد قائم  
 فحذف قائم حذفاً جازماً بقرينة السؤال وقد يكون الحذف واجباً  
 فيما التزم في موضعه غير الخبر وذلك في أربعة أبواب ذكرها ابن الحاجب  
 في الكافية ولما أراد أي بين حالاً من جملة أحوال الخبر فقال وإن كان  
المبتدأ بعد أمّا أي لو وقع بعد كونه أمّا الشرطية وجب دخول الفاء  
 في خبره أي إذا لمعنى الشرط وبقاء الحق ما كان وهو أن أمّا لما كانت  
 متضمنة لمعنى الشرط ودخولها على الفعل ولما لم تدخل عليه لدخولها  
 على الاسم وجب دخول الفاء في جوابها نحو أما زيد فنطلق الآ  
الضرورة الشعرية الدخول ليس بواجب فيها كقوله أما القتال  
لا قتال لديكم لا ينبغي الجنس قتال مبني على الفتح اسم لديكم خبره  
 والجملة خبر المبتدأ والعائد هو الموصوف الشامل على المبتدأ المغموم من  
 التثنية أو لا ضمائر القول أي الآ لا ضمائر القول فإن دخول الفاء  
 على الخبر ليس بواجب في الأضمار كما لضرورة كقوله تبع فامّا الذئبة

ومحمد بن عبد الله بن محمد

أسودت وجوههم كغيره فيقال لهم أفترتم فالضمير القول مع  
 الفاء استثناء بالمقول وهو كقوله تبع كفرتم وأن كان أي المبتدأ  
 اسماً موصولاً بفعل أو ظرف أو موصوفاً به أي الموصول بالظرف والفعل  
 أو نكرة موصوفة بأحد هاتين الفعل والظرف أو مضافاً إليه أي  
 إلى نكرة مذكورة وغيرهما من الموصول والموصوف أو لفظ كل عطف  
 اسماً مضافاً إلى نكرة موصوفة بغيره المفرد هنا مقابل بالجملة أو غير موصوف  
 أصلاً جاز دخول الفاء في خبره في جميع الصور من قوله وإن كان  
 اسماً أي إذا لمعنى الشرط المتضمن له المبتدأ كما يجوز دخول  
 الفاء يجوز تركه لأنه ليس هنا شرط ولا جزاء حقيقة وكذا أي كالموصوف  
 المذكورة في جواز دخول الفاء في الخبر جاز دخوله في الخبر إذا دخل  
 أي على المبتدأ المذكور لفظه أن وإن ولكن من الحروف المشبهة  
 بالفعل بخلاف سائر نواسخ المبتدأ أي باقية أحرفاً كان أو فعلاً  
 وجب جواز دخوله في النواسخ الثلاثة أمّا في المنددة المكسوة  
 فلا نهالاً يخرج الكلام عن الخبر الاستثنائية فلا تأنيدها في  
 مدخولها فصار اسمها كالشرط وخبرها كالجزاء والحق بها  
 أن المفتوحة ولكن المنددة أن والحق سبويه أن المكسوة  
 بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والحق بعضهم أن  
 المفتوحة ولكن بهما في المنع المذكور مع أن القرآن العظيم لا يثبت  
 قولها ولذا لم يلتفت إليهما المصنف الذي يأتي في الآثار



فله درهم مثال لقوله ان كان اسماً موصولاً بفعل او ظرف وكقوله  
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاكم مثال لقوله او موصوفاً  
به داخل عليه ان وخورجل يا تيتي او في الدار فله درهم مثال لقوله  
او نكرة موصوفة باحدما او غلام رجل يا تيتي او في الدار فله درهم  
تمثيل لقوله او مضافاً اليها وكل رجل عالم فله درهم تمثيل لقوله او ظرف  
كل مضافاً الى نكرة موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم تمثيل لقوله  
او غير موصوفة اصلاً او رد مثلاً لكل من الممثل على الترتيب اعانة  
للمبتدأ قلله درة درهم وفي غيرها اي غير المواضع المتعددة هنا  
لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام معنى الشرط والجزاء الموقوت  
او المجوز لدخول الفاء والقسم الخاص من المرفوعات اسم باب  
كان يعني افعال الناقصة بأسرها وحكم حكم الفاعل في كونه اسماً  
او مؤلابة وفي عدم تقديمه على عامله وعدم الحذف وغيرها تمام في  
بحث الفاعل والقسم السادس من المرفوعات خبر باب ان  
يعني الحروف المشبهة بالفعل كلها وامر اي حكم ولم يقل وحكم للثقل  
في العبارة كما مر خبر المبتدأ في جميع ما ذكر في باب لا يجوز تقديم  
اي تقديم خبر باب ان على اسم اذ لو قدم وصار مرفوعاً مقدماً  
ومضروباً مؤخر كما في الفعل لتساوى الاصل والفرع وهو غير  
مرضى عندهم الا ان يكون خبره ظرفاً في يجوز تقديمه للتوسع  
في الظروف لو كان الاسم معرفة كقوله ع ان الينا اياهم ويجب ان تكون

كان

نحو ان في الدار رجلاً فان قيل قوله الا ان يكون ظرفاً استثناء من  
قوله لا يجوز فيكون الظرف مستثنى بجواز التقديم لا بالوجوب  
فالمثال غير مطابق للمثل قلنا المراد من الاستثناء في عدم الجواز  
وهو يعنى الوجوب ايضاً والقسم السابع من المرفوعات خبر لاني  
صفة الجنس لا الجنس نفسه كما لا يخفى وحكم اي حكم خبرها ايضاً  
اي حكم خبر ان حكم خبر المبتدأ ان عرفت حكم خبره عرفت حكم  
خبرها الاشتراك في الحكم ان خبرها قبل دخولها عليه خبر المبتدأ  
ولما دخلت هي عليه نسخت اعرابه وبقي حكم الآتي التقديم لوظفاً  
وكثرة الحذف لوعاها نحو لا غلام رجل عندنا اي ليس بموجود  
او ليس بجالس عندنا والقسم الثامن من المرفوعات التسعة  
اسم ما ولا المشبهتان بليس وجه الشبه بينهما كونهما للنفي و  
دخولهما على المبتدأ والخبر وحكم اي حكم اسمهما حكم المبتدأ اي حكم  
وقد مر حكم المبتدأ والقسم التاسع من المرفوعات التسعة المضارع  
الحالي عن النواصب والجوازم نحو يضرب ويضربان فالاول مرفوع  
بالضمة والثاني بالالف وانما كان المضارع مرفوعاً لوقوعه  
موقع الاسم وذلك مذهب البصريين فاعطى اسبق اعراب  
الاسم واقواه وهو الرفع وقال الكوفيتون العامل فيه هو الخلو  
والجواز عن النواصب والجوازم ولما تم مباحث المرفوعات شرع في  
النصوبات ويكون النصب اخف قدمها على الجوارات فقالوا

النحو



أي المفعول المنصوب بالاصالة فتلثة عشر استقراء الأول منها  
 المفعول المطلق لا المقيد في أو به أو معه ولذا سمي مفعولاً مطلقاً  
 وهو أي المفعول المطلق اسم ما أي اسم معنى ولو قال وهو الخ ما لا يصح  
 المحل إذ الموضوع من أقسام اللفظ والمحمول من قبيل المعاني ولذا  
 قال اسم ما لا يعم لوارتكب التكلف في جانب المحمول بحذف المضاف  
 لصح المحل فعلة فاعل عامل قيل المراد بفعل الفاعل أن يكون الفاعل  
 مؤثراً فيه موجداً إياه واعتراض عليه بآيات موتاً وجسم بآية  
 وشرف شرفاً ولذا قيل والمراد بفعل الفاعل قيامه به بحيث  
 يصح سنده اليه ولا يخفى عدم ورود الاعتراض بآيات موتاً  
 وغيره مما لم يكن الفاعل مؤثراً فيه موجداً إياه ولم يقل فعل بدلاً  
 عامل كإين الحاجب ليشمل مثل أنا ضارب ضرباً وعجبت من ضرب  
 ضرباً وغيرهما بلا كلفة مذكور صفة عامل أو هو مذكور صريح به  
 نحو الضرب الواقع على زيد لفظاً أي في اللفظ كضربة ضرباً أو تقدير  
 نحو فضرب الرقاب تقديره فاضربوا الرقاب ضرباً فحذف فاضربوا  
 وأقيم المصدر مقامه ثم أضيف إلى المفعول بمعناه صفة ثانية  
 للعامل والضمير للاسم والمعنى أي عامل مشتعل بمعنى ذلك الاسم  
 خرج به تأديباً في قوله ضربة تأديباً وخرج به أيضاً كراهية في  
 قوله كرهت كراهية فالأول مفعول له والثاني مفعول به نحو  
 ضربت ضرباً مثال للمفعول المطلق تأكيداً وضربة وضربة

الأولى بالكسر للنوع والثاني بالفتح للعدد والأول لا يثنى ولا يجمع بخلاف  
 أخويه كجلست وجلستان بالكسر والفتح وقد يكون المفعول  
 المطلق بغير لفظه أي بغير لفظ عامل بحسب المادة نحو قعدت  
 جلوساً وبحسب البناء نحو انت الله نبأً حسناً هذا عند  
 جمهور النحاة وسيبويه يقدر عاملًا من لفظه وبآية نحو قعدت وجلست  
 جلوساً وانت الله ونبت نبأً ولا يخفى أولوية ما ذهب إليه  
 الجمهور لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة داعية إليه قيل يفرق  
 بين الجلوس والقعود بالجلوس للثبوت والقعود للقاعدة وقد حذف  
 حذفاً جائزاً أو واجباً سماعياً وقياساً فاعله الناصب للمفعول  
 المطلق لقيام قرينة الحذف نحو أيضاً أي أيضاً بمعنى عاد  
 ويجوز تقديمه على عامله قيل للنوع أو العدد وأما التأكيد  
 فلا لأن حق التأكيد التأخير ولا يلزم أي المفعول المطلق لعمدة كل يوم الفاعل لفعل  
 لأن الفاعل كالجزم من الفعل بخلاف المفاعيل فإنها فاضلة فيجوز تركه والثاني  
 من ثلثة عشر منصوباً بالمفعول به هو لفظه ما فعل به فعل وفي اصطلاح النحاة  
 اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ذكره بعد المطلق لأنه أقوى المقيد ولذا قام  
 مقام الفاعل إذا حذف والمراد بالوقوع التعلق بلا واسطة حروف  
 أو بها ولو عقلاً كعرفت زيداً والمراد بفعل الفاعل ما اعتبر سنده  
 إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكماً خرج به المفاعيل الثلاثة ومثل زيد في ضرب  
 زيد بصيغة المجهول فإنه لم يعتبر سنده إلى فاعله كذا ذكره الفاضل الجاني



ويخرج المفعول المطلق بما يفهم من معايرته لفعل الفاعل فان المفعول  
 المطلق عين فعله وهو اي المفعول به على قسمين القسم الاول عام  
 بالفعل المتعدي واللازم فان اللازم يتعدى الى المفعول به بواسطة  
 الحرف وهو اي المفعول به العام الجور بالحرف الجر نحو مرت بزيد لكنه  
 يسمى المفعول به الغير الصريح والقسم الثاني خاص بالمتعدي دون  
 اللازم نحو ضرب زيد عمر او يسمى المفعول به الصريح وتقدم اي بحث  
 المتعدي واللازم في بحث الفعل ويجوز تقديم اي تقديم المفعول به  
 على عامله لقوته فيعمل فيه مقدما وساخرا نحو زيدا ضربت والله اعبد  
 ووجه الحبيب اتمنى وقد يجب تقديمه فيما تضمن معنى استفهام او  
 شرط نحو من رأيت ومن تكرم الكرم وحذف عطف على تقديمه مطلقا  
 اي بقرينة اولا لكونه فضلا عن الكلام ويصح السكوت بدونه ذكره  
 هنا استيفاء بجميع احواله في محل واحد وليس من التكرار لذكره  
 فيها سبق تأمل وحذف فعله لقيام قرينة لا مطلقا كغلبة نحو زيدا  
 لمن قال من اضر اي اضر زيدا والثالث من المصوبات الثلاثة  
 عشر المفعول فيه وهو ما فعل فيه الفعل وفي اصطلاح هذا  
 اسم ما فعل فيه مضمون عامله من حيث انه فعل فيه لا من حيث  
 انه وقع عليه مضمون العامل وبهذا القيد يخرج مثل شربت يوم الجمعة  
 وقيد الحشية معتبر في التعريفات ذكره ولم يذكر من زمان او مكان بيان  
 لما في قوله اسم ما الح وإشارة الى انه قسمين وشرط نصبه لفظا يعني ان

كون المفعول فيه منصوبا ليس على الاطلاق بل مشروط بشرط وهو تقدير  
 لفظي اذ التلطف بها يوجب الجزالة من الحروف الجارة وقد مر في بحث  
 الحروف الجارة شرط تقديره اي تقدير لفظي وينصب المفعول فيه ايضا  
 بعامل مضمون على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه وبلا شريطة  
 التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة  
 ويجوز تقديمه اي تقديم مفعول فيه على عامله لكونه معمولا ضعيفا فيعمل  
 فيه العامل حيث وجد وتوكان العامل معنى فعل مع ضمه وفي غيره  
 بالطريق الاولى لقوته وحذفه مطلقا اي سواء وجدت قرينة الحذف  
 او لم توجد ويجوز حذف عامله لقرينة اي وقت قيام قرينة لا مطلقا  
 والرابع من المصوبات الثلاثة عشر المفعول له وهو في اللغة  
 ما فعله وفي الاصطلاح اسم ما فعل لا مفعول عامله نحو ضربت  
 زيدا ناديا فان التاديب اسم ما فعل لاجل تحصيل مضمون العامل  
 وهو ضرب ومضمونه هو التاديب وهو قد عرفت عن الحرب جنگا  
 فان الجبن اسم ما فعل لاجل حصول مضمون العامل وهو قد عرفت  
 ومضمونه هو القعود فعلم منه انه ما قصد تحصيله او سبب  
 وجوده وبه خرج سائر الفاعيل من المصوبات الثلاثة عشر  
 ومعه وشرط نصبه لفظا تقدير اللازم وشرط تقديره في  
 بحث حرف الجر ايضا ويجوز تقديمه اي تقديم المفعول له على عامله كما  
 في مفعول فيه وتركه لم يقل وحذفه كما سلف اما للتضمن واما



إشارة إلى أن الحذف هنا نسبي ويجوز حذف عامله لغزبية أي  
 عندها لا مطلقاً كذا دياً جواباً لمن قال لم ضربت زيداً أي ضربت  
تأدياً والنا من تلك المنصوبات المفعول به وهو في اللغة ما  
 فعل الفعل معه أي بمصاحبة أما يكون الفاعل مصاحباً له في صفة الفعل  
 عنه أو للمفعول في وقوع الفعل عليه فعلى هذا يكون قوله مع تابع الفعل  
 لقوله المفعول والفعل الموصول كما في المفعول فيه وله وهو الوجه الوجه  
 وله وجه آخر أورده الفاضل الجامي وفي الاصطلاح النحوية المذكور بعد  
 الواو التي بمعنى مع قيل خرج به سائر المنصوبات سوى الحال بالواو  
 قال الفاضل الجامي احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة محمول  
 حامل اللام اجلية متعلقة بالمذكور أي يكون ذكره بعد الواو لاجل  
 مصاحبة محمول عامل خوجبة وزيداً فإن زيداً صاحب التكلم  
 في السجدة يعني الله مشارك له في ذلك الفعل في زمان واحد وهو الزمان  
 هنا بالمصاحبة فلا يرد النقض بمثل جاءني زيد وعمر وفان الواو  
 العاطفة تدل على المشاركة في أصل الفعل دون المقارنة في زمان  
 واحد على ما ذكره الفاضل الجامي ولا يخفى عليك أن العامل في المفعول  
 معه هو الفعل أو معناه بواسطة الواو التي بمعنى مع دون الواو  
 والايحة في تقديمه على عامله فلا يقال وزيداً أجيت أو كفاه إذا قالوا  
 يقض سبق شيء قبل ولا على المفعول للمصاحب فلا يقال جار وزيداً  
 أنا وكفا وزيداً إياك لمرافق ولا تعدده إذا قالوا بمعنى مع وهو

من الحروف الجارة وقد سبق عدم جواز التعلق الجارين بمعنى  
 واحد بشئ واحد ثم المشهور المتعارفين النجاة أن الفاعل  
 خمسة وزاد بعضهم منهم واحداً سماً مفعولاً له كقوله تعالى وأخاه  
 موسى قومه وبعضهم قصص منها اثنين المفعول به وله يجعل الأول  
 مفعولاً له والثاني مصدر إذا لم يكن بحرف الجر والتأديس من تلك  
 المنصوبات للحال وهي في الأصل من حال الشيء محمول أي انقلب وحول  
 من فعل إلى فعل له وأنا سمي المصطلح بالانقلاب غالباً كما في  
 المنقلة وفي اصطلاح هذا الفن ما أي شئ منصوب يبين هيئة  
 الفاعل والمراد بالهيئة ما يقابل الآلات فخرج بها التمييز وبإضافتها  
 الفاعل أو المفعول به خرجت صفة للبداً نحو زيد القائم أخوك وقد  
 تقدم غير مرة أن قيد الحقيقة معتبر في التعاريف وهو هنا من  
 حيث هو فاعل أو مفعول به وبه خرجت صفتها ثم إن كلمة  
 أو هنا لمنع الخلق لا يمنع الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرو  
 قائمين صرح به الفاضل الجامي لفظاً أي سواء كان الفاعل أو المفعول  
 به لفظياً بأن يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار  
 لفظ الكلام أو معنى أي معنوياً بأن يكون فاعلية الفاعل أو المفعولية  
 المفعول باعتبار معنى الكلام ومفهومة ويضحي أن المفعول  
 معه لكونه بمعنى الفاعل أو المفعول وعن المفعول المطلق لفظاً بمعنى  
 المفعول به مثل ضربت الضرب شديداً بمعنى أحدثت الضرب شديداً



ويصح عن المضاف اليه للفاعل او للمفعول لوضع حد فريها واقامة  
المضاف اليه مقامهما كقوله قل بل تتبع ملّة ابراهيم حنيفا وان ياكل  
لحم اخيه ميتا ان يصح ان يقال قل بل تتبع ابراهيم حنيفا وان ياكل  
اخاه ميتا واقسامها ستة متقلة كجاءني زيد ركباً ومؤكد  
خوزيد ابوك عطفا ومواطئة كقوله ان انزلناه قرانا عربيا و  
مترادفة كخضبت زيدا عالما قائما ومتداخلة كجاءني زيد راشدا  
ضاككا ان كان ضاككا حالا عن ضمير راشدا ومقدرة كقوله تع  
فادخلوها خالدين اي مقدرة للخلود مثل ضربت زيدا قائما مثال لكون  
الفاعل والمفعول به نعتين حقيقة لان فاعلية تاء التكلم ومفعولية  
زيد انما هي باعتبار لفظ الكلام من غير اعتبار معنى خارج عنه والحال  
اما من الاول ومن الثاني وهذا زيد قائما مثال لكون المفعول  
معنويا لانه المفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام بل باعتبار  
امر خارج عنه وهو معنى اشير او انبته المفهوم من لفظ هذا  
لا يقال ان مراد التكلم وقصده بهذا الكلام الاخبار باحدما عن  
نفسه فيقدر في نظم الكلام اشير او انبته فيصير زيد مفعولا  
لفظيا لانا نقول لانه ان قصده ما ذكرتم حتى يقدر في النظم اشير  
او انبته بل هما خارجان عن منطوق الكلام فمفعولية زيد معنوية  
لانظمية والحال اما حال من المفعول المعنوي او من فاعل اسم الاشارة  
وعاملها اي عامل الحال الفعل المفعول كالمثال الاول او المقدّر

خوزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل وهو الرأى  
الاصح او شبهه لخوزيد زاهبا مائيا وزيد في الدار ضاحكا ان  
كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وهو راى اهل الكوفة او معناه  
اي معنى الفعل المستند من فحول الكلام من غير تصحيح ولا تقدير  
فيه كالمثال الثاني وكالتمني والترجي بشرطها ان تكون للمحال نكرة  
لان النكرة اصل ولا وجب للعدول عن الاصل اذ الفرض وهو تقييد  
الحديث المنسوب الى صاحبها يحصل بالنكرة فلا حاجة الى التعريف  
الرائد عليها ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي لضعفه في العمل  
فلا يقال قائما هذا زيد ولا زيد قائما في الدار لضعف الظرف في العمل  
وجوزة الاخفش تقدم المتدأ على الظرف مع تأخيرها عنها منع بكونه  
فلا يجوز قائما زيد في الدار اتفاقا ولا تتقدم ايضا على ذي الحال المحرور  
بالاضافة اي بحرف الجر فلن كالمثال الاول لا تتقدم بالاتفاق فلا يقال  
جاءني مجردا عن المشياب ضاربة زيد لان الحال تابع لذي الحال  
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فاذا لم يحجز تقدم المتبوع فبالطريق  
الاولى عدم تقدم التابع وان كان الثاني فعند اكثر اهل البصرة لا تتقدم  
لما ذكر فلا يقال مررت جالسا بزيد والكوفيتون جوزه استدلالا  
بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ومن لم يحوزه جعل كافة  
حالا عن كاف ارسلناك او جعلها صفة للمصدر المحذوف اي ارسلنا  
كافة ولا تكلف ولا تعسف فيه والقول المشعر بالجواز وهو ان حرف الجر



معه للفعل كالمهزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروف  
 فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانت قلت اذهبت راكبة هنديا  
 فالجوز بحسب الحقيقة ليس مجرورا لا يخلو عن تكلف وتخصف  
 ولو كان صاحبها اي صاحب الحال وهو ذهاب النكرة محضة اي غير  
 مخصوصة بوجه ما وجب تقديمها عليها اي تقديم الحال على تلك النكرة  
 ليتخصص النكرة بالتقديم في نحو جاءني راكب في راجل لانها في المعنى متدا  
 وخبر ولا يلتبس بالقصة في مثل ضربت راكبا رجلا وفي سائر المواضع  
 قدمت للطرود ولا يخفى عليك ان صاحبها يكون معرفة غالبا  
 لانه محكوم عليه في المعنى والاصل فيه التعريف ثم ان النخلة شرطوا  
 اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق وردهم ابن ابي  
 في الكامية حيث قال وكل ما دل على هيئة اي صفة مشتقا كان او جامدا  
 صحيح ان يقع حالا من غير تأويل الجامد بالمشتق <sup>مثل</sup> هذا بحر الطيب منه  
 رطبا اذ المقصود من الحال بيان الهيئة وهذا البيان يحصل بالجامد  
 ايضا وتكون الحال جملة وان كان الاصل فيها مفردا خبرية محتملة  
 للصدق والكذب لانها لا تتأني لانها لا تتأني لان الجملة تدل على الهيئة  
 كالمفردات والحال كالخبر عن ذي الحال والجملة الخبرية لاحتمالها الصدق  
 والكذب يصح ان تكون حالا بخلاف الانشائية لعدم احتمالها  
 الصدق والكذب فلا تصح ان يحكم بها على شيء فلا تدل على اي  
 في الجملة الحالية من رابطة رابطها الى صاحبها اذ الجملة كونه مستقلة

لا يقتضي الارتباط الى شيء وهو الضمير فقط اي الرابطة هي الضمير  
 لا غير قيل وتذكير الضمير باعتبار الخبر ويمكن ان يكون التذكير  
 اشارة الى ان الماء رابطة ليست للتأنيث لعدم رابطة للتذكير في  
 المضارع المثنى لمشاربته لفظا ومعنى لاسم الفاعل وهو مستغن  
 عن الواو نحو جاءني زيد يركب فالرابطه هي الضمير المستتر تحت  
 قوله يركب او مع الواو اذ الرابطة هي الضمير والواو معا والواو وحده  
 اي مفردا او الضمير وحده في غيره اي غير المضارع المثنى وهو  
 المضارع المنفي والماضي المثنى والمنفي والجملة الاسمية فالجملة الحالية  
 خمسة لكن الغالب في الجملة الاسمية الواو فقط لانه لا يترفع على الربط  
 في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله دم كت نبتا وادم بين الماء والطيب  
 نحو جاءني زيد لا يركب او لا يركب مثال للمضارع المنفي الاول بالضمير  
 وحده الثاني بالضمير مع الواو او يركب او يركب مثال للماضي المثنى  
 او هو راكب وهو راكب مثال للاسمية والرابطة فيها كما في  
 المضارع المنفي والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما يخرج غلامه او جاء  
 زيد ما خرج غلامه ويجوز تعدد الحال لفظا ومعنى نحو جاءني زيد راكبا  
 ضاحكا لان الحال كالمفرد عن ذي الحال وقد عرفت جواز تعدده وحذف  
 عامله عطفا على تعدد الضمير والحال والتذكير باعتبار ظاهر اللفظ  
 لقرينة دالة على الحذف نحو راسدا مهديا لمن قال اريد السفر اي  
 راسدا مهديا بقرينة المقالية وهي قوله اريد السفر او قرينة الحالية



كراستدا مهديا لمن شرع او ترقى للسفر اى سيرا اسدا مهديا ثم لا بد  
 في الماضي المتيقن من قد عند اكثر النخاة ظاهرا كانت او مقدرة للذات  
 الواقع حالا ماض في زمان العامل وقد منح اختلاف الحال والعامل  
 زمانا فالزمت قد المقربة الى الحال لتقرب الى زمان العامل فيتحذر  
 حكما فلا يقع الماضى حالا الا ان يكون الماضى قريبا من العامل مقرونا  
 بعلامة القرب ذكره الفاضل الهندي والمتابع من تلك المنصوبات  
 التمييز وهو في اللغة بمعنى التبيين والتفسير لكن المراد ليس معناه  
 المصدرى بل بمعنى الفاعل وفي اصطلاح هذا الفن ما اى اسم يرفع الابهام  
 احتراز عما لا يرفع الابهام بل هو ترك الابهام وايراد المعين كالبدل  
 فان المبدل منه في حكم السقوط والمراد من الابهام المستقر ان ثبت  
 الراسخ في الموضوع له بارادة الكامل من المطلق وهو الابهام الوضعي  
 فيخرج به صفة المشتركة كرايت عينا جارية فان جارية يرفع الابهام  
 الاستعمالى الناشئ من تعدد الوضع وبه ايضا عطف البيان واوصاف  
 المبهات كذا الرجل وابو حفص عمر اذ ليس فيها ابهام وضعي كما لا يخفى  
 عن ذات احتراز عن الحال والنعت وتحقيقه ما ذكره الفاضل الجا  
 على وجه الايجاز سهل المأخذ ما احسن منه تعبير ولا تحريز  
 مذكرة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق بيانها في بحث  
 الاسم التام او مقدرة اى عن ذات مقدرة في جملة اى في نسبة  
 كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا فان نفسا تميز برفع الابهام

التمييز

عن ذات مقدرة لانه في تقدير اى طاب شئى زيد نفسا فزيد مضاف  
 اليه للذات المقدرة في الجملة وهو شئى ولا ابهام في احد طرفي الجملة  
 بل في نسبة الطيب الى زيد فنفسا يرفع او ماضاهاها والاصل  
 ضاهي والضمير للجملة والمعنى او مقدرة فيما شابه للجملة كاسم الفاعل  
 والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مثاها على الترتيب  
 الذى اشير اليه نحو الحوض ممتلى ماء اى شئى والارض مغرة عيونها  
 اى شئىها وزيد طيب ابا وابوة ودارا اى طيب شئى من جهة الاب  
 وهو اصل الفاعل او من جهة الابوة وهي العرض الاضافى له اوجه  
 الدار وهي طرف له وحسى وجهها اى شئى من جهة الوجه وافضل  
 من عمر وعلى اى شئى من جهة العلم او في اضافة اى في نسبة كائنة  
 في الاضافة نحو اعجبني طيبه ابا اى طيب شئى من جهة الاب مثال  
 للمصدر المضاف فيكون مثالين وهذا التمييز اى تمييز الذى يرفع  
 الابهام عن ذات مقدرة سواء كانت في الجملة او ماضاهاها او في ال  
 فاعل في المعنى اذ معنى قوله طاب زيد نفسا طاب نفس زيد وكذا  
 الامثلة فلما اى فلاجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم على عامله فكما  
 لا يتقدم ما في حكمه عليه اذ الشئى ناخذ حكم ما في حكمه هذا عند الجمهور  
 خلافا لما رنى والمبرد فان عندهما يجوز التقديم على عامله نظر الى  
 قوة العامل هذا اذا كان العامل فعلا صريحا او شبهه واما لو كان  
 اسم التفضيل والصفة المشبهة والمصدر فلا يجوز التقديم بالاتفاق



لضعفها في العمل والتميز لا يكون إلا نكرة لاصالتها وقيل استقرأ خروج  
 الاستقرائية أصعب من خط القاد والثامن من تلك المنصوبات  
 المستثنى الاستثناء لغة الضرف فالمستثنى هو الذي استثنى  
 أي ضرف وإنما سمي المصطلح به لكون الحكم فيه مصروفاً عما قبله نفيًا  
 أو إثباتاً وهو أي المستثنى في اصطلاح النحاة نوعان قيل وإنما لم يعرف  
 لكونه كالشترك اصطلاحاً والمشارك لا يعرف بتعريف جامع وأن المكن  
 تعريف متصل أي يسمي عندهم استثناء متصلاً وهو المخرج من المقولة  
 جزئية أو جزاؤه لفظاً أو تقديرًا بالغير الصفة أي المتصل هو الاسم  
 المخرج بالآخر به مثل جاءني القوم الأحمر أو إحدى أخواتها وهي غير  
 وظلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوا قيل واحترز به عن نحو  
 جاءني القوم لأزيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء ومنقطع وهو  
 المذكور بعدها أي بعد الآ وأخواتها غير مخرج أي حال كون ذلك الاسم  
 المذكور غير مخرج من متعدها وهو غير مخرج والمستثنى متصلاً أو منقطعاً  
 ولذا لم يفرق منصوب دائماً إذا كان المستثنى بعداً لا غير الصفة لأن الآ  
 لو كان للصفة لم يجب النصب بعدها كقوله نعم لو كان فيهما آلهة إلا الله  
 لغسدتا واقعاً في كلام موجب أي مثبت ليس فيه نفي ولا نفى ولا استغناء  
 واحترز به عن غير الموجب وسيجي تأتم صفة كلام بعد أخرى أي  
 مذكورية المستثنى منه واحترز به عن غير التام وتركه ابن الحاجب  
 ووجهه الفاضل للجاء بقوله ولا حاجة هربنا إلى قيداخر ليخرج نحو قرأت

الأيوم كدافاة منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لأن الكلام في  
 كونه منصوباً مطلقاً لا في كونه منصوباً على الاستثناء انتهى وقال  
 عصام الدين لابد من قيد تام ليتم الضابطة نحو جاءني القوم الأزيد  
 وإنما وجب النصب في شبهه بالمفعول في وقوعه بعد تمام الكلام  
 أو كان مقدماً على المستثنى منه سواء في اللوجب التام أو غير موجب  
 فيجب أن نصب أيضاً لأنه لو لم ينصب يصير بدلاً من المستثنى منه  
 ولا احتمال غيره وتقديم البدل تماماً يجوز عندهم فتعين النصب ليكون  
 مستثنى نحو جاءني الأزيداً أحد وجاءني الأزيداً القوم وكان  
 المستثنى منقطعاً نحو جاءني القوم الأحمر وإنما وجب النصب  
 لكون الآ فيه بمعنى كذا فتعمل عمله فعني الأحمر لكن حاراً لم يحى هذا  
 في اللغة المحارزية ذكره صاحب الضائية وأما بنو تميم فإن  
 المنقطع عندهم قسمان قسم ما يكون قبل اسم يفتح حذفه نحو ما  
 جاءني القوم الأحمر ففيه يجوز البدل فلا يجب النصب عندهم بل يجوز  
 وقسم ما لا يكون كذلك ففيه يوافقون المجازيتين في إيجاب النصب  
 كقوله تع لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم الله أي من رحم الله  
 فالرحوم المعصوم وهو المستثنى غير داخل في العاصم وهو المستثنى  
 منه فيكون المستثنى منقطعاً واجب النصب ولم يشر إليه المصنف  
 صيانة للتبدل عن الدغدغة كما يشير إليه ابن الحاجب بقوله  
 في الأكثر ويمكن أن يكون قوله في الأكثر بعد قوله أو عدا قيداً



المنقطع وما بعده جميعاً ثم العامل في المستثنى مطلقاً لفظاً ألا يكون  
 بمعنى المستثنى عند بعض النحاة والتحويل على ما ذهب إليه أهل البصرة  
 وهو أن عامله الفعل المتقدم أو معنى الفعل يتوسط الآ أو كان  
 ما بعده خلاً نحو جاءني القوم خلاً زيداً أو عدا أي بعده في الأكثر أي المستثنى  
 منصوب وجوباً بعدها في أكثر استعمالاتها وقد يكونان حرفي جر  
 فيكون المستثنى بعدها مجروراً أو ما خلا أو ما عدا أو ليس أو لا يكون  
 أي المستثنى منصوب بعدها وجوباً إما في الأقدم فليكون ما بعدها  
 مختصة بالفعل فيكون المستثنى بعدها مفعولاً به وإما في الأخير  
 فليكونها من الأفعال الناقصة فيكون المستثنى خبراً لهما واسمها  
 ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور نحو جاءني القوم ما عدا  
 أو ما خلا زيداً وجاءني القوم ليس أو لا يكون زيداً أي ليس أو لا يكون  
 الجائي منهم زيداً ويجوز <sup>فيها</sup> في المستثنى النصب على الاستثناء  
 واختار البديل في كلام غير موجب قد عرفت أن الموجب هو المبتدأ  
 وغير الموجب هو المنفي أي فيه نفي أو نهي أو استفهام وغير الموجب  
 وجودي والموجب عدمي والمستثنى منه مذكور أي الحال أنه مذكور في ذلك  
 الكلام الغير الموجب احتراز به عما إذا لم يكن المستثنى منه مذكور  
 فإنه يعرب على حسب العوامل وجه اختيار البديل أن البديل  
 بالاصالة وبغير واسطة وإما النصب على الاستثناء إنما  
 هو بسبب التشبيه بالمفعول فيكون بالواسطة فلذا كان

ومرفاً

مرجوحاً نحو جاءني القوم الآزیداً بالنصب على الاستثناء أو  
 الآزید بالرفع على البدلية ويعرب المستثنى على حسب العوامل أي  
 على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر إذا كان المستثنى  
 منه غير مذكور نحو جاءني الآزید بالرفع على أنه فاعل جاءني وما حُرِّفَ  
 الآزیداً بالنصب على المفعولية وما مررت الآزید بالجر ويسمى  
 هذا الاستثناء مفرغاً بمعنى مفرغاً له إذا العامل فرغ له عن المستثنى  
 منه لكن هذا في غير الموجب ليفيد فائدة صحيحة الآن يستقيم المعنى  
 بجرته فكذلك الاستثناء التماساً ومخفوف بعد غير وسوى كرسى  
 أو طهرى وسواء كسماء أو بناء وحاشا في الأكثر قيد للأخير  
 إذ قد يكون فعلاً وجه التفضيل فيها لكون المستثنى مضافاً إليه  
 لهذه الألفاظ وعدا وخلا في الأقل أي المستثنى يكون مخفوفاً بعدها  
 في أقل استعمالاتها كقولها حرفي جر وقد مر النصب بعدها في الأكثر  
 وأصل غير أن يكون صفة أي أن يقع صفة كجاءني رجل غير زيد  
 لأنها دالة على ذات بهيمة باعتبار قيام معنى المقابلة بها واستعمالها  
 على هذا الوجه كثير في كلام العرب ذكره الفاضل الجامي ويعرب أي نوناً  
 غير كاعراب المستثنى بالأعلى التفضيل الذي فرغ عنه الآن وهو  
 وجوب النصب وجواره مع اختيار البديل والاعراب على حسب  
 العوامل لانتقال اعرابه إليه وأصل الاستثناء بمعنى يستعمل في  
 الاستثناء أكثر بآ وتعمل على كلمة غير في الصفة فيكون ما بعدها

ويجوز على الآ في الاستثناء

لا مستثناء



لما قبلها قليلا حملا على غير على خلاف الاصل اذا تعذر الاستثناء  
والتعذر غالبا في الجمع المنكور الغير المحصور نحو لو كان فيهما آلهة الآلهة  
لفسدتا اي لو كان في الارض والسماء آلهة غير الله لخرجا عن النظام  
فالا صفة تابعة لجمع منكور غير محصور هو آلهة والاستثناء  
متعذر لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة  
الاستثناء ذكره الفاضل الجامي ان الدخول من شرط ابطال الاستثناء  
المتصل فالدليل الاصح على تعذر الاستثناء ما ذكره ذلك الفاضل  
بقوله وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى  
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى  
عنها الله وبهذا لا يشك وحدانية تعجز ان يكون فيهما  
آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى  
غير فانه يدل على انه ليس فيهما آله غير الله واذ لم يكن فيهما آلهة  
غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لانه التعدد يستلزم المخالفة  
انتهى والتاسع من تلك المنصوبات خبر كان واخواته من  
الافعال المتأقصة وامر اي حال خبره وحكمه كامر خبر المتبادر  
وقدم امره وحكمه ويجوز حذف كان لكثرة استعماله ودون غيره  
من اخواته لعدم الكثرة في استعمالها عند قرينة دالة على الحذف  
نحو ان سبي مجزوعا باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر  
تقدير كلامه ان كان عملهم خيرا فخير وان كان عملهم شرا

فخير او هم ستر بقرينة ان الدخلة على الفعل ويجوز في مثله اي مثل هذا  
المثال وهو ان يحكى اسم بعد ان ثم اسم بعد فاء اربعة اوجه نصب  
الاسم الاول ورفع الاسم الثاني وهو اقوى الوجوه وقد مر تقدير  
انفا ونصبها ورفعها وعكس الاول تقدير النصب ان كان عملهم خيرا فخير  
جزاؤه خيرا وتقدير الرفع ان كان عملهم خيرا فكان جزاؤه خيرا وتقدير  
العكس ان كان في عملهم خيرا فكان جزاؤه خيرا ووقى الوجوه وضعفها  
بحسب قلة المحذوف وكثرة والعاشرون من تلك المنصوبات اسم  
يعنى الحروف المشبهة بالفعل باسمها وهو كالمبتداء في جميع الاحوال  
الا في وقوعه نكرة مرفوعة كان رجلا قائل لكن لا يجوز حذفه اذ لو حذف  
اسم مرفوعه يلبس لغات الفوعة في العمل بخلاف المبتداء ان قدمه جواز  
حذفه عند قرينة والحادى عشر من تلك المنصوبات اسم لا التى لفظي  
صفة الجنس نحو لا اعلام رجل عندنا ولا طائر جيل عندنا الاول مضاف  
والثاني شبه بالمضاف واسم لا فيها منصوب لفظا واما لا رجل في الآراء  
فالاسم فيه معزى مبتدئ على الفتح منصوب محذوف بلا وقد مر شرط عمل  
لا وجه البناء اذا كان الاسم مفعولا وقد يحذف اسمها عند وجود  
الخبر اي خبرها لا عند عدمه لئلا يكون الكلام غير مفيد نحو لا عليك  
اي لا بأس عليك والثاني عشر من تلك المنصوبات خبر ما ولا المشبهة  
بليس وقد مر وجه التشبه وشرط عملها في بحث العامل وهو اي خبرها  
مثل خبر المبتداء في جميع الاحوال التى سبقت في موضعها والثالث عشر



من تلك المنصوبات المضارع الداخل عليها احدى النواصب الاربع  
المشبهة بحولن يضرب وان يقتل ولما تم مباحث المنصوبات افضت  
النوبة الى مباحث المجزورات فقال واما المجزور فاثنتان نوعا بالاشتراك  
فالجمع على زنة المجزورات على ما في بعض المتون اما باعتبار الافراد او  
للمشاكل بالمرفوعات والمنصوبات ثم المجزور ما فيه علامة المضاف اليه  
وهي الجز سواء كان بالكسرة او بالفتحة او بالياء لفظا او تقديرًا كغلام  
فق وغلام جلي الاول الاسم المجزور بحرف الجر وقدر بيان في ما سبق  
والثاني المجزور بالاضافة لفظية كانت او معنوية نحو ضارب زيد و  
غلام عمرو يمكن ان يقال ان التسمين في الحقيقة والمال قسم واحد وهو  
المجزور بحرف الجر اذ المجزور بالاضافة مجزور بحرف الجر فان غلام زيد  
في تقدير غلام لزيد وخاتم فضة في تقدير خاتم من فضة تأمل ولا يجوز  
تقديمه اي تقديم المجزور على جاره لانها كالتثنية الواحد ولا يجوز تقديم  
بعض اجزاء التثنية على نفسه ولا معموله اي لا يجوز تقديم معمول المجزور  
في القسم الثاني بقريته قوله على المضاف لعدم جواز تقديم عامله مع قوته  
الا ان يكون المضاف لفظا غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه اي  
على المضاف نحو انا زيد غير ضارب والاصل انا غير ضارب زيدا فقدم  
زيدا على المضاف وهو غير ككونه بمعنى لا ضارب فان لفظه غير للثني  
فكانت للاضافة هنا ولا يجوز الفصل بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه  
ايضا بشيء فاصل في السعة اي في غير الضرورة الشعرية لما مر من كونها

كالتثنية الواحد غير ما سمع من الفصحاء كقراءة البعض في قوله تع  
زين المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجتر الشركاء  
اي قتل الشركاءهم اولادهم ولا يقاس عليه اي غير ما سمع على ما سمع ولا  
في الضرورة الشعرية اي لا يجوز الفصل بينهما في الضرورة كما لا يجوز في السعة  
الا بالظرف لان في الظرف وسعة نحو قوله تع يهدى اليوم من لامها الى الله  
ور من لامها اليوم وقد يحذف المضاف من اللفظ لامن النية كقولنا  
مطلوب القرية اي وقت قرينة فيعطى اعراجه اي اعراب المحذوف للمضاف  
اليه وهو اي الاعطاء بعد الحذف من قبل اعدوا هو اقرب للتقوى  
القياس اي غالب الوقوع استحالة نحو قوله تع واسئل القرية اي اهل  
القرية لان القرية لا تصلح ان تكون مسئولا عنها بل اهلها وقد سبق  
اي المضاف اليه بعد الحذف مجزور اعلى الذور اي قليل الوقوع نحو قوله تع  
يريد الآخرة بجهة الآخرة على قراءة من القراء البلغاء اي ثواب الآخرة  
بقي المضاف اليه على الجز بعد حذف المضاف وقد يحذف من اللفظ دون  
النية ايضا المضاف اليه حذفه قليلا لقريته اختصارا ويبقى للفتا  
بعد الحذف على حاله اي على اى حال من الاعراب قبل الحذف كقولنا  
بل ان عطف عليه اي على المضاف ما اي شيء اضيف اي ذلك الشيء  
الى مثل المحذوف نحو قول الشاعر بين ذراعي وجهه الاسد قوله  
وجه شيء عطف على المضاف و اضيف الى مثل المحذوف وهو الاسد  
والمراد به بريح الاسد من البروج التي اثني عشر وهو مستعمل على سببه



وعشرين كوكبا على هيئة الاسد المفترس وجهه نحو المغرب وظهره  
 الى الشمال وجبهته الاسد اربعة كواكب كهيئة جبهة الاسد وذراعا  
 كوكبان كذراعيه والشعر للفرزدق من البحر البسيط اصله مستعمل فاعل  
 مرتين اوله يامن رأى عارضا استربه المنادى محذوف من استفهام و  
 العارض السحاب والمعنى يا قوم من رأى سحابة افرج به بين ذراعي  
 وجبهة الاسد اي ذراعي الاسد حذف بقرينة المذكور او كرر ان  
 كرر المضاف حال كونه مضافا الى مثل المحذوف نحو قول الشاعر  
 يا يتم يتم عدى لا ابا لكم والاصل يا يتم عدى يا يتم عدى حذف المضاف  
 اليه بقرينة المذكور وبقي المضاف على حاله وهو انصب ويجوز فيه  
 التثنية بناء على انه منادى مفرد معروفة وفي الثاني انصب فقط  
 وقد هجوه جبريل بنى يتم اذا اراد عمر التثنية ان يهجو والمعنى يا بنى  
 يتم المنسوب الى عدى انتم ضعفاء ولا ناصر لكم وانتم اولاد الزنا  
 فلا يلقينكم في سوقة عمر وفيه مذهب اخر وهو ان يتم الاول مضاف  
 الى عدى ويتم الثاني تأكيد الاول فلا يكون من هذا الباب والا  
 اي وان لم يكن المضاف على الوجهين المذكورين فينون المضاف  
 عوضا عنه اي عن المضاف اليه ان لم يكن ذلك للمضاف غاية اي جبهة  
 الجهات الست نحو قوله وكلوا اتياء ونحوه ويؤخذ اي كذا واحد  
 وحين اذا كان كذا يوم اذا كان كذا حذف المضاف اليه للاختصار ونون  
 المضاف عوضا عنه وان كان غاية ومع الجهات الست السابقة في

بحروف الجارة وحسب اي كان المضاف لفظة حسب ولا غير  
 ليس غير منقوبا فيها المضاف اليه اي حال كون المضاف اليه منقوبا  
 في هذه الصورة يبنى وذلك المضاف على التثنية جبريل المحذوف با  
 الحركات وعلته البناء على المشاركة بالحرف في الاحتياج والاعراب على  
 حسب العوامل كقول الشاعر وكنت فيلا واما الجوزم اي المحول المحذوف  
 فواحد وهو فعل مضارع دخله اي دخل عليه احدى الجوازم المذكورة  
 سابقا بيان عامل المضارع حيث قال هناك والجوازم خمسة كلمة  
 فان كانت اي تلك الجوازم كلم المجازات ومع احدى عشرة كلمة منها  
 تقف شرطاً وجزاً اي سبباً ظاهراً لتعلق امر باخر  
 فان كان اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تكرر مني اكرمه بغير فاء  
 يعني الجزاء خير مقارن بالفاء لانها تمنع عن الجزم نقله البعض عن  
 التسهيل او الاول اي كانت الشرط مضارعا فقط نحو ان تكرر مني فقد  
 زلتك فالجزم في المضارع واجب لعدم المانع عن عمل الجازم وان كان  
 الاول ماضيا والثاني مضارعا جاز للجزم والرفع في الثاني اي في  
 الجزاء نحو ان اتاني آتة او آتية الجزم للجوازم مع فقد المانع والرفع  
 للفعل بينهما بالماضي الغير المجزوم لا نفعا ولا تقديرا بل محلا قيل  
 الرفع افضح لقول الشاعر الفصح وان اتاه خلد يوم مشغول  
 يقول لا غالب مالي ولا حرم وان كان الجزاء ماضيا مستقرا احتراز  
 به عن غير المتصرف كنتم وبشئ وغيرهما بمعنى المضارع بغير قد لفظا

حكمه واما المحذوف



او تقديرًا او كان الجزاء مضارعاً مستغنياً بلم أولاً فلا يجوز دخول الفاء  
 فيه اى في الجزاء لعدم الاحتياج الى الفاء للربط اذ في الجزاء تأنيدي حرف  
 الشرط من حيث المعنى لعلم معناه الى الاستقبال وهو ربط معنوي  
 بينهما فلا يحتاج الى اللفظي نحو ان ضربت ضربت اى ضرب اولاً اضرب  
 اولاً اضرب وان كان الجزاء جملة اسمية او ماضية والشرط اعم بشهادة  
 الامثلة الآتية غير متصرف صفة الاخير فقط كعسى وليس وفيه  
 سماح لا تغفل او بمعناه قيل اى بمعنى غير المتصرف وقيل او ماضياً بمعنى  
 اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع تأمل واتبع الحق فانه بالاتباع احق  
 فلا بد فيه لقوله او بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة لتدل على التحقيق  
 وقوع الفعل في الزمان الماضي او كان الجزاء مضارعاً مقترناً بالتين الآتيتين  
 او سوف اولاً او كان فعلية استثنائية كالامرية والتمنية والاستفهامية  
 والنعائية اى الجملة المنسوبة اليها يجب جزاء لقوله وان كان جملة اسمية  
 لم دخول الفاء فيه اى في الجزاء في جميع هذه الاشياء للربط بين  
 والجزاء نحو ان ضربت فانت مضروب ونحو قوله ومن يفعل ذلك  
 فليس من الله في شيء فان كرهتموه فعسى ان تکرهوا شيئاً وان كان  
 قميص قدس قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله ان يسرق فقد سرق  
 اخ له من قبل وان تعاسرتم فستر ضعه له اخرى ومن يستغ غير السلام  
 ديناً فليقبل منه ونحو ان ضربك زيد فاضربه او فلا تضربه او قبل  
 تضربه فان اكرمني فبرحمك الله هذه امثلة على ترتيب المثلثات

والله دره المص حيث لم يترك مثلاً سوى قد الظاهرة وقد اشترناه  
 اعانة للمبتدى وان كان اى الجزاء مضارعاً بغيرها اى بغير السين وسوف  
 ولن مثلاً كان ذلك للضارع او مستغنياً بلا اى بلفظة لا فيجوز الفاء مع الرفع  
 في الجزاء لعدم تأنيدي حرف الشرط في كتابنا في الماضي وحذفه مع الجزم لوجود  
 تأنيدها في تغيير المعنى من وجه نحو ان تضرب اضرب بالجزم او فاضرب  
 بالفاء مع الرفع مثال لثبث الاول اضرب او فلا تضرب مثال للمنفى ولما تم  
 مباحث المعهولات بالاصالة اراد ان يشرح في بيان المعهولات بالتبعية  
 فقال واتما المعول بالتبعية فحسب اى النوع الثاني من المعول معول بالتبعية  
 وهو خمسة انواع استقرأ هذا هو المراد لكنه اراد التسهيل على المبتدى  
 فعتبر على نهج سابقة من قوله واتما المجزوم المجزوم والمجزوم والمجزوم  
 كل ثان باعراب سابقة من جهة واحدة ولا يجوز تقديم شيء منها اى من  
 تلك الخمسة على متبوعها مثلاً يلزم تقدم الفرع على الاصل وفي الضرورة  
 يجوز تقديم بعضها نحو عليك ورحمة الله السلام وعاملها اى عامل  
 تلك الخمسة عامل متبوعها هو الاصح قيل هو مقدر نظير عامل المتبوع  
 وقيل في بعضها معنوي الاول من تلك التوابع الصفة وقد جعل الالف  
 عاملها معنوياً ولفظة العلامة وفي اصطلاح النحاة نعت تابع يدل  
 على معنى كائن في متبوعه اى يدل بهيئة تركيبه بمتبوعه على حصول معنى  
 في متبوعه كرجل حسن فان حسن يدل على الحسن في رجل باعتبار تركيب  
 مع الرجل ولا يدل عليه الرجل وحده مطلقاً دلالة مطلقة غير مقيدة

حدود معهول بالتبعية



خصوصية مادة من المواد وهو قيد يخرج بسائر التوابع ذكره في  
 الجاء والصفة اما نسبة نحو جاءني زيد قد شئت او طبيعية وتسمى غفيرة  
 فيكون نحو هذا زيد كريح او فعلية نحو زيد القائم او حالية وهي المدرك  
 بالبصر مقابلة بالقرينة نحو جاءني زيد طويل او قصير فالاقسام اربعة  
 ويجوز تعدد ها اي تعدد الصفة مع وحدة الموصوف لانه عرض والموصوف  
 محلها ولا منع بقيام الاعراض المتعددة في محل واحد اذا كان غير متماثل  
 بعضها ببعض نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ولا يجوز جاءني الرجل الزاكي  
 لما شئت لاجتماع الصفتين ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية لكونها في حكم  
 النكرة لدلالاتها على معنى في متبوعها كالمفرد واما الجملة الانشائية فلا  
 تقع صفة الابن ويل بعيد فان جاءني رجل اضربه في قوة جاءني رجل مقول  
 في حق اضربه ولذا قيد الجملة بالخبرية ويلزم فيها اي في الجملة الخبرية اذا وقعت  
 صفة لتلك الضمير لربطها الى موصوفها اذ الجملة من حيث هي لا ترتبط بشئ  
 بغير رابطة لا استقلالها وقوتها حتى لو لم يكن الضمير ولا القرينة لم تقع  
 صفة كجاءني رجل زيد عالم نحو جاءني رجل قام ابوه فجملة قام ابوه صفة رجل  
 على غير من علم وكقوله ولقد امرت على اللبم يستبني وقد مر ان المعرف بلام  
 العهد الذهني في حكم النكرة وقد يحذف اي الضمير قليلا لقرينة دالة على  
 الحذف فكانت لم يحذف ويوصف اي يقع الوصف تارة بحال الموصوف وتارة  
 بحال متعلقه اي متعلق المحذوف والاول اي الوصف بحال الموصوف  
 يتبعه اي تتبع الوصف الموصوف لا اتحادهما في الحقيقة في القرينة والتذكير

الصفة قد تكون مخصصة اذا كانت تعادل الاشتراك  
 في النكرات نحو جاءني رجل عالم وقد تكون مخصصة اذا  
 كانت لرفع الاشتراك في المعارف نحو زيد العالم  
 الرجل الفاضل وقد تكون مخصصة كقولهم كذا  
 وقد يكون ذاتة نحو جاءني بالدم من اطفال الرجيم

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والاعراب اي الرفع  
 والتثنية والجر تركه لما قال انما واعرابها كاعرابه فهذا معشر اشياء ولا يتوهم  
 ان هذه الاشياء تجمع في تركيب واحد بين على ان الواو للجمع بل تجمع  
 منها اربعة فقط احدها التعريف او التذكير والتأنيث الافراد او التثنية  
 او الجمع والثالثة التذكير او التأنيث والرابعة الرفع والتثنية او الجمع  
 اذ بعضها مناقض لبعض فلا يجتمع كلها مادة نحو جاءني رجل عالم وجاءني  
 امرأة صالحة واستثنى بعضهم ما يستوي فيه الذكر والمؤنث كفعول  
 بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعل بمعنى مفعول كرجل  
 جريح وامرأة جريح وما كان صفة مؤنثة يجرى على الذكر والمؤنث  
 كعلامة نحو رجل علامة وامرأة علامة مع لا يلزم المتابعة بينهما في التذكير  
 والتأنيث قيل لا حاجة الى الاستثناء للاستتراك بينهما فالسبعية  
 حاصلة يعني لو كان كل من الصبور والجريح صفة لمذكر كان مذكرا وان  
 كان صفة لمؤنث كان مؤنثا للاستتراك بينهما فالسبعية حاصلة  
 فلا حاجة الى الاستثناء ويمكن ان يقال ان المعنى امرأة صابرة مبالغة  
 وامرأة مجروحة مبالغة فتكون الصبور والجريح لامرأة بهذا الاعتبار  
 وقد صرحوا ان ثناء علامة ليست للتأنيث بل للمبالغة لكن يشكل  
 في مبالغة علامة وقد يقال انها ليست للتأنيث ولا للمبالغة بل للفرق  
 بين الاطلاقين يعني يطلق على الخالق بغير التاء لما فيه من راحة  
 التأنيث وبها يطلق على المخلوق والثاني اي الوصف بحال متعلقه في الاطلاق







اياكم اياكم آياتنا فخذ اربعة اقسام فخذ الفضاير ثمانية واربعون  
 حاصلة من ضرب الاربعة الى اثني عشر والقياس يقتضي ان تكون اثني  
 وسبعين اذ الاقسام العقلية ستة واذا ضربتها في اثني عشر يحصل  
 اثنان وسبعون الا انه لم يوضع للمجور المنفصل ضمير كذا يلزم تقديم  
 المجور وعلى الجار في بعض الاحيان ودخل المجور المتصل في المنسوب  
 المتصل فسقط اربعة وعشرون وبقي ثمانية واربعون ولو اعتبر المجور  
 المتصل مستقلا بالنظر الى العامل يكون الفضاير ستين حاصلة من ضرب  
 الخمسة في اثني عشر والنوع الثاني من اقسام الستة المعروفة العلم  
 هو اسم موضوع لشيء بعينه بوضع واحد وهو قسمان علم يخص  
 كزيد فانه اسم موضوع لذات زيد وحقيقة بوضع واحد جزئي من  
 حيث معلومية تلك الحقيقة ومعهوديتها فلا يتناول غيرها ولا  
 يفهم منه عند الاطلاق الا تلك الحقيقة بعينها وعلم جنس نحو استا  
 فانه لفظ اسامة موضوع للحيوان المفترس من حيث معلومية  
 ومعهورية وهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذه المعنى الجنسية ومعرفة  
 واذا قطع عن هذه الخشية يكون نكرة وسبحان هو علم للتبسيح غير  
 منصرف كعثمان ومعناه تنزيه الله تعالى لا يليق به تعالى قيل هو مصدر  
 سبحة بمعنى التنزيه البليغ ويستعمل مضافا الى الله او الى غيره  
 نحو سبحان الله وسبحانه وتعالى ويستعمل عند التحجب كقول تعالى  
 سبحانك هذا بهتان عظيم وقد ورد للاعتراف بالفجر والتقصير

كما في اوائل الكتب فيكون في مقام الحمد نحو سبحانك ما اعظم شأنك  
 واظهر برهانك وعلم الجنس قسمين مطلق العلم ولذا اورد مثالين  
 احدهما اسم الذات والاخر اسم المعنى والنوع الثالث من اقسام  
 المعروفة اسماء الاشارات الحسية وهي يخرج الفترات وسائر المعارف  
 فان اشارتها ذهنية والاشارة ما وضع للشارية حسية وما وقع  
 من لفظ هذه في ديباجة الكتب اشارة الى ما في الذهن مجاز التسمية  
 وهي الظهور او التيقن فكأنه كالمشاهد المحسوس في الخارج وهي  
 اي اسماء الاشارات ذاتها وما عطف عليها حال كونها المذكورة وضعت  
 للاشارات ولما شاء اي لمنتهى الذكر دان في حالة الرفع ودين في حالة  
 النصب والمجروح قد يحى في الاحوال الثلاثة دان والمؤنث تاوذي  
 قيل الاصل في المؤنث تاوذي وقيل كلاهما وتاء لفظه تام قبله  
 من ذال لفظه ذال الفرق بين الذكر والمؤنث كما في سائر المؤنثات  
 وباللفظة ذي مقلوبة من الالف لفظه ذاك كما في نضر بين كذا قيل وتي  
 بالياء المقلوبة من الالف وتة ذه بالهاء المقلوبة من الالف والياء  
 وتة هي بوصل الياء بالهاء وهذه فروع ولما شاء اي لمنتهى المؤنث  
 تان في الرفع وتين في النصب ولا ينبغي غيره ولا يتوهم ان تان وتين  
 معرفتان بل هما متيتان كذلك ولجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث او لانهما  
 من غير لفظ مذكر او مؤنث لكن لو كان مقصودا يكتب بالياء نحو اولي  
 والواو لدفع الالتباس بالي ويلحق بالواو اي يدخل او لا اسماء ان



حرف التثنية للتثنية على التثنية قبل ذكره وهي نحو هذا وهذا  
 وهذين وهتا وهتين ويتصل باواخرها كاف الخطاب فيقال ذلك  
 ذاء ذاكما ذاكم ذاكى وكذا البواقي من ذان وذين وتاوتان وتين  
 واولاء ويجمع بينهما اي بين الداخل بالاول والمتصل بالآخر نحو هذا  
 بفتح الكاف وكسر هاء ويقال تلك في متى واوالاتك باللام في اولئك وذلك  
 وتاك مشددين موضعين للمبعد وغير المشددين للمتوسط  
 واما متفوح الاول وموتوف الاخر ومندرة الوسط وهما وهما  
 بضم الهاء فهما القريب وهما بفتح الهاء وتشديد النون ويجوز  
 الكسر ايضا وهما وهما وهما هنالك للمبعد وهما باللام  
 فلان كان اي موضوعات المكان المحسنة خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا  
 تشبيها بالمكان والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة للموصول  
 وهو في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءه اي لا يكون جزءا تاما من الكلام  
 الا مع صلة نحو الذي ياتي فله درهم بخلاف زيد قائم فان كل واحد  
 من جزئيه جزء تام من الكلام ولا بد له اي الموصول في كونه جزءا تاما  
 من صلة ليكون بها معروفا عند التكلم والمخاطب قيل واني احتاجت  
 الموصولات الى الصلة لانها مبرمة في اصل وضوئها ولذلك سميت  
 مبرمات فلا بد لها من جملة توضحها انتهى جملة خبرية او في  
 معناها وتسمى تلك الجملة صلة لان اتصالها الى الموصول وسبويه  
 سميا حسوا كذا قيل ولا يجوز ان تكون الصلة جملة انشائية

لان مضمونها غير معروف قبل الايراد ولا مفدا لان المفرد تام في نفسه  
 فلا يكمل ناقصا اخر وهو الموصول معلومة للسامع قبل التكلم بها ولو  
 كانت غير معلومة لا يصح ان تكون صلة فيها اي الجملة من غير عائد الى  
 الموصول لترتبط به اليه واختلوا في تحته كون غير الضمير وهو اللفظ  
 رابطا ولذا لم يقل او خلفه كما قيل ويجوز حذفه اي حذف الضمير العائد  
 الى الموصول ان كان العائد مفعولا لافاعلة تكون الفاعل عمدة والقول  
 فضله كقولهم الله يسبط الرزق لمن يشاء اي لمن يشاء ومنه قوله  
 لا مطلقا اذ لو حذف بدونها يكون منسيا ولا يجوز ذلك واما عند  
 وقت القرينة فكانه لم يحذف وهو اي الموصول الاصطلاحي الذي للواحد  
 اي موضوع للواحد المذكور ولما شأه اي لشئ الواحد الذان في الرفع  
 والذين في النصب والجر والجمع اي لجمع الواحد الذين بكسر الهمزة  
 في الاحوال الثلث وقديحي الذون في الرفع ولم يكتب اللام في الجمع  
 فرقا بينه وبين التثنية والتي للواحدة اي موضوع لها ولما شأها اي  
 لشئ الواحدة اللذان رفعا واللتين نصبا وجرأ وجمعها اي لجمع  
 الواحدة اللواتي واللاتي بالهزة واللاتي بكسر الهمزة واللاتي واللات  
 ساكنة التاء او مكسورة واللواتي ولغة ذابعد ما الاستفهامية  
 نحو ما صنعت اي ما الذي صنعت ومن وما واتي بمعنى اتي واتي  
 بمعنى اتى واللات واللام اي كلاهما اسم موصول في اسم الفاعل والقول  
 جنى الذي في الذكر والاتي في المثنى والنوع الخامس من الستة للمعرفة



المعرف باللام سواء كان اللام العهد الفارسي نحو جاءني رجل فأكبرت  
 الرجل أي الرجل المعهود المذكور آنفا أو للعهد الذهني نحو ادخل التوت  
 واستر اللحم إلا أن مدخوله قد يعامل معاملة الكثرة وقد سبق تفصيله  
 أو للمجنس سواء أريد من حيث هو وهو ويسمى لام الحقيقة نحو الرجل  
 خير من المرأة أي جنسه خير من جنسها أو من حيث وجوده في ضمن  
 جميع الأفراد ويسمى لام الاستغراق نحو قوله إن الإنسان لفي خسر إلا  
 الذين آمنوا وعملوا الصالحات عطف على قوله باللام إذا قصد معين فيكون للمثنوي  
 معرفة نحو يا رجل بخلاف يا رجلا خذ بيدى فإن الأعمى لا يقصد رجلاً  
 معنياً والنوع المتساو من تلك الأنواع الستة المعرفة المضاف  
 إلى أحد هذه الخمسة إضافة معنوية إذ اللفظية لا تفيد تعريفاً بل تخفيفاً  
 نحو غلام زيد فإن غلام قبل الإضافة إلى زيد نكوة غير معلومة أصلاً  
 وإذا أضيف إلى زيد تعين وتعرف والثاني من التوابع الخمسة العطف  
 بالحروف أي المعطوف بأحدى الحروف العاطفة وهو أي العطف بالحرف  
 تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة قوله هو تابع  
 جنس يشمل التوابع وقوله يتوسط لأنه فصل يخرج ما عدا الحدود وهي  
 أي الحروف العشرة الواو مع عطف عليها وهي لفظ الجمع فلو قال جاءني  
 زيد وعمر وجملة أن يكون مجيئها بالمعينة أو مجيء زيد مقدماً أو العكس  
 وقد بحثي بمعنى الواحد الشبهين لمقتضى والفاء للجمع من الترتيب  
 والتعقيب نحو جاءني زيد وعمر فمجيء زيد بعد زيد عقبه ونتم وحسب

للجمع والمهمل والترتيب لكن المهمل في الثاني أدنى من الأول نحو جاءني  
 زيد ثم عمر والمعطوف بحيث قد يقف وقد ينفص من المعطوف عليه نحو  
 الناس حتى الأبناء وجاء الحاج حتى المشاة وأوام وأما بكسر الخاء  
 لأحدى الأسماء أو الأسماء ولا وبل ولكن الأولى لشيء حكم ما قبلها والثانية  
 للأضرب واليجاب والثالثة بالتخفيف للاشتباه بعد الشيء ولما بين  
 حروف العاطفة أراد أن يبين بعض القواعد المتعلقة بها القاعدة الأولى  
 وإذا عطف على المضمر المرفوع المتصل وقد عرفت يجب تأكيده أي تأكيد  
 ضمير المتصل منفصل أي بمضمر مرفوع منفصل لئلا يكون كالمعطف على بعض  
 حروف الكلمة إذا فاعل المتصل كالجاء ولا يلزم ذلك بعد التأكيد لأن  
 يكون كالمفصل نحو ضربت أنا وزيد إلا أن يقع فصل بشيء بين المتصل  
 والمعطوف فيجوز تركه أي ترك التأكيد اختصاراً نحو ضربت اليوم وزيد  
 قيل التأكيد مع الفصل أولى عند البصريين القاعدة الثانية وإذا عطف  
 على المضمر المحرور أعيد الخافض أي الجار ونحو ضربت بك وبزيد وأما  
 أعيد الخافض لما ذكر في وجه وجوب التأكيد بل في استدلاله الفخر  
 المحرور إلى الجاء استدواءً لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً جازاً انفصل  
 بخلاف المحرور فأنه لا ينفصل قطعاً وأما ما وقع في مدح النبي محمد  
 جميع خصاله صلوا عليه وآله فلضرورة والمال يبنى وينبذ بالعادة  
 بين فاعل الخافض أعم من الحرف القاعدة الثالثة والمعطوف في حكم العمل  
 عليه فيما يجب ويمتنع له أي من أحوال العارضة للمعطوف عليه نظراً



الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما متفيا في المعطوف فقولا نظرا  
 الى ما قبله احتراز عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب  
 والبناء والتعريف والتكثير فالمعطوف فيها ليس في حكم المعطوف اليه  
 وقولنا بشرط ان لا يكون الى احتراز عن مثل يارجل والحادث فان  
 المعطوف فيه ليس في حكم المعطوف عليه من حيث تجرده عن اللام  
 لانتفاء المقضي ذكره الفاضل الجاي القاعدة الرابعة ويجوز عطف  
 شيئين بحرف واحد من الحروف العاطفة على معمولي عامل واحد بالاتفاق  
 من النحاة لعدم المانع نحو ضرب زيد عمرو او بكر خالد او يجوز العطف  
 على معمولات عامل واحد بحرف واحد بالاتفاق ايضا ولا يجوز ايضا  
 عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين غير متحدتين  
 بان يكون الثاني غير الاول فمثل ضرب ضرب زيد عمرو او بكر خالد ليس  
 هذا الباب بل هو من قبيل عطف شيئين بحرف واحد على واحد  
 اذا الاول عامل والثاني تأكيد له وجه عدم الجواز قيام حرف واحد  
 مع ضعفه مقام العاملين مع قوتها هذا عند الجمهور خلافا للفرقاء  
 فانه يجوز هذا العطف مستدلا ببعض الاشياء اكل امرأ  
 تحبب امرأ ونار توقد بالليل نارا حيث عطف نار على امرأ ونارا  
 على امرأ بحرف واحد وعاملها كل واحد متحسب بين الا عند تقدم الجاز  
 في يجوز على رأي وهو اي الكسائي والفرقاء والزجاج كذا قيل نحو  
 في الدار زيد والمجر عمرو والدار زيد والمجرة عمرو اخلا للجمهور

وسبويه فانهما لم يجوزاه فالفرقاء يجوز سواء قدم الجاز او لا والجمهور  
 وسبويه لم يجوزاه سواء قدم الجاز او لا والزجاج لم يجوزاه الا عند  
 تقدم الجاز والثالث من التواضع التأكيد بجوز بالهزلة والواو  
 والالف وهو معنى التحقيق لغة وفي اصطلاح النحاة تابع بقرينة التبع  
 في النسبة او في الشمول قسمي لفظي اي منسوب الى اللفظ وهو تكرير  
 اللفظ الاول او مرادف اي مناسب في المضمرة المتصلة اي المرادف  
 كائن فيه ويجري اي يقع التأكيد اللفظي في الالفاظ كلها اسما وانفا  
 او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاءني زيد زيد  
 انت مثال المرادف وما قبله مثال لما قبل المرادف وضرب ضرب زيد  
 وزيد قائم زيد قائم الاول مثال للفعل والثاني للجملة ونحو ان زيدا  
 قائم ونحو الحيوان الناطق للحيوان الناطق مركب تقيدي ومعنوي  
 عطف على لفظي وهو مخصوص بالمعارف او بالاسماء المعارف  
 دون المنكرات وهو اي التأكيد المعنوي محدود ومحصور بالالفاظ  
 لا يتجاوز عنها وهي نفس وعينه وكلها هي وكلتاها وكله واجمع  
 والجمع وابضع وابضع بالقاد المزملة وقيل بالجملة الاولان  
 يعني الذات فالتأكيد بهما لرفع الاحتمال عنها والثالث للذكر  
 والرابع للمؤنث وانت درس للاحاطة والشمول وهذه الثلاثة  
 الاخيرة استبعاد للجمع فلا استعمال لها بدون الجمع ضعيف  
 الاول بمعنى اتم والثاني بمعنى طول العنق والثالث بمعنى سلا



العرق اذا كان بالصاد المرهلة ويعنى الرق اذا كان بالهمزة ولا يتقدم  
 عليه ولا تذكر بدونه اي هذه الثلاثة الاخيرة بدون اجمع في النصيح  
 اي في كلام الفصحاء واذا أكد المفعول المرفوع المتصل وقد سبق بيان  
 بالتفصيل والعين سبق ذكرها آنفاً أكد اولاً اي قبل التأكيد بفصل  
 اي مرفوع منفصل لدفع اللبس بالفصل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه  
 وفيما لا التباس به أكد للطرد مثل ضربت انت ونفك والرابع من  
 التوابع الخمسة البديل وهو في اللغة الغلف والعوض وفي الاصطلاح  
 هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بل المتبوع توطئة والنسبة  
 اليه غير مقصودة بل المقصود هو البديل والنسبة اليه واقسامه  
 اي اقسام البديل الموردة في كلام المؤلفين بدل الكل من الكل اي  
 بدل هو الكل وهو بدل شي من عين شي ويستعمل البعض  
 بدل المطابق لمطابق الفعل بالتعلل بين البديل ومتبوعه ان صدق  
 اي البديل والمبدل منه المشار اليهما بقوله بدل الكل من الكل فيكونان  
 مذكورين حكماً او المراد بالمتبوع في قوله دون متبوعه هو البديل منه  
 فيكون مذكوراً حكماً والبديل مذكوراً حقيقة على واحد اي على ذات  
 واحدة يعني يتحدان ذاتاً لا مفهوماً نحو جاءني زيد اخوك فزيد  
 واخوك يصدقان على شخص واحد في الخارج وأن اختلفا مفهوماً  
 وبديل البعض من الكل ان كان البديل جزء البديل منه جزءاً خارجياً  
 نحو ضربت زيداً رأسه فالرأس جزء زيد في الخارج وهو ظاهراً

والاسماء التي لا تتصل بالاسماء

وبديل الاشتغال اي بدل مسبب غالباً عن الاشتغال احد المبدلين  
 على الاخر ذكره الفاضل الجامي ان كان بينهما اي بين البديل والمبدل  
 تعلق بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية بحيث ينتظر النفس اي نفس  
 السامع بعد ذكر الاول اي بديل منه ويستثنى الى ذكر الثاني وهو  
 نحو سلب زيد ثوبه هذا مثلاً لا اشتغال البديل على المبدل منه ومثال  
 العكس قوله تع يسئلك عن الشر الحرام فقال فيه فلا اشتغال  
 وبديل الغلط اي بديل مسبب عن الغلط فلاضافة فيه وفيما قبله  
 من قبل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملازمة ذكره عبد الرحمن  
 الجامي ان كان ذكر المبدل منه غلطاً لا ذكر البديل نحو رأيت رجلاً حمراً  
 فالتكلم لما رأى حمراً واراد ان يخبره الى السامع فسبق لسانه  
 وقال من غير فكر وروية رأيت رجلاً فلما علم انه قد سبق لسانه  
 وغلط فتدارك وقال حمراً فالاقسام اربعة فبطل وجه الحصر لان  
 البديل لا يخفى اما عين المبدل منه او لا فالاول هو الاول والثاني لا يخفى  
 اما بعضه او لا فالاول هو الثاني والثاني لا يخفى اما ان يكون البديل  
 اجنبياً او لا فالاول هو الرابع والثاني هو الثالث فالحصر عقلي وفيه  
 نظر لان القسم الاخير مرسل فكيف يكون عقلياً ولا يقع اي بدل  
 في كلام الفصحاء بل يوردونه بديل يعني لا يقع في كلامهم ولا سبق  
 لسانهم ولا يتكلمون من غير ذكر وروية لكونهم فصحاء ولو وقع  
 فرضاً بحسب مقتضى البشرية يتداركون ويوردونه بكلمة بل



ويقولون رأيت رجلاً بل حماراً وهذا من فصاحتهم وبلا غتهم أيضاً  
ويجب وصف النكرة من المعرفة يعني لو كان المبدل نكرة والمبدل منه معرفة  
بدل الكل اى فى بدل الكل يجب وصف البدل النكرة بنكرة اخرى كيلا  
يكون ما هو المقصود ادى نحو قوله بالتأنيته ناصية كاذبة فاذا  
وصفت ناصية بكاذبة فقربت الى المعرفة ولا يبدل اى لا يقع الاسم  
الظاهر بدلاً من المضمير بدل الكل الاسم الغائب نحو ضربهم زيداً  
لامن المتكلم والمخاطب لا ضمير اى اقوى دلالة من الظاهر فيلزم  
ما هو المقصود ادى ولك من التوابع عطف البيان وهو  
في اصطلاحهم تابع جى به لا يضاف متبوعه ولا يشترط ان يكون  
اوضح من متبوعه بل يكفي ان يحصل من اجتماعهما ايضاً ولم يحصل  
من احدهما منفرداً ولا يبدل على معنى فيه اى في متبوعه نحو اقسم  
بالله ابو حفص عمر ما مسترها من نقب ولا دير قائله اعرابي وقصة  
مشهورة والاستشهاد في عرفاته عطف بيان لا ي حذف وهو كنية  
عمر النازوق رضى فمجموع ما ذكرنا من المعهولات ثلثون واما على ما ذكره  
البعض فستة وعشرون معولاً فقوله فمجموع ما ذكرنا الى ان  
الى الاختلاف الباب الثالث من الابواب الثلاثة في الاعراب اى في  
بيان تعريفه وتقسيمه وتعدادده وهو اى الاعراب اصطلاحاً  
شيئ اى حركة او حرف او حذف جاد من العامل اى حصل من  
في جانب المعرب بواسطة المعاني الخفية وقد سبق منها

فانما يبدل  
فانما يبدل

اللفظ من اول الكتاب يختلف لفظاً او تقديرًا او محلاً به اى بسبب  
الاعراب اخر المعرب ذاتاً كما في الاعراب بالحروف او صفة كما في الاعراب  
بالحركة واما جعل الاعراب في اخر المعرب لان الاسم يدل على المسمى  
والاعراب يدل على صفة فمى متأخرة عن المسمى فلا نسب ان يكون  
الدال عليها متأخرة اوله اى الاعراب تقسيمات اربعة متداخلة بعضها  
في بعض كتقسيم الاسم الى المعرّف والنكرة والى المعرب والمبني القسم  
الاول منها بحسب الذات والحقيقة لا بحسب المحل فالتقسيم  
حقيق فنقول على صفة المتكلم بالغير هو اى الاعراب اى حركة وحرف  
الاصل في باب الاعراب لحققها او حرف او حذف فالحركة ثلثة ضمة و  
فتحة وكسرة هذا الالتاب تستعمل في الحركات الاعرابية قليلاً وفي  
البناءية كثيراً واما الضمة والفتح والكسر بغير التاء فتعمل  
في البناءية خاصة واما الرفع والنصب والحذف في الاعرابية فقط  
نحو جاءني زيد ورأيت زيداً ومرت بزيد والحرف اربعة واو والفاء  
وياء نحو جاءني ابوه ورأيت اياه ومرت بابيه ونون نحو يزيان  
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين والحذف ثلثة حذف الحركة  
نحو لم ينصر وحذف الآخر نحو لم يغز اصله لم يغزو وحذف النون  
نحو لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا فالمجموع اى مجموع  
الاعراب بحسب الذات والحقيقة عشرة اذ الاقسام ثلثة وكل  
واحد من الاول والثالث ثلثة والثاني اربعة فالمجموع عشرة

مطلوب بحسب الذات والحقيقة



او بالجر

والتقسيم الثاني من التقسيمات الاربعة كائن بحسب المحل  
فالتقسيم 2 مجازي او التقسيم للمحل اولا وبالذات وللأعراب  
ثانيا بالعرض فهو اي العرب المعروف من الأعراب اما بالحركة المحضة  
اي لا مع الحذف او بالحركة مع الحذف او بالحذف مع الحذف فالتقسيم  
الاول اي القسم الاول وهو العرب بالحركات المحضة اما تام  
الاضافة من قبل ضرب السوم بالحركات الثلاثة صفة كاشفة او بدل  
تما قبل بالضمه رفعا اي في حالة الرفع او سرفوعا حال من المبتدأ  
والفتحة نصبا من قبل في الدار زيد والجره عمود والكسرة جرا فهو  
اي تام الأعراب الذي بالحركات الثلث الاسم المفرد والجمع للكسر  
وهو ما تغير بناء واحده من حيث نفيه للجمعية تغيرا حقيقيا  
كرجال وافراس او تقدير تيا كذلك المنصرفان صفة المفرد والجمع  
احتران عن مثل احمد وساجد نحو جاء في رجل في المفرد ورجال  
في الجمع الكسرة ارفع ورأيت رجلا ورجالا في النصب ومررت  
برجل ورجال في الجر وناقض الأعراب بالحركتين عدل لقوله اما تام  
الأعراب فالعرب بالحركات المحضة على قسمين بالضمه اي ناقض  
الأعراب اما ملتبس بالضمه رفعا والفتحة نصبا وجرأ فهو اي العرب  
بهذه الكيفية غير المنصرف اي يسمى في اصطلاحهم غير المنصرف  
لينصرف عنه الجر مع اتون فالجر فيه تابع للنصب نحو جاء في  
احمد ورأيت احمد ومررت باحمد بالنصب حملا على حال النصب

لكن

لكن بشرط ان يكون معرفة بان يكون علما لطيفة جاء رجل اسمه  
احمد الى بيت امرأة فقالت انصرف وقال الرجل انا احمد وانتم  
لا ينصرفون قالت اذا كان معرفة واما بالضمه عدل لقوله اما بالضمه  
الجر فالعرب بالحركتين ايضا على قسمين رفعا والكسرة نصبا وجرأ  
فالنصب فيه تابع للجر وهو اي العرب بهذه الكيفية جمع المؤنث السالم  
وهو بالحق اخر مفردة الن واء نحو جاء ثلثات فطرت سلمات  
بالجر ومررت بثلثات والثاني اي القسم الثاني وهو العرب بالحروف  
المحضة ايضا اي كالعرب بالحركات المحضة اما تام الأعراب بالحروف  
الثلاثة بالواو ورفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اي العرب بهذه الكيفية  
الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة وهي اخوه  
وابوه وعموها وهنوه وفوه وذو مال وههنا اشياء لا بد من  
معرفة الاولى وجه كونها معرفة بالحروف مع كونها مفردة والثانية  
وجه كونها ستا دون ازيد او ناقص والثالثة وجه الاختصاص  
بها دون السائر والرابعة وجه كونها مضافة وللمائة وجه  
كون اضافتها الى غير ياء المتكلم والسادسة وجه كونها مفردة دون  
كونها تشنية او جمعا والتابعة وجه كونها مكبرة دون كونها مصغرة  
والثامنة وجه اضافة حموها الى ضمير المؤنث دون المذكر كاخواتها  
واضافة ذوالى الظاهر دون الضمير كالسائر اما الاول فلدفع  
الوحدة والمناظر بين المفرد وبين التشنية والجمع واما الثانية

لكن



فلان القرب بالحروف في الفرع والمحق به ستة المشتق وكلا واثنان  
 والجمع واو لو وعشرون فحطوا في مقابلة كل فرع أصلاً ذكره القائل  
 العصام ولم وجه آخر وهو ان اعراب كل من المشتق والجمع ثلثة  
 فحطوا في مقابلة كل اعراب اسماء واما الثالثة فلو وجود حرف صالح  
 للاعراب في او اخرها واما الرابعة فلا تها لولم يضمن يكون اعرابها  
 بالحركات واما الخامسة فلا تها اذا اضيف الى ما المتكلم يكون حالها  
 كسائر الاسماء المضافة اليها واما السادسة فلا تها لو كانت  
 تشبیه او جمعاً لكان اعرابها كاعرابها فاما السابعة فلا تها  
 لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات واما الثامنة فلا تها  
 قرابة الزوج من جانب زوجها وذو لا يضاف في كلامهم الا الى الاسم  
 الظاهر واما قوله لا يعرف ذا الفضل الا ذوه فتاذا واما ناقص  
 الاعراب عدل لقوله اما تام الاعراب بالحرفين اما بالواو  
 والياء نصاً وجرأ فهو اي العرب بهذه الكيفية جميعاً المذكور السالم  
 وهو الحق آخر مؤزده واو ونون او ياء مع نون واو لو جمع ذو  
 من غير لفظه كشاء جمع امرأة وعشرون واخواتها اي نظائرها  
 من العقود مثل ثلثون الى تسعين نحو جاءني مسلمون واو لو مال  
 وعشرون ورأيت مسلمين بكسر الليم الثانية واو لو مال وعشرين  
 ومررت بمسلمين والي وعشرين او بالان رفعا والياء نصاً وجرأ  
 عدل لقوله اما بالواو اي فهو اي العرب بالالف والياء المشتق

لما

واثنان واثنان ملح بالمشتق وليس بمعنى حقيقة لعدم معرفته  
 مع انه كالمشتق لفظاً ومعنى وكلا وكلا لم يذكره كونه فرع كلا اختلف  
 في الفة قبل اصله واو وعليه الاكثرون وقيل بقاء حال كونه مضافاً الى  
 ضمير اذ يكون اعرابه بالحركة التقديرية لان المظهر اصل كالأعراب  
 بالحركة نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما في الرفع ورأيت مسلمين  
 بفتح الميم الثانية واثنين وكليهما بضميرين واثنين وكليهما  
 في النصب والجر واما كان اعراب جمع المذكر والمشتق بالحروف لكونها  
 فرعاً للواحد كما ان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة فاعطي  
 الفرع للفرع واما كان ناقصاً للضرورة اذا لا حوال ستة ثلثة  
 للمشتق وثلثة للجمع والاعراب ثلثة الواو والياء والالف فاعطي الواو  
 لحالة الرفع للجمع والالف للمشتق لحالة رفعه والياء لحالي جرتها  
 وحمل منبها على جرهما وفتح ما قبل الياء في التشبیه فرقاً بينها  
 وبين الجمع والثالث اي القسم الثلث وهو المعرب بالحركة مع  
 المذوق لا يكون الا تام الاعراب فهو اي تام الاعراب في الثالث  
 قسمين لان محذوفه اي محذوف الثالث اما حركة او حرف لا غير  
 فالاول اي ما كان المحذوف فيه حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل  
 باخيه ضمير مرفوع كالف التشبیه وواو الجمع وهو صحيح اي والمال  
 ان لا يكون في آخره حرف علة وهو حرف صحيح عند رفعه  
 اي حالة رفع هذا المضارع بالضم ونصبه بالفتح وجزمه بنحو



الحركة أي حركة آخر نحو يضرب في الرفع ولن يضرب في النصب ولم يضرب  
في الجزم والثاني أي ما كان المحذوف فيه حرفا للمضارع المذكور آنفا  
أن كان آخره حرف علة من الواو والياء والالف فرفع بالفتحة ونصب  
بالفتحة كالتبقي آنفا وجزمه بحذف الآخر نفسه لأن حرف العلة  
في غير التصحيح بمنزلة الحركة في التصحيح فتحذف كما حذف في نحو يفر  
بكسوة الواو وفي الأصل بالفتحة والاعتبار له فلا إشكال ولن  
يفرزو ولم يفرز بحذف الواو والرابع أي القسم الرابع وهو المضرب  
بالحرف مع الحذف لا يكون إلا ناقص الأعراب وهو الفعل المضارع  
الذي اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون فرفع بالنون ونصب  
وجزمه بحذفه مثاله نحو يضربان ولن يضربا ولم يضربا فالجميع  
أي مجموع الأعراب بحسب المحل تسعة ثلثة في القسم الأول  
وثلثة في الثاني واثنان في الثالث وواحد في الرابع كما لا يخفى  
وما ذكر في القسم الأول المنصرف وغير المنصرف لزوم تعريفهما  
فقال والمراد بالمنصرف ما أي اسم معرب بالحركة دخله الجزم  
والتنوين نحو زيد إذا وقع في التركيب مثل زيد قائم وبغير  
المنصرف اسم معرب بالحركة لا يدخله الجزم والتنوين هذا تعريف  
وسمي إذا غير المنصرف عندهم ما فيه علتان من تسع علل  
أو واحدة منها تقوم مقامهما وحكمه أن لا كسر ولا تنوين وتلك  
العلل مجموع ما في هذين التبيينين • عدل الوصف وتأنث وحرقة •

وعجبة ثم جمع ثم تركيب والتون زائدة من قبلها الف وزن الفعل  
وهذا القول تقريب أي القول بأنها تسع قريبا إلى الصواب من القول  
بأنها اثنان أو أحد عشر فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف  
والتأنث فرع التذكير والمعركة فرع التكثير والجمعة فرع العرب  
والمجمع فرع الواحد والتركيب فرع الأفراد والتون زائدة فرع المزيد  
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم فإذا وجد في الاسم علتان من  
هذه العلل أو واحدة منها تقوم مقامهما يشبه الفعل في تحقيق  
الفرعيتين فيمنع عنه الجزم والتنوين كما منع عن الفعل وفرعية  
الفعل في الافتقار إلى الفاعل والاستتقاق وهو أي غير المنصرف  
على قسمين سمائي أي منسوب إلى السماع من العرب العاربة ولا  
يقاس عليه غير ما سمع نحو أحاد بضم الحزة وموحد بفتح الميم  
عدلا عن واحد بفتحها دة تكرر المعنى وثناء ومثنى عدلا عن اثنين  
اثنين وثلث ومثلث عدلا عن ثلثة ثلثة ورباع وسريع عدلا عن  
أربعة أربعة بلا خلاف بين النحاة وفيما ورائها من خماس ومخمس  
إلى عشار ومعشر خلا في بينهم والصواب مجيها قيل الصواب مجي  
عشار ومعشر فقط دون السائر من خماس ومخمس إلى تسع وسخ  
حال كونها صفات فالعلة المانعة من الصرف فيها هي التحقيق  
والوصف الخاتي وجمع وكسح وبتع وبضع بضم الأول في الكل حال كونها  
جموعا يعني جمع جمع جماع مؤنث اجمع وكسح جمع كتاع مؤنث اكسح



وكذا تبع وبصع فالعلة فيها <sup>العدل</sup> التحصيل والوصف الاصل  
 فاصبر جماعي او جماعات واصلكتع كتابي او كتابات  
 فتحقق العدل وعم معدول عن عامر تقدير او زفر معدول  
 عن زافر اعتبار الا حقيقة وزن معدول عن رجل تقدير  
 ايضا وزحل اسم كوكب في السماء السابعة من سبعة الكواكب  
 ويسمى ايضا بكيوان ومن العلوية الثلثة ومن الخمسة المحيرة  
 كما يخفى على ارباب الهيئة وقبح اسم شيطان قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا  
 قوس قزح فان قزح شيطان ولكن قولوا قوس الله فهو امان <sup>للأهل</sup>  
 الارض وهو معدول عن قزح تقدير حال كونها اعلاما فالعلة فيها  
 هي العدل التقديرى والعلم وقياسى وقد سبق معناه وهو كل علم  
 يكون على وزن مخصوص بالفعل اى لا يكون في الاسم المستقولة من الفعل  
 كضرب على صيغة المجهول علما لرجل واما على صيغة المعلوم فليس يختص  
 بالفعل فلا يكون غير منصرف الا عند البعض وشتر من التثنية علما  
 لغرس واجتمع وانقطع واستخرج اعلاما فالعلة فيها وزن الفعل  
 والعلم او في اوله اى في اول وزن الفعل احدى الزوائد المضارع  
 وهي حروف انيت غير قابل للتاء اى تاء التأنيث المتحركة وهي  
 تحققة للاسم فيخرج بها عن وزن الفعل نحو يزيد ويشكر علمين  
 فالعلة فيها هي العلم ووزن الفعل وكل افعال التفضيل والصفة  
 اى كل اسم يحى على وزنها نحو افضل وابيض فالعلة فيها هي

ووزن الفعل وكل اسم اعجمي استعمال في اول نقله اى قبل النقل الى لغة  
 العرب علما ليتقوى العجمة فتأثرت في منع القرف وهو اى الى ان الام  
 الاعجمي زائد على الثلثة او متحرك الاوسط لانه لو كان ساكن الاوسط  
 ولم يكن زائدا على الثلثة يكون خفيفا فيعارض المنة ثقل العجمة فلا يكون  
 سببا لمنحها القرف نحو قالون على وزن قارون علما لرجل وبرايم  
 مثالان للزائد على الثلثة الاول بمعنى الجيد في لغة الروم ثم جعل  
 علما قبل النقل الى لغة العرب لاحدوات القراءة لجودة قرأته والثاني  
 علم لابراهيم عم في العجم والعرب وشتر اسم قلعة في ولاية امدثال  
 لمتحرك الاوسط فالعلة المانعة من القرف فيها هي العجمة والعلم اعلم  
 ان اسماء الملائكة كجبرائيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل وهراقل  
 وشراقل المأمورين لغروب الشمس وطلوعها ممنوعة عن القرف وكذا  
 اسماء الانبياء المشاهير كابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب  
 عم الاثمانية وهو محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود وشيث  
 وعزير مريم والشاهير ستة بيت نام بيتان هم لايفض آمد  
 الاكذين شش منصرف آمد ياء صالح وياء نوح وياء لوط وديكر هود  
 شعيب محمد است ازين درجته مقصود وكل مؤنث بالالف  
 مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وممداء وبشرى وصحراء  
 فالعلة فيها الف التانيث وهي قائمة مقام العلتين بسبب لزومها  
 للكلمة وكل علم فيه تاء التانيث لفظا نحو فاطمة وخاتمة وعاتكة



وحركة وسلمة وطلحة فالعلة فيها هي التانيث اللفظي او العلم  
 او تقدير اعطى على لفظا وهو اي ما فيه تاء التانيث تقديرًا زائدا  
 على الثلاثة نحو زينب وعقرب على الله كرا والمؤنث او متحرك الاو  
 علما للمؤنث لا المذكور نحو قدم اسم امرأة فالعلة فيها هي التانيث  
 المعنوي والعلمية ولو سمي به اي بمنزلة قدم مذكر صرف لفقدان  
 التانيث المعنوي واما مثل زينب وعقرب اذا سمي بها مذكر  
 لم ينصرف لان الحرف الرابع قائم مقام التانيث ولو كان علم المؤنث  
 ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه ومنعه نحو هند فبالنظر  
 الى السببين يجوز منعه وبالنظر الى الخفة المعارضة لاحد السببين  
 يجوز صرفه وكل علم مركب من اسمين ليس احدهما عاملا في الآخر  
 كمضروب غلامه وعبد الله فالاسم ح باق على حاله فلا يكون غير  
 منصرف ولا التانيث اي ليس الاسم الثاني صوتا كسيوي فانه من المبنيات  
 وغير المنصرف من المعربات ولا التانيث متضمنا للمعنى الحرف خمسة عشر  
 فانها في الاصل خمسة وعشرون فحذفت الواو وركبت مع خمسة وثلاثين  
 على الفتح نحو بعلبك وحضرموت فانها غير منصرف للعلمية والتركيب  
 اذا الاصل في الاوّل بعل بلك فبعل اسم صنم وبلك اسم صاحب  
 بلدة فركبا وجعل المركب علما لتلك البلدة وليست بينهما نسبة  
 اسنادية والاضافة ولا التانيث صوت ولا متضمن بمعنى الحروف  
 والاصل في الثاني حضرموت فركبا وجعل المركب اسم الموضع

الذي حضرموت هو ديم فيه وليست هذه المذكورات فيه ايضا  
 وكل ما فيه الف ونون زائدتان علما سميتا بمزيدتين لكونهما من  
 الحروف الزائدة وبمضارعيتين ايضا لمشابهتهما لالسفي التانيث  
 في منع دخول تاء التانيث عليهما فاعتبر البعض في سببتيهما  
 المنع الصرف كونهما مزيدتين والآخر كونهما مضارعيتين قيل الرابع  
 هو الثاني لانه ان كان مجرد كونهما مزيدتين سببا لمنع الصرف يكون  
 مثل سعدان غير منصرف مع انه منصرف واما كونه علما تحقيقا للزوم  
 زيادتهما او ليمتنع لحوق التاء فيتحقق تشبيههما لالسفي التانيث  
 ذكره الفاضل الجامي وغيره او وصفا لا يدخله التاء لبقى المشابهة لالسفي  
 التانيث نحو عمران وشعبان وسفيان فالعلة فيها هي الالف  
 والنون المزيديتان والعلم سكران ورحمن فالعلة فيها هي الالف  
 والنون والوصف واليحيى عليك ازهم اختلفوا في سببية الالف  
 والنون في الصفة فقل شرطه استفاء فعلا لانه واليه اشار المصنف  
 بقوله لا يدخله التاء ولذلك صرف عربا لوجود عريانية في المؤنث  
 وقيل وجود فعلى فعلى هذا فرجع مختلف فيه فمن شرط استفاء فعلا  
 جعله غير منصرف ومن شرط وجود فعلى جعله منصرفا لانه ليس له  
 مؤنث لارحمنا ولا رحمانه لكونه صفة خاصة لله تعالى وكل جمع على  
 وزن فاعل او فاعل اي على صيغة مشرعى المجموع وهي التي كان اولها  
 مفتوحا وثالثها الفاء وبعدها حرفان او ثلثة احرف او سطرها



ساكن بغيرها كذا يكون للجمعية ضعيفة بسبب المشابهة  
 بالمفرد كقرازة على زنة كراهية بمعنى الكراهة نحو مساجد ومضايح  
 واساور واناعيم فالعلة فيها هي جمع المتهى حقيقة او حكماً وهذه  
 العلة قائمة مقام العلتين لتكررها كالغنى الثابته ويجوز صرف اى يجوز  
 ان يعمل غير المنصرف في حكم المنصرف باذخالكس والتونين عليه اذ قد  
 عرفت ان غير المنصرف ما فيه علتان من تسع علل لا يكون منصرفاً  
 حقيقة ما دام فيه علتان او حدة تقوم مقامها لكن لا مطلقاً بل  
 لضرورة الشعر اى لضرورة وزن الشعر اذ لو لم يكن منصرفاً فيه لاختل  
 الوزن ان يخرج عن التلاسة والتناسب لكلمة منصرفه تليق قولهم  
 وتقدس سلاسل وقوارير صرف سلاسلنا سب اغلافاً  
 وصرف قواريرنا سب تطريزاً والتناسب بين الكلمتين امر  
 معتبر ومهتم عندهم وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى شئ آخر اورد له  
 لام التعريف انصرف قيل ينصرف حقيقة سواء بقيت العلتان  
 او لا ليقوى جهة الاسمية بالاضافة او اللام التي من خواص الام  
 وقيل ينصرف حكماً بدخول الكسر عليه دون التونين وقيل غير منصرف  
 ان كانت العلتان باقيتين والا فنصرف حقيقة نحو مرت  
 بالاحمر واحمرنا وعمر كم وعثمان والتقسيم الثالث من التقسيم  
 الاربعة الداخلة للاعراب كائن بحسب النوع فهو اربعة بالاستقراء  
 رفع ونصب مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص بواحد

مسألة العلة

مختصين  
 منها

منها وجز مختص بالاسم دون الفعل وجزم مختص بالفعل دون  
 الاسم فالجزم في الفعل بمنزلة الجزم في الاسم والكل يقتضى علامة  
 الرفع اربعة فتم في الفعل والاسم واو في الاسماء المتابقة والجمع  
 المذكر السالم ولواحقها والى في التثنية ولواحقها ولون في التثنية  
 والجمع المذكر وعلاوة النصب خمسة فتم في الاسم والفعل وكسرة  
 في الاسم فقط والى في الاسماء الستة المعتلة وباء في التثنية  
 والجمع المذكر السالم وحذف النون في الفعل وعلامة الجزم ثلثة كسرة  
 في الاسم المنصرف وفتحة في غير المنصرف وباء في التثنية والجمع وعلامة  
 الجزم ايضاى كالجزم ثلثة حذف الحركة في القصيح وحذف الآخر في  
 التاقص وحذف النون المذكور فيما فيه نون والتقسيم الرابع  
 للاعراب كائن بحسب الصفة فهو ثلثة لفظي اى اعراب يلفظ  
 يظهر في اللفظ وتقدرى اى غير لفظي بل مقدر مانع ومحللى اى لا  
 في لفظ المعرب ولا يقدر بل لو وضع في موضعه معرب لفظي لظهر  
 الاعراب ولما كان موارد الاول غير منحصرة في عدد ولا يمكن ضبطها  
 الا بمعرفه الاخيرين وضبطها فقال فلنذكر الاخيرين حتى يعلم ان  
 ما عداها لفظي فالاعراب التقديرى ما اى شئ لا يظهر في اللفظ اى  
 في لفظ المعرب بل يقدر في آخره لما نفع فيه كالالف مثلاً ولا يكون اى لا يولد  
 الاعراب التقديرى الا في المعرب دون المبني كاللفظي اى كالأعراب  
 اللفظي فانه مختص بالمعرب وذلك اى الاعراب التقديرى كائن في

مسألة العلة

على اعراب الحقيقة



مواضع عند المصنف وقيل في ثمانية مواضع الموضع الاول منها موقود  
 اى ليس بمحشى ولا مجموع آخره الف وان حذف اى الالف للالتقاء وال  
 فان كان ذلك اسماً فاعرابه في الاحوال الثلث تقديرى اذا الالف  
 لا يحتمل الحركة نحو العصا وعصا وكذا وكذا اذا اضيف الى المظهر  
 وان كان ذلك المفرد فعلا فرفعه ونصبه تقديرى لما في الاسم وجزمه  
 لفظى اذ يلزم بالحذف ولا مانع منه نحو يحشى ولن يحشى ولم يحشى  
 بحذف الالف والموضع الثانى من المواضع السبعة ما اى معرب  
 اضيف الى باء المتكلم حال كونه غير التثنية لانه اعرابه في لفظى في  
 الاحوال الثلث فان كان اى ما اضيف اليها جميعاً لمذكر التثنية  
 فرفعه تقديرى فقط ونصبه وجهه لفظيان نحو جاءنى مسلمتى  
 اصله سلموى واصل مسلمون فاضيف الى باء المتكلم واسقط النون  
 فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فغلبت الواو  
 ياء وادغمت الاولى في الثانية وكسرت الميم ليصبح الياء فلم يبق  
 للرفع علامة في اللفظ اصلاً واما في النصب والجرح فالياء باقية مدغمة  
 وان كان اى ما اضيف الى باء المتكلم غيره اى غير جميع لذكر فالكمل  
 اى كل الاحوال الثلث تقديرى لعدم ظهور الاعراب في اللفظ قبل  
 حالة الجرح لفظى وهو غير مرضى نحو غلامى ورجالى ومسلمائى فان  
 ما قبل الياء اشتغل بالكسرة لاجل الياء قبل الاعراب فلما اشتغل  
 بحركة غير ما اشتغل به قبل موافقة او مخالفة لزم ان يشتغل

بحركتين في حالة واحدة فاللازم بطله والملزوم مثله والموضع الثالث  
 من المواضع السبعة ما اى شئى كان في آخره اعراب محكى اى اعراب سابق  
 ثم حكى ذلك الاعراب اما جملة منقولة الى العلوية نحو تأبط شراً في الالف  
 جملة فعلية وشراً منصوب بالمفعولية ثم جعل علماً لرجل شرير وبقى  
 نصب شراً حكاية بانه في الاصل مفعول به والحركة الاخرى مع الحكاية  
 غير ممكنة للزوم اجتماع الحركتين في حالة واحدة او مفردة لكنه ليس  
 على الاطلاق كالجمل بل في قوله للجازى اى اهل الجاز من الخاة بخلاف  
 التثنية حيث لا يريدون الحكاية في المفردات نحو من زيداً مفعولاً  
 لمن قال ضربت زيداً محكى اعراب زيد في السؤال وهو النصب فجعل  
 الاعراب تقديرى لما ذكر ونحو دعنى عن تمرتان لمن قال لك تمرتان  
 محكى اعراب تمرتان وهو الرفع ولو قيل عن تمرتين مع ارادة الحكاية  
 يلزم المحذوف المذكور في تأبط شراً وهكذا اى كل حكم السابق من كون  
 الاعراب تقديرى بسبب الحكاية الحكم في كل علم مركب جزؤه الثاني  
 معمول لما لا اعراب له نحو ان زيداً فزيد منصوب على الاستمعية لان  
 ثم ركب بها وجعل المركب علماً وحكى اعرابه وجعل تقديرى لما مر غير  
 مرة وهل زيد فزيد مرفوع بالابتداء قبل التركيب ثم ركب بهل  
 وجعل علماً ومن زيد فزيد مجرور برب ثم ركب بها وجعل علماً فالاعراب  
 فيها تقديرى لما مر غير مرة بخلاف نحو عبد الله ومضروب علامة  
 علم حيث كان الجزء الثانى محوكة لما لا اعراب وهو الجزء الاول



فان اعراب الجزء الاول فيها لفظي بحسب العامل اى كان الالف  
رافعا فالجزء الاول مرفوع وان كان ناصبا فنصب وان كان  
جارا فمجرور والجزء الثاني مستفول باعراب الحكاية وهو الجرح  
جاءني عبد الله ورأيت عبد الله وضررت بعبد الله او بناء  
محكي اى الموضوع الثالث ما في آخره اعراب محكي او بناء محكي  
مخمس عشرة عشر على الاشهر فان خمسة عشر قبل العلمية مبني  
ثم جعل علما فحكي البناء في الجزء الثاني بعد العلمية وجعل معربا  
باعراب تقديرية هذا على الاشهر واما على غيره مبني محكي  
كما في سائر المبنيات والموضع الرابع من الموضوع السبعة  
ما اى شيء كان في آخره ياء مكسور ما قبلها وان حذف  
اى الياء لا لتقاء الساكنين فان كان اى ما في آخره ياء  
مكسور ما قبلها اسمالا فعلا فرفعه وجزه تقديرية لان الالف  
والكسرة مستقلة على الياء ونصبه لفظي لحقة الفتح على  
الياء نحو جاءني القاضى وقاض وضررت بالقاضى وقاض  
ورأيت القاضى وقاضيا وان فعلا فرفعه فقط تقديرية  
لاستقلال الضمة على الياء مثاله نحو يرى في الغائب وترى  
في المخاطب وارمى في الحكاية وحدها ونرمى في الحكاية مع  
غيرها ونصبه وجزه لفظيان لحقة الفتح على الياء وعدم  
المانع عن حذفها لكنه ليس مطلقا بل ان لم يلحق بآخره ضمير

الموضوع الخامس من المواضع السبعة فعل آخره واو مضموم ما قبلها  
رفعه فقط اي كالفعل الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها تقديرية  
لاستقلال الضمة على الواو ولحقة الفتح عليها ولا مكان حذفها جعل نصبه  
وجزه لفظيان ان لم يلحق بآخره اى باخذ ذلك الفعل ضمير مثاله نحو يغزو  
وتغزو واغزو وتغزو وللوضع السادس من المواضع السبعة اسم اعراب  
بالحروف ملا سقى ساكن بعده اى ذلك الاسم ملاق للساكن بعده اى كلمة  
في اولها همزة وصل فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة  
فيما سبق وهي الاسماء الستة المعتلة المضافة فاعرابه في الاحوال الثلث  
تقديرية لاستقلال الاعراب اللفظي نحو جاءني ابو القاسم ورأيت  
ابا القاسم وضررت بابي القاسم حذف الاعراب من اللفظ لتقاء الساكنين  
ولم يحذف من اللفظ لتواليه في الاستبساك بغير المضاف نحو جاءني اب  
وان كان ذلك الاسم جمعا للذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا  
نحو مصطفىون ومصطفى بن بغيض فاعرابه تقديرية الواو بالضمة في حالة  
الرفع والياء بالكسرة في حالة النصب وللمجرور لدفع الساكنين فيكون  
اى الاعراب لفظيان في الاحوال الثلث لوجود حرف الاعراب في اللفظ وهو  
الواو والياء نحو جاءني مصطفى القوم ورأيت مصطفى القوم ومرد  
بمصطفى القوم وان لم يكن اى ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذفان  
اى الواو والياء في الاحوال الثلث نحو جاءني ضارب القوم ورأيت  
ضاربي القوم وضررت بضاربي القوم وان كان اى ذلك الاسم الذي كان

يدفع الساكنين فيكون الاعراب تقديرية  
في احوال الثلث مع



تتضمن هذه النسخة من كتابي في بيان  
 مقادير حركات الحروف في اللغة العربية  
 من حيث الارتفاع والخفض والشد واللين

في بيان مقادير حركات الحروف

اعراب بالحروف تشية فرفع تقديرى فقط وفي نصب وجرة يتحرك  
 البناء بالكسرة لئلا يلزم الكسرات تقديرية وتحقيقية فيكون الاعراب  
 لفظيا في النصب والجر نحو جاءني غلاما ابنك جذف الالف من اللفظ  
 دون الخط فالاعراب تقديرية ورأيت غلاما ابنك ومرت بغلامى  
 ابنك بكسر الباء فيها فالاعراب لفظي والموضع السابع من المواضع  
 التسعة الموقوف عليه بالاسكان مما كان اعرابه بالحركة دون الحرف  
 والحذف فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتثنية التملك او كان  
 في آخره تاء التانيث فاحواله الثلث تقديرية لتقدير الاعراب في اللفظ  
 لسكون الآخر ولو كان لفظيا يلزم السكون والحركة على حرف واحد  
 في حالة واحد واللازم بط والملزوم مثاله نحو احمد مثال لغير المنون  
 وضاربه وضاربات بتثنية المقابلة وان كان اى الموقوف عليه منونا  
 بغيره اى بغير تاء التانيث فرفعه وجرة تقديرية دون نصب نحو زيد  
 بسكون الدال في الرفع والجر وبالالف في النصب نحو رأيت زيدا اذ  
 حالتا الرفع والجر تقضيان علامتي الرفع والجر وهى الضمة والكسرة  
 والوقف يقتضى السكون والجمع بين المقضيين غير ممكن فيكون  
 الاعراب تقديرية بخلاف النصب فان وقف مثل هذا الاسم بالالف  
 فيكون الاعراب لفظيا واما المحلى اى الاعراب المحلى ففي المواضع  
 فقط احدهم الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب غير محلى اذ لو اشتغل  
 به لكان الاعراب تقديرية كما مررت بزيد فانه يحكم على محلى زيد

بالنصب

في بيان مقادير حركات الحروف  
 من حيث الارتفاع والخفض والشد واللين

بالنصب على المفعولية فلفظه مجرور ومحلته منصوب ولا محذور فيه  
 وكذا المحبتي ضرب زيد ومرت بزيد فزيد منوع المحل على الفاعلية في  
 الاول اى في المثال الاول فزيد مضاف اليه في اللفظ وفاعل في المحل  
 والتانيث في الثاني اى في المثال الثاني فزيد مجرور في اللفظ ومنوع  
 في المحل ايضا والثاني اى الموضع الثاني من المواضع المبنية اى المبنى  
 العارض وهو اى المبنى مطلقا اى حركته في اصطلاحهم نفي الضمير  
 استخدام ما اى لفظ كان حركته وسكونه لا يعامل اى حركته  
 وسكونه غير طارعا بل بخلاف المعرب فهو ما كان حركته وسكونه  
 طارعا يعامل اى بسببه وتسلط عليه والمبنى مطلقا على نوعين  
 مبنى الاصل وهو ما كان بناؤه بحسب الوضع هو الاصل في البناء  
 ومبنى العارض وهو ما كان بناؤه لعارض واصله في العارض  
 كاضافته الى الاصل فالاول اى النوع الاول وهو مبنى الاصل  
 اربعة استقرأ الحرف والماضي والامر بغير اللام عند البصريين  
 قيد للاخير فقط اذ لا خلاف بينهم في بناء الماضي والحرف واهل الكوفة  
 يجعلون الامر المذكور معربا مجزوما باللام المقدرة والجملة وجه  
 بنائها عدم تواردها في المقضية عليها والنوع الثاني وهو مبنى  
 العارض على نوعين ايضا لازم وغير لازم اى لازم البناء وغير  
 لازم البناء فاللازم ما لا ينفك عن البناء يعنى لا يستعمل معربا الا  
 اى حينئذ من الاحيان بل يستعمل مبنا ابدا وهو اى اللازم المضمرات

مبنى العارض



واسماء الاشارة كلها والموصولات وجب بناؤها مشا بهتها الحروف  
 في الاحتياج غير اتي واية فانها معربان للزوم اضافتهما واسماء الافعال  
 وانما بنيت لكون بعضها مشا بها للماضي وبعضها للامر بغير اللام في المعنى وقد  
 سبقت هذه البنيات في مباحثها وما اى اسم كان على وزن ففعال  
 حال لونه مصدراً كالفجار بمعنى المصدر الذي هو الفجور او الفجرة او صفة  
 نحو يا فساق بمعنى الصفة التي هي فاسقة او علماً للمؤنث نحو خذ امر  
 اسم امرأة عند اهل الحجاز قيد لقوله علماً وبنو تميم جعلوه معرباً غير  
 منصرف للعدل والعلية قيل انما بنيت هذه الثلاثة لمشا بهتها الافعال  
 الذي بمعنى الامر عدلاً وزنة اما المشابهة زنة فقط واما المشابهة عدلاً  
 فكما عدل نزال عن انزال للمبالغة عدل نجار عن الفجور او الفجرة وعدل  
 فساق عن فاسقة وخذام عن حاذمة انتهى والاصوات وهي كل  
 لفظ حكى به صوت كغاق حكى به صوت غراب كما يقال قال الغراب غاق  
 او صوت عطف على حكى به ليلها لم ينج مشددة او مخففة عندنا خة البعير  
 وانما بنيت لعدم التركيب وبعض المركبات لاكلها وهو اى البعض  
 المراد معنا كل كلمتين اى اسمين ليس احدهما عاملة في الاخرى  
 جعلتا اسماً واحداً فان كان الثانى صوتاً بنياً وكسر الثانى وفتح  
 الاول نحو سيبويه لقبه عمر بن عبد الرحمن قيل عمر بن قتيب لما رث  
 وقد اخذ العلم عن شيخه الخليل بن احمد البصري وهو على كعباً منه  
 واعلم الناس في النحو وامامهم فيه قيل في حقه كان النحو اوحى اليه

مع  
 بنى

ما سبقت مثله من قبله والمحق من بعده مركب من سيب وهو  
 التفتح في اللغة الفارسية وويه وهو الصوت بنى الاول لوقوعه  
 في الوسط وبنى الثانى لكونه صوتاً اجزى بحرى الاسماء المبنية  
 اما فتح الاول فللمخفة واما كسر الثانى فلانه اصل في تحرك الثانى وان لم  
 يكن الثانى صوتاً بنى الاول اى الاسم الاول لوقوعه في الوسط على الفتح  
 للمخفة ان كان آخره صحيحاً اى سالماً من الحروف العلة واعرب الثانى  
 اى الاسم الثانى نحو بعلبك اسم قلعة مركب من بعل وهو الضم وبك  
 وهو صاحب تلك القلعة وحضر موت اسم موضع حضر فيه موت هو  
 وعلى السكون عطف على الفتح ان كان آخره حرف علة لانها تتحمل الحركات  
 نحو معدى كرب واعرب الجزء الثانى في حال لونه غير منصرف للعلية والتكرير  
 على اللغة الفصيحة اى بناء الاول اما على الفتح او الكسر واعرب الثانى  
 ليس على الاطلاق بل على اللغة الفصيحة واما على اللغة الغير الفصيحة  
 فيها معربان وان لم يجعلوا عطف على جعلتا اسماً واحداً ولكن تضمنت  
 الثانى اى الاسم الثانى حرفاً عاطفة او جارة فان لم يكن الاول اى الكلمة  
 الاولى لفظاً اثنين بنياً اى الاسمان الاول لوقوع آخره في الوسط والثانى  
 لتضمنته الحرف على الفتح للمخفة ان كان آخرها حرفاً صحيحاً وعلى السكون  
 ان كان الاخر حرف علة نحو احد عشر في تركيب المذكور في الاصل احد  
 وعشر حذف الواو وركبا بنياً لامة مثال لما كان آخرها حرفاً  
 صحيحاً واحدى عشرة في تركيب المؤنث وثلاثة عشر في تركيب المذكور



وثلاث عشرة في تركيب المؤنث وحادي عشر وحادية عشر منتهيا  
 الى تسع عشر وتاسعة عشر كلهما مركبات تعدادية مبنية متضمنة  
 بمعنى الواو كما لا يخفى ونحوه جار بيت بيت والاصل بيت الى بيت  
 متى او بيتي وبية فحذف الجار او الواو والمفعول فانطلق للتخفيف وتل  
 بيت بيت فبنيا على الفتح كما مر وبين بين اصله بين وبينك او بين  
 وبين ذلك فحذف الواو والمضاف اليه تخفيفا وقيل بين بين وبينان  
 كان الاولى اي الكلمة الاولى من الكلمتين اللتين ركبت احدهما بالآخرى لفظا  
 اشتمل بينى التضمنة معنى الحرف واعرب الاول لعدم المانع من الاعراب  
 وحذف نونه لوقوعه في الوسط مع كونه مقتضى الانفصال والتركيب بنيا  
 نحو جاء في اثنا عشر رجلا وبعض الكتابات اي بعض ما يكتفى به المعنى  
 وهو ترك التصريح وهو اي بعض المراد منها لفظكم يكون للاستفهام اي  
 يكون للسؤال عن العدد فنصب ما بعده على التمييز مفعلا كتمييز وسط  
 العدد وهو احد عشر الى تسعة وتسعين وانما كان تمييزه كتمييزه للآ  
 يلزم التحكم وخير الامور اوسطها وطرفا هادئان نحوكم رجلا  
 والخبر اي يكون للخبر عن العدد بمعنى التكثير في العدد فيضاف الى  
 ما بعده جملا على رب حمل النقيض على النقيض لان رب للتقليل وقد  
 يكون للتكثير فيكون حمل النقيض على النقيض نحوكم رجل كرت رجل وجه  
 بنائه لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف والخبرية لشبهها بالاستفهام  
 وكذا اي لفظ كما موضوع للعدد ينصب ما بعده على التمييز لما مر وجه

نصب تمييزكم الاستفهامية من عدم لزوم التحكم نحو عندي كذا درهما  
 وجه بنيانه ان ذا في كذا من اسماء الاشارة وهي من المبنيات وقد سبق  
 وجه بنيانه وبقي بعد دخول الكاف عليه مبنيا لكونها كاللغة الواحدة  
 وكيت وزيت هما موضوعتان للحديث اي الامور الحادثة ويستعملان  
 يقال كيت وزيت زيت وجه بنائهما لوقوعهما موقع الجملة التي هي من  
 مبنى الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان كما ومن فان معنى من تضرب  
 اضرب بمعنى ان تضرب زيدا اضربه والاستفهام كايين والى وانما بنيت  
 لتضمنها معنى الحرف غير اى واية فانها معربان للزوم اضافتهما الى المفرد  
 وهي من خواص المعرب وبعض الظروف نحو امس مبنية على الكسر عند  
 اهل الحجاز ومعرب عند قديمي لتضمنة معنى حرف التعريف وقطبا بالفتح  
 والضم وضم الطاء بمعنى الدهر وعوض بفتح العين وسكون الواو  
 ومثلثة الآخر ظرف المستقبل المبنى يقال لا افعله عوض وجه بنائهما  
 لكون المضاف اليه محذوف متواليا قبل ومنذ ومنذ بمعنى اول المدة  
 للزمان الماضي وبنائهما للموافقة صورة لذي ومنذ من الظروف الجارية  
 واذا الزمان المستقبل ويدخل على الماضي والمستقبل ويتضمن معنى ان  
 الشرطية تضمنتا عارضا على شرف الزوال ويجيء لمجرد الظرفية وللمجرد  
 الاسمية مثل اذا يقوم زيد اي وقت قيام زيد وجه بنيانه مشاهرة  
 للغايات في حذف المضاف اليه فانه في الحقيقة مضاف الى مصدر ما دخله  
 وهو غير مذكور واذا للتعليل كاللام عند البعض وظرف زمان لكن مستعار



منه للتعليل عند بعض آخر ويجيء للاسمية بني لكون وضعها مثل وضع  
الحرف او لما مر في اذا ولما بمعنى حين يستعمل استعمال الشرط في بني مثل  
ان الشرطية ويجيء بمعنى الاول قد يكون تشبيه الفعل نحو لم لما لموا ومعنى  
للمزمان واتى واين للمكان وجه بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام  
وصرف الشرط وايمان للمزمان وكيف للسؤال ثم كيفية الشيء بني لتضمنها  
معنى حرف الاستفهام وحيث لظرف المكان قيل للمزمان وجه بناؤه ما مر  
في اذا واذا ولدى ولدن ولد بمعنى عند والكاف وعلى وعن الاسمية  
ثلاث احتترز بها عن الطرفية فانها من المبنى الاصل واتما بنيت  
هذه لكون وضعها كوضع الحرف وما لم يكن كذلك يحمل على ما كان كذلك  
وغير اللازم معنى من المبنى العارض وهو اربعة اقسام الاول ما  
عن الاضافة منوياً فيه المضاف اليه نحو قبل وتحت وقدام وخلف وراء  
وتسمى للجهاز الست واتما بنيت هذه للجهاز لتماثلها للحروف في الارجاء  
ولا غير مبتنى على الفهم عند اهل البصرة كقولهم وعند اهل الكوفة مبتنى على الفتح  
مثل لا ريب وليس غير مبتنى على الفهم لشبهه بالغايات في الابهام هذا  
عند الكبرياء واتما عنده فهو منصوب على انه خبر ليس واسمه مضمرة  
اي ليس شيء منه غير ذلك وحسب مبتنى على الفهم كالجهاز الست  
والان للمحال من الازمنة مبتنى على الفتح لتضمنه معنى الظرفية والثاني  
المنادى وهو ما يطلب اقباله حقيقة او حكما بحرف النداء المفعول للقرينة  
فانه مبتنى على ما يرفع به من الفهم والالف والواو اي يرفع بها في غير ظل

النداء والمراد بالمعز ما لا يكون مضافاً ولا مشابهاً به واتى بنى لوقوعه  
موقفاً للكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية لفظاً ومعنى لكنه  
ليس على الاطلاق بل ان لم يلحق باخره اي اخذ ذلك المنادى الفاعل  
هي من القوثة وهو استدعاء المظلوم احد الدفع ظلم الظالم عنه  
او الندبة اي الفها وهي التجمع والتخزن مثل يا حمر تاه ولا باوله لام  
الاستغاثة او التعجب نحو يا زيد مبتنى على الفهم ويا سليمان مبتنى على الالف  
ويا سلمون مبتنى على الواو لما مر وان كان المنادى مضافاً او مشابهاً  
اي بالمضاف او لكثرة ينصب بفعل مقدّم اي يعرب به لضعف المضاف  
بالكاف بسبب الاضافة اذ هي من خواص الاسم نحو يا عبد الله ويا خير  
من زيد الاول مثال للمضاف والثاني للمشابهة فعبداً الله وخبيراً منصوبان  
بفعل مقدّم وهو ادعوا ويا رجلاً مثال للندبة اي ادعوا رجلاً اي رجل  
من الرجال وان لحق باخره الف اي الف للاستغاثة او الندبة فالنوبي  
كما في حينئذ ويومئذ مبتنى على الفتح لاجل الالف اذ هي تقتضي فتح ما قبلها  
نحو يا زيد اه وان اتصل باوله لام يجب جرة اي جرة المنادى اي يعرب  
بالجر لانه لا لام يقتضي الجر والاعراب لضعف المشابهة نحو يا زيد  
بفتح اللام فزقاً بين لام المدعو اليه والمدعوله في مثل يا المظلوم بكر  
اللام معناه ادعوك لهذا المظلوم الضعيف المحتاج الى الاعانة  
لتظروا حاله وتعينوا آياه ويسمى هذا لام المستغاث اي المستغاث  
اذا كان بالكر والمستغاث اليه اذا كان بالفتح نحو يا الله للمسلمين



والبدل من المنادى المفرد المعرفة والمعطوف على ذلك المنادى الثاني  
عن اللام صفة المعطوف حكمه أي حكم كل واحد منها حكم المنادى من  
البناء على ما يرفع به أن لم يلحق بأخره الفذلا بأوله إذا بدل مقصود  
والبدل منه في حكم السقوط والداخل عليه داخل عليه حقيقة والمعطوف  
على المنادى منادى مستقل فيقدر عليه حرف النداء نحو يا رجل زيد  
مثال للبدل فهو مبتنى على التضم كيا رجل ويا زيدا وعمر مثال للمعطوف  
وهو في حكم يا عمرو فهو مبتنى كيا زيد وحرف النداء يا ينادى بها  
القريب والبعيد والتوسط وتيل وضعت لنداء البعيد ويناى  
بها القريب تنزيلا له منزلة البعيد وهي أم هذا الباب وأيا وهما  
للبعيد خاصة لكثرة حروفها وإي للتوسط وللخفة للاقرب لقلة  
حروفها ووا مختص بالندبة يقال واحسرتاه وافرقتاه والثالث  
اسم لا تأتي صفة الجنس إذا كان مفردا أي ليس مضافا ولا <sup>شبه</sup>  
تكررة متصلة بلا غير مكررة صفة لا تأتي بنى عند وجود هذه الشروط  
التضمنة معنى من نحو لا رجل في الدار معناه لا شيء رجل في الدار ليطابق  
السؤال إذا هو جواب لمن قال هل من رجل في الدار والرابع  
المضارع اتصل به نون جمع المؤنث أو نون التأكيد إذا سبب  
التنوين صار آخره كالوسط فبنى نحو يضر بن وتضر بن بنون الجمع  
وهل يضر بن وهل تضر بن بنون التأكيد وهذه اللفاظ كلها من  
الجهات الست التي هنا يجب بناؤها عند وجود شروطها وإن كان

بناؤها غير لازم وأما جائز البناء فالظروف المضافة إلى الجملة وإذا  
فإنها يجوز بناؤها إذا جملة وإذا مبتدأ فالظرف إذا أضيف اليها يجوز  
بناؤها لاكتساب البناء عنهما ولم يجب الاكتساب فلم يجب البناء  
على الفتح للتحفة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم  
فيوم المضاف إلى الجملة وهي يوم ينفع الصادقين مبتنى على الفتح  
جوازاً ويجوز إعرابه لكونه اسماً مستحقاً للإعراب وهو يومئذ  
فحين ويوم في حيث ويومئذ مبيان على الفتح جوازاً أيضاً لما  
وكذلك أي كالظروف المذكورة أنفاً مثل وغير مع ما وإن المحققون أن  
المشددة المكسورتين يعني أنهما مبيان جوازاً مع الاقتران بما  
وان وإن نحو مثل ما يقوم زيد ومثل أن يقوم ومثل أنك تقوم  
ويجوز إعرابها لكونها اسماً مستحقاً للإعراب واسم لا المكررة  
صفة لا اتصل بها المفرد المكرة صفات للاسم والفصل بينهما بالمضاف  
إليه وصفة غير مانع لكونه غير اجتنبي نحو لا حول ولا قوة إلا بالله  
فإنه يجوز بناؤها أي بناؤها اسمي لا المكررة على الفتح فإن لا فيهما  
لغى الجنس وقدم وجه بناء اسمه في غير المكررة وأما الفتح فلأنه  
ثم عطف على قوله ولا قوة على قوله لا حول أما عطف المفرد على المفرد  
أي لا حول ولا قوة موجود إلا بالله والمعنى لا حول عن المعصية ولا  
قوة على الطاعة الأبرارية الله تعالى وعنايته وأما عطف الجملة على الجملة  
أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله فحذف خبر الأولى بقرينة الثانية



ورفعها اي يجوز رفعها بالابتداء فانه جواب لقول قائل بغير الله  
حول وقوة فعلى رفعها ليكون الجواب مطابقاً للسؤال ويجوز فيه الامران  
المذكوران في بناءهما وفتحي الاول ونصب الثاني يعني بيني الاول  
على الفتح لان الاولى لنفي الجنس ويعرب الثاني بالنصب عطفاً على لفظ  
الاول على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفي فليس للبناء وجه  
ورفعه اي رفعاً ثانياً لما مر من ان لا زائدة كما في النصب فيكون معطوفاً  
على محل الاول مع فتح الاول ورفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس  
والعمل لغو للتكرير وفتحي الثاني لما في فتحي الاول وهذه المذكورات  
من الوجوه خمسة اوجه يجوز في امثاله اي يجوز وتجري هذه الاوجه  
في امثال الاحول والاقوة مثل لارجل ولا امرأة في الداروصة اسم لا  
المبني صفة للاسم وصفة اسمه المعرب معرب المفردة المتصلة صفتان  
للصفة به اي بالاسم اذ الصفة المضافة والمنفصلة عنه معربتان  
نحو لارجل حسن الوجه ولا غلام فيها ظريف فانه يجوز بناؤها اي  
بناء الصفة تبعية موصوفها على الفتح للمخفة نحو لارجل ظريف  
بالفتح واعرابها اي يجوز اعرابها رفعاً حملاً على عمله البعيد وهو الرفع  
على الابتدائية ونصباً حملاً على لفظه او محل القريب وهو النصب  
على الاستمية بلا نحو لارجل ظريف وظرفياً بالرفع والنصب  
للحمد لله على انعامه وافضاله • والصلوة على خاتم النبيين ورسوله  
وعلى اله وازواجه واتباعه • والتابعين لهم من الائمة الخفية والبراهمة

وقد صار الفراغ والاختتام • عن تسويد هذه الاوراق والارقام  
في سنة اثنين ومائة بعد الف عام • من الهجرة النبوية في اواسط محرم الحرام  
وقد اتفق الاقام بفتح بلغراد • ورفع المهور والغوم عن رؤوس العباد  
فانهزم الاعداء والكفار ففرقوا عن البلاد • اللهم اجعلهم مثل هذا اليوم اتقاد  
كل ذلك ليس الا بيمين دولة السلطان العظيم • خليفة الله في العالم  
حامي بلاد اهل الايمان • ماضي اثار الكفر والطغيان  
والسلطان بن السلطان • السلطان سليمان خان  
ابن ابراهيم خان • لازال حافظاً للبلاد  
وناصراً للمعبود • الى الحشر والتناذر  
بالبقي واله الامجاد • ونحسن اقبال اصف الابرار  
ومرض عنان عنايته • نحو حامية الاسلام  
ملكاء القراء العظام • وسند العلماء الفخام  
الامير الاكرم المكرم • والوزير الاعظم المعظم  
معين الخلق معين الخلق • سمي حضرت محمد المصطفى  
وناصر شرعية الرسول للجبتي • ابد الله دولته باوتاد الدوام  
وعمره الى قيام الساعة وساعة القيمة • اللهم اجعل دعاءنا سريع الاجابة  
فان ادعية الضعفاء لديك مستجابة  
تمت الكتاب بعون الوهاب • تمام سند ابن كتاب در وقت  
روزال ودر يوم سشنبه ودر ماه  
ورد رسم هزار وصد وده







14-















المقديين وحاصل افكار المتأخرين مع توقير رغبات المحققين على علم  
 هذا المختصر وتحصيله واستداد اعناقهم بحله وتفضيله فاروت ان  
 اشرح شرحا كافيا لذوي الالباب هدية مني الى الخدم والمعلم  
 من الطلاب اللهم اجعله في الدارين مسعودا وابعه مع تطويل  
 عمره مقام محمود اعني به السلطان ابن السلطان السلطان مصطفى بن  
 السلطان سليمان خان انا امول يا مجيب الدعوات اغفره ولوالديه  
 في يوم العرصات واشغل لاجداره اذا انتبه النيام وامرئيله  
 الى يوم القيام رحم الله لمن قال امين يا معطي المرام وابتداء  
 هذه الاوراق في قصبة بركي الذي هو لا يق بالافتخار كما هو  
 المختار عند الابرار وكجته تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها  
 ابدا فمنع عجب الدار وختمتها في بيلق جوقه الذي هو مثال  
 جنة النعيم وبلدة طيبة ومقام كريم ان هذا هو الفوز العظيم  
 ولا يكذب به الا كل معتد اثم حماها الله عن الافات الى يوم  
 القيام وحفظ اهلها عن النكبات الى حشر النيام وساءت  
 من الاذكياء المتحلين بحلى الانصاف المتحلين عن رذالة  
 البغي والاعتساف اذا وقفوا على العشرة والمخلل وعلى  
 الهفوة والذل ان يطلعوا ما يراه من الخطاء والمخلل او يعفوا  
 عما يلزمه عادة من التورم والعزل فان ترك الاساءة من  
 اخوان الزمان نهاية ما يتمنى من الاحسان ورجوت

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 توجهنا الى جنابك وقصدنا نحو بابك يا غافر الذنوب  
 وباسر العيوب واعتصمنا بحولك وتمسكنا بحبلك يا  
 فايض الجود ويا واجب الجود وصلينا على نبيك وسلمنا  
 على صفيك يا مبدئ الموجود ويا معطي المقصود وعلى  
 حبيبك واصحابه طيبك يا مقلب القلوب ويا منجي الكروب  
 فيقول العبد الذليل يحيى بن نصوح بن اسرائيل غفر الله العزير الجليل  
 بالثنا الكليل والحمد العليل اعلموا يا معاشرة طلاب اليقين  
 سلام عليكم لا ينبغي لجاهل ان اقصى معارج كمال الانسان على  
 ما اطبق عليه ابتداء كل زمان هو التحلي باصناف العلوم وانواع العرفان  
 والاحاطة بما فيها من النكت بالانقان والنحو من بينها محتوي على  
 اسباب النجاح ومنطوق على قواعد الفلاح وموضح الخطاء من الضوا  
 ومميز الشراب من الشراب لكن مختصر العوامل مخزن اسرار

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم



من الله ان يعصني في الدارين عن الانكاد ويجعل التوفيق ليقي  
 والتقوى زادي فانه خير زاد انه قادر على كل ما اراد ولا مانع  
 لما اراد ولا اراد من هذا الله فهو المهد ومن يظلمه فانه من هاد  
 قال الشيخ فاضل الزمان تغد الله بالرحمة والرضوان سلوكا  
 على طريق المتقدمين واقداء بالكتاب المبين وعلا بستره رسول  
 الامين بسم الله الباء للاستعانة متعلقة بمحذوف تقدير  
 بسم الله اقراء لان الذي يتلوه مقرو وكذا لك يضمر كل فاعل ما  
 يجعل التسمية مبداء له وتقديم المفعول ههنا اوقع كما في اباك  
 فبعد لانه اهروادل على الاختصاص وادخل في العظيم واو  
 للوجود وقيل للمصاحبة فالمعنى تبركا باسم الله اقراء وانما  
 كسرت ومن حق الحروف المفردة ان تفتح لان الاصل في البناء  
 يستم بناء الحروف هو التكون الخفية ولما تعذر ذلك في حرف  
 المعاني المبنية على حرف واحد لرفضهم الابتداء بالتاكين كان من  
 حقها ان تبني على الفتح لكونها اخت السكون لاختصاصها  
 بلزوم الحرفية والجبر واستغاثة من التسمو عند البصريين  
 لانه رفعة للسمي وشعاده واصله سمو حذف الواو على  
 غير القياس وبني اوله على التكون وادخل عليه مبداء بهزة اول  
 لان من دأبهم ان يبدأوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن و  
 من السمة عند الكوفيين واصله واسم حذفت الواو

وعرفت عن همة الوصل والاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمي  
 وان اريد به ذات الشيء فهو المسمي لكن لم يستشعر بهذا المعنى  
 وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه  
 ذاته تعالى وصفاته عن النقايس يجب تنزيه الالفاظ للوضوح  
 لها عن الرقت وسوء الادب او الاسم فيه محم وان اريد به الصفة  
 كما هو رأي ابي الحسن الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده  
 ابي ما هو نفس المسمي والى ما هو غيره والى ما ليس هو لا غيره  
 وانما قال بسم الله ولم يقل بالله للفرق بين اليمين واليمين ولو كتبت  
 الالف على ما هو وضع لخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها  
 وقيل تخفيها للابتداء وقيل تميزا من السين وطولت السين  
 اشارة الى انها سمة لما بعدها من الفعل والقول قل او كثر والله علم  
 لذات واجب الوجود عند الاكثرين لان الصفات لا بد لها من صوف بحر  
 عليه وسائر اسماء الله صفات بالاتفاق فلو جعلتها كلها صفات بقيت  
 غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال وقيل انه وصف لان ذاته تعالى  
 من حيث هي غير مقولة فلا يمكن وضع اللفظ لها واجيب بان لا يمنع في  
 الله ان يشرف بعض المقربين من عباد به جعله عارفا بحقيقة ذاته  
 فلا يمنع وضع اللفظ لها وقيل انه علم لذاته تعالى متصفا بالصفات  
 لا من حيث هي وقيل انه وصف لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره  
 صار كالعلم وهو الاظهر واصله انه غدت الهمة تخفيفا وعوضا عنها الالف



واللام وادخلت اللام في اللام في اللفظ بالجنسية دون الخط لكونها  
في كلمتين وحذفت الالف بين العين واللام من الخط لئلا يكون على  
صورة التثنية واستفاد من الالف بالفتح بمعنى عبد ومنه تأوله واستأله  
وقيل من الالف بالكسر اذا تحيرت العقول فتحيرت معرفته وقيل اصلها  
بالسريانية فعوب بحذف الالف وادخال الالف واللام عليه وقيل  
ليس له اشتقاق وهو اختيار ابي حنيفة والحليل واكثر الاصوليين  
الرحمن حذفت الالف الزائدة بعد اللام من الخط للتحفة في الكتابة الرحيم  
وهو اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من  
علم والرحمة في اللزعة رقة القلب والعطاء يقضي الفضل والاحسان  
واسماء الله تعالى اما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادئ  
التي تكون انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان ريادة البناء تدل على  
زيادة المعنى كما في قطع وقطع وذلك انما يؤخذ تارة باعتبار الكمية واخرى  
باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه يعلم المؤمن والكافر والرحيم  
الاخرة لانه يختص بالمؤمن على الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا  
لان النعم الاخرية كلها جسام واما النعم الدنيوية فهي لينة وحفيرة  
واما قدّم الرحمن وحق الابلق التأخير لتقدم رحمة الدنيا اولاً لانه صار كالعلم  
من حيث انه لا يوصف به غيره واما قولهم في مسليمة الكذاب رحمان اليما  
فمن تعنتهم في كفرهم ولذا خالفوا اللفظ والشرع واعلم ان الرحيم عزى  
بالاشتقاق وكذلك الرحمن عند الجمهور وقيل غير عربي لانه قريباً لما سمعوا

الرحمن قالوا وما الرحمن وقيل هو غيري استعمال في العربية الحمد وهو  
على ما اصطلمه الاكثرون الوصف بالجميل اختيارياً كان او غيره على الفعل  
للجميل الاختيارى قصداً ومطلقاً وقوله تعالى عسى ان يعفك ربك عما محمداً  
محول على الوصف المجازي كالكتاب الكريم اما بحث الحمد فقد تركته بالبعد لا شهارة  
تحويلاً في اواخر التشرح بحيث يعطى بحسب الى بلاء البلوغ لله واللام فيه  
للاختصاص قيل هو مستفادة من التعريف قيل منها معاً ومعنى اختصاص  
الحمد لذاته مع اختصاصه له بصفاته الذاتية التي ليست غيره وان لم تكن  
عنه ثم تلك الصفات اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء  
الاختبار بالحدوث بناءً على جواز قصد استمراره لا وابدوا لا يتقدم على  
الانزال بالذات قيل هذا ليس بشيء لانه مخالف لمذهب المتكلمين لانهم  
لا يقولون بالتقدم الذاتي قال في باب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه  
يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق  
والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل رب العالمين الرب في الاصل  
بمعنى التبرية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئاً فشيئاً ثم وصف للمبالغة  
كالعدل قيل هو نعت من ربه يربته فصورته كقولكم نعم نعم فهو نعم ثم  
يسمى به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربته والعالم اسم لما يعلم به كالحق ثم  
ثم غلب فيما يعلم به القانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض فانها  
لا مكانها وافترقا رها الى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده قيل لما فسر  
العالم بمجموع الموجودات ولا شك ان مجموع الموجودات لا يتعدد



فلم يجمع العالم واجيب ان كل جنس من اجناس الموجودات يسمى  
بالعالم يقال عالم الاجسام وعالم الاحراض وعالم الحيوانات الى غير ذلك  
سواء كان ذلك القول بالحقيقة او بالمجاز يجمع ليشمل الكل ولو افرده منكر  
لفهم واحد من تلك الاجناس ولو افرده معترفا باللام لزم ان توهم ان  
القصد الى استغراق افراد ذلك الواحد او الى الحقيقة اي القدر المشترك  
بين الاجناس ولو جمع منكر لم يتعين الشمول لتلك الاجناس للاختلاف  
في استغراق الجمع المنكر فلما جمع معترفا واشترط بصفة الجمع الى تعدد الاجناس  
واستغراق افرادها بالتحريف زال التوهم بلا شبهة والصلوة هي  
من الله تعالى الرحمة وانما ذكر الدعاء مع على لمقتضى معنى النزول اي الصلوة  
نازلة من علو جنابه تعالى على محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم  
بن عبد المطلب بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب  
بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن  
مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن ادى بن ادى بن الياس بن ادم بن  
بن سلومان بن بنت بن حمل بن قيدر بن اسما عيل بن ابراهيم بن تارح  
بن ناحور بن شاروخ بن ارفخا بن قايح بن غابر بن شالخ  
بن قينان بن ارفخشذ بن سام بن نوح بن ملال بن شوش  
بن اخنوخ وهو ادريس عم بن مهلايل بن قينان بن انوش بن  
شيث بن آدم عليه السلام ومحمد في الاصل البليغ في كونه محمدا ثم صار  
على لقادة الانبياء عليهم السلام لبثت هذا المعنى في ذاته عليه السلام

وقد يجعل على غيره تبركا وتيمنا باسمه وعلى الله وفي الصالح آل الرجل  
اهله وعياله والله ايضا اتباعه والمراد به ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب  
ومن ههنا قيل كلما ذكر الال وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني  
المعنى الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته عليه السلام لكن الحق  
ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون بدليل ان القصد  
من ذكر الال هنا تعظيم الدعاء امتثال لقوله عليه السلام اذ اهلستم على فمضوا  
واما ذكر الاصحاب مع تقدم الال اعني الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم  
لاجل التعظيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والارواح واصحابه جميعا  
وهو جمع صاحب وهو كل مؤمن يصحبه عليه السلام وكو ساعه عندهم هو  
اهل الحديث وقيل وطالت صحبه وقيل وروى عنه الحديث اجمعين  
تأكيد معنوي للاول وانما اتى دفعا لظن السامع بجوزا في شمول  
المتبوع لافراد ما كانت سعادت الدارين منسوبة بحرفة الاحكام الشرعية  
والعمل بها وكان اخذها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ووصولها اليه من  
جهة الله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين صار الصلوة عليه  
اصالة وعليهم تبعات روادف حمده تعالى جرم ارفدها واعلم  
ان الصلوة على غير الانبياء جائزة على سبيل التبع وانما على سبيل الاصالة  
فكرهه وقيل حرام وانما قوله عليه السلام اللهم صل على ابي اوفى  
فتما خضع به النبي صلى الله عليه وسلم او محمول بمعنى الدعاء لا بمعنى التعظيم اذ الصلوة  
بمعنى التعظيم لا يقال لغيره وانما اذا كانت بمعنى الدعاء فيقال وانما السلام



فقل هو بمعنى الضلوع فلا يستعمل في غير الانبياء عاصالة فلا يقال على  
 عليه السلام ويستحب الترضي للضميمة والترقم للتابعين ومن بعدهم  
 من العلماء والعباد وسائر الخيار واما اذا ذكر من اختلف نبوة كذا  
 القرنين فالارجح ان يقال رضى الله تعالى عنه وبعد اى بعد محمد اللدخ والضلوع  
 على محمد واله واصحابه اجمعين فان العوامل جمع عامل منقول من الوضعية  
 الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كماله يجمع التابع على توابع  
 وهو اعني العامل مابه يتقوم المعنى المقضي للاعراب في النحو وهو في اللغة  
 يجمع على الفصد والمثل والجرية والمقدار والتوابع يستعملها قول الشاعر  
 بخونا خودارك يا حبيبي لقينا بخو العباس رقيبى وجدنا هرجا عانجو  
 فنوملنا بخوس شراب وفي عرف النخاة وهو علم يعرف بها  
 احوال التراكب العربية من حيث الاعراب والبناء والاعراف وعلوم  
 على ما لغة الشيخ وهو في اللغة المتين بعد الكهولة وفي العرف من اتفق  
 بالفضائل والراد همنا الوقتي الامام وهو اسم لمن يؤتم به كالكتاب  
 عبد القاهر بن عبد الرحمن اعلم ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم ضا الى  
 علم اخر فيجوز التنوين من العلم الموصوف ان وجد وكذا يجوز الضا الى  
 خطأ اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا عنه فلا يجوز شي من هذا كقوله  
 وقالت اليهود عزير ابن الله الاية بتووين عذير واشبات الانو خطأ  
 في ابن وكذلك لا يجوز ان اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة لغير  
 نحو هذا زيد ابن اخي وهذا رجل ابن زيد للرجائي قبل ان الجرحان

اسم قبة

اسم قبة في ولاية استر آباد ووجدت في بعض الكتب ان خوارزم  
 مملكة معروفة على جميعون فيها مدن كثيرة ككاث وصو ونحوها  
 وللجرجاني منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها اركننج وهي  
 التي قد اشتهرت الان بخوارزم في خراسان بلدة اسمها ايضا جرجا  
 بنامه يزيد بن مصلح رحمه الله اى انعامه به نازل من علوجابه  
 ثم عليه اى الشيخ للرجائي مائة عامل وهذا التمييز مستغنى عنه  
 فانهم واما قال فان العوامل على ما لغة الشيخ مائة عامل لان كون  
 العوامل مائة ليس باتفاق بل اختلفوا في بعضها قال بنو تميم ان ما  
 المشتهرين ليس لا يعلمون وعند اهل الحجاز يعلمون وبه ورد القرآن  
 كقوله ما هذا بشر او قال الاكثر وان العامل في المفعول معه  
 ليس بواو بل الفعل ومعناه بواسطة الواو وجعل صاحب المفتاح  
 المفعول معه موضع من مفعول الفعل في موضع اخر من مفعول الواو  
 لكن قيد بقوله على ما ذكر في المائة والشيخ عبد القاهر عده الواو عاملا  
 في المائة مع انه ذهب ان العامل هو الفعل بواسطة الواو في اكثر  
 مصنفاته وهي اى العوامل تنقسم الى قسمين قسم الشئ وما يكون  
 مندرجا تحته واخص منه والتقسيم هو ضم قيود متخالفه الى الكل  
 ليحصل بانظام كل قيد قسم لفظية اى منسوبة الى اللفظ ومعنوية  
 اى منسوبة الى المعنى والعلم ان المراد من النوب الخاص ومن المنسوب  
 اليه العام كما في المنى والاشتي فلا يلزم انقسام الشئ الى نفسه



فالتفطية اي ان انقسمت العوامل الى لفظية ومعنوية فالتفطية  
الكائنة منها اي من العوامل تنقسم ايضا الى قسم سماعية وهي في العرف  
ما لم يذكر فيها قاعدة كلية تشتمل على جزئياتها بل يقال هذا يعمل كذا وليس  
لذا ان تتجاوز انت عما سمعت من العرب مثلا قولنا الباء تجز ولم  
تجزر ولي تنصب منحصر فيما سمع من العرب قيل فيه نظرا ان يصح ان يقال  
كل فعل من الافعال الناقصة فهو يرفع الاسم وينصب المفعول وكذا كل فعل  
من افعال القلوب تنصب الاسمين مع ان المصنف عددهم من السماعية  
وقياسية وهي خلاف السماعية مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم  
الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية  
وتنصب اسما اخر على المفعولية قيا من مطرد فلذا ان تجزى هذا الحكم  
في كل فعل سواء سمع من العرب او لا فالسماعية اي ان انقسمت اللفظية  
الى سماعية وقياسية فالسماعية الكائنة منها اي من اللفظية احد  
وتسعون عاملا والقياسية الكائنة منها سبعة عوامل قوله والمعنوية  
الكائنة منها اي من العوامل عدد ان معطوف على قوله فالتفطية منها  
تنقسم فالجملة اي ان انقسم كل واحد منها الى عدد معلوم مفصلا  
فالجملة المذكورة مائة عامل والسماعية الكائنة منها اي من اللفظية  
تتفرع على ثلثة عشر نوعا النوع الاول منها حروف تجز الاسم مطلقا  
سواء كان اسما صريحا نحو مرت بزيد او كان في تاويل الاسم كقولك  
وصافت عليهم الارض بما رحبت فقط اي اذا جررت الاسم بهذه الحروف

مطل النوع الاول حروف تجز

فانته من رفع الاسم ونصبه بها وعن جر الفعل والحرف وهي سبعة عشر  
حرفا احدها كلمة الباء ذكرها باسمها لوجوده قوله من حروف الجر  
التي وضعت للاضمار بفعل او معناه الى ما يليه من الاسم صفة موصلة  
لها وانما سميت حروف الجر لان اثرها في عملها بالجر ولها اي كلمة الباء وهو  
يذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف اي يذكر باعتبار الحرفية ويؤنث باعتبار الكلمة  
معان الاول منها لا لصاق اي لصوق امر الى مجرور الباء حقيقة او مجازا  
اما الحقيقة نحو به داء اي التصق به واما المجاز مثاله نحو مرت بزيد  
اي بفتحة الهزة وسكون الباء حرف يفتر به كل منهما من المفرد والجملة  
بمعنى يعني عند الجهور وحرف عطف عند التكاكي فيكون ما بعده من  
التوابع في المذهبين التصق مروى بوضع يقرب منه زيد والثاني  
منها للاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بجروره وقد  
عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال النسوبة الى  
المتكلم لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها  
نحو كتبت بالقلم اي استعنت في الكتابة بالقلم والثالث منها للمصاحبة  
اي بمعنى مع نحو خرج زيد بعشيرة اي بقبيلته اي خرج زيد بصحبة عشيرة  
ومعناه مصاحبة العشيرة واشتركا مع زيد في الخروج ولا يلزم ان  
يكون العشيرة حال الخروج ملتصقا بها فاللصاق يستلزم المصاحبة  
من غير عكس قيل الفرق بين الباء وبين مع ان مع لاشار المصاحبة  
ابتداء الباء لاستدانتها والرابع للمقابلة اي افادة وقوح مجرور



في مقابلة شئ نحو بعت هذا الشئ بهذا الشئ ولما من التعدية اي  
 جعل الفعل لازما متعديا بتضمين معنى التصيير بادخال الباء على فاعله  
 نحو ذهبت بزيد فان معنى ذهب زيد صار ذاهبا ومعنى ذهبت  
 بزيد صيرته ذاهبا وكذا معنى مررت بزيد اذا كان للتعدية جعلته  
 مارا واما اذا كان للالصاق فمعناه ما مر فالتعدية بهذا المعنى محقة  
 بالباء ومغايرة لسائر معناه واما التعدية بمعنى اتصال الفعل الى مفعوله  
 بواسطة حرف من حروف الجر فتضم الباء بل يجمع معنى الحروف للجرارة  
 سواء فيها الاختصاص لها بمعنى دون معنى وبحرف دون حرف  
 والسادس للظرفية اي ظرفية مدخوله شئ نحو جلست بالمسجد  
 اي في المسجد والسابع الفصاحة او التاكيد وتحسين اللفظ بحسب اقتضاء  
 المقام زائدة في الجرام في الاستفهام سهل لامطلقا نحو هل زيد قائم فلا يقال  
 اريد قائم وفي النفي ليس نحو ليس زيد براكب وبالا المشبهتين ليس  
 نحو ما زيد براكب فهي تزداد في هذه الصورة قياسا وفي غيره افي غير  
 الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو هل زيد  
 زيد والقي بيده اي حبك زيد والقي بيده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام  
 والقي نحو حبك بزيد اي حبك زيد والثامن للتعدية بالفاء  
 نحو باي واتي اي فداي ابني واتي بتخفيف الدال او تشديدها  
 اي واتي وعلى كل التعديين لا يكون الباء زائدة اذ الباء على تقدير  
 الاول تدل على متعلق حال كونها غير مذكورة وهي ان حذفت لم يستمر

المعنى وعلى تقدير الثاني حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت  
 لا استفراق للجنس نحو ما ريت من رجل واعلم ان الباء قد يحذف للبدل  
 نحو اعتصمت بهذا الثوب خيرا منه وللجريد نحو لغيت بزيد مجرا و  
 للتقليل كقوله انكم ظلمتم انفسكم بالتخاذل والعجل ومعنى عن كقوله في يوم  
 تشقق السماء بالغمام ومعنى على كقوله في ومنهم من ان تأمنه بدنيار  
 لا يؤدة اليك وجعل الاغضش مررت به منه ومعنى من التبعية  
 نحو شربت بماء النهر وهو متراى بعض ماء النهر وبهذا استدلال  
 الشافعي في مسح بعض الرأس في قوله يا فاسحوا برؤسكم واتوا  
 من حروف الجر كلمة من بالكرز كرها على سبيل ذكرها على سبيل الحكاية  
 لانها ليس لها اسم خاصة يعتبر به عنها ولها معان ايضا اي ارض  
 ايضا اي عاد الحكم السابق في الباء عوطا احدها ابتداء الغاية والراد  
 بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية  
 وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد  
 بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من مكان  
 نحو سرت من البصرة او من زمان نحو صحت من يوم الجمعة هذا عند  
 الكوفيين واما عند البصريين لا يحذف في الزمان وعلا من الابتداء  
 صحة ايراد الي او ما يفيد فاندتها في مقابلهتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة  
 ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان اعوذ بالله التحي الى بهي  
 ابتداء سري من البصرة ويعرف المعنى الاول من بوضوح



الابتداء في موضعه اي في الكلام الذي ذكر فيه من سواء حذف  
بعد ذكر مدلولها نحو مبتداء سيري البصرة او لم تحذف كما ترى  
تفسير المصنف لكن لم اعرف وجه تخصيص هذا البيان بمردود  
الباء وهو الانسب والثاني من المعاني التي هي لمن تبين الجنس  
اي اظهر المقصود من امرهم مثال كقوله عن الله والمثل والشرك  
والنظير والاكل والولد وغيرهما لا يليق به فاجتنبوا الرجس العذر  
اي اذا حرمت عليكم ما يلى تحريم وهو ما حرمتها لعارض كالنية والخمرة  
فاجتنبوا الرجس من الاوثان كما يجتنب الانجاس فان الرجس قد  
يكون من الاوثان وغيرهما فلما قيل من الاوثان اي الذي هو الاوثان  
تبين ما هو المراد قيل ان الفرق بين الوثن والضم ان الوثن  
ما كان له جثة من خشب او حجر او فضة والضم الصورة بلا جثة  
ومنهم من جعل الوثن صنما او مثاله كقوله عندى خاتم بفتح  
الخاء المجرى من فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وغيره ولما  
قيل من فضة اي الذي هو فضة تبين المراد وانما لم يكتفى بمثال  
واحد كما هو الكثرة عادة توضحا ويعرف المعنى الثاني لمن بصفة  
وضع كلمة الذي مكانه بعد حذفه كما ترى فيكون المبتدأ كالصفة  
لما قبلها بواسطة الذي والثالث من المعاني لمن التبعية نحو  
شربت من النهر فيكون للنهر وفتحها اي بعض النهر واخذت  
من الدراهم جمع درهم وهو فارسي معرب وكسر الهاء لغة فيه

وربما قالوا درهم وجمع الدرهم درهم وجمع الدرهم درهم  
اي بعض الدراهم والمعنى الرابع لمن بمعنى في اي الظرفية كقوله  
اذا نودي بعض المؤمنين وقيل اذا اذن الوقت للصلوة من  
يوم الجمعة يسكون اليهم وضمها اي في يوم الجمعة والاولى ان يقال  
الرابع الظرفية لان نفي معاني كثيرة لا يعلم ولا بها المراد قال ايضا  
ان من هنا بيان لا اذا لم يكون من تبين الجنس والخامس التأكيد  
زائدة في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد اي ما جاءني  
احد وانما زيد لتأكيد معنى النفي استغراقا خلافا للكو فيين والا  
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا نحو قد كان من مطر  
قيل ان من فيه وشبهه للتبعية او البيان اي قد كان بعض  
مطر او شيء من مطر وانما مثل بنحو ما جاءني من احد دون  
ما جاءني من رجل لان من هنا ليست بزيادة محضة حيث افاد  
لا استغراق بخلاف ما جاءني من احد فان من زائدة زيدت  
لتأكيد معنى استغراق النفي ويعرف زائدة المعنى الخامس لمن  
بانها اي كلمة من لو اسقطت لم يخل بفتح الخاء المجرى اي لم  
المعنى الاصل وانما قيدناه بالاصلي اشارة الى ان فوات ما  
يفيد الزايد من التوكيد غير قاصح في كونه زايدا ولم اعرف  
وجه تخصيص هذا بيان بمردود الباء وهو انسب ايضا  
واعلم ان من يعي لمعان اخرا لا ول البديل كقوله يا ارضينم بالحياة



الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة والثاني تعليل لقوله تعالى متى  
 خطيأتم اغرقوا أي لاجل خطيأهم والثالث التجريد نحو لقيت من  
 زيد اسداً أي لقيت زيدا وهو اسد كأنه جرد عن الصفات غير صفته  
 الاسدية قال الرمثي أن من التجريدية بياينة وقال البعض  
 التجريدية والرابع بمعنى على قوله تعالى ونضرباً من القوم أي على القوم  
 والخامس من القسم نحو من ربي ما فعلت والسادس الانتهاء  
 نحو قرب منه أي إليه والسابع الفصل كقوله تعالى يعلم المفسدون  
 المصلح والناس بمعنى الباء كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي  
 والثالث من حروف الجر كقوله تعالى ولها معيان أحدها انتهاء  
 النغاية غالباً أما في المكان نحو سرت إلى الكوفة أي انتهاء سري  
 إلى الكوفة وأما في الزمان نحو أتموا الصيام إلى الليل بلا خلاف  
 أعلم أن الخصوصية في إلى أربعة مزا هي الأول دخول ما بعد  
 في ما قبلها الآخر أن الثاني عدم الدخول الآخر أن الثالث  
 الاشتراك والرابع الدخول أن كان ما بعدها من جنس ما قبلها  
 وعدمه أن لم يكن والثاني بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى يا قوم اتقوا  
 ربكم من الشرك وآمنوا به ثم تروا إليه أي إلى الله من ذنوبكم  
 يرسل السماء أي المطر عليكم مدراراً أي تتابعاً كلما احتاجوا  
 إليها ويزدكم قوة منصوب على التمييز بمعنى المفعول عن الجملة  
 أو على المفعولية ليزدكم أي مع قوتكم أي يضاعف قوتكم

قيل أراد بقوله قوة الله وقيل الخصب وقيل العزة بكثرة المال والولد  
 وقيل بولد الولد أو صحة الجسم مع طول العمر أو القوة في إيمانكم إلى قوة  
 في إيمانكم وكقوله تعالى وآتوا البيا أي أعطوا البيا أي أموالهم وقت  
 استحقاقهم ولا تبدلوا الخبيث أي المال الحرام بالطيب أي بالمال  
 الحلال ولا تأكلوا أموالهم أي البيا أي أموالكم أي مع أموالكم لقوله  
 المبالاة بما لا يحل لكم قيل أن إلى هنا لا انتهاء فإن قوله تعالى إلى أموالكم في  
 موضع الحال أي لا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم وما شبه ذلك  
 من قوله تعالى من انفار إلى الله أي مع الله وقوله تعالى وإذا خلوا  
 إلى شياطينهم وقوله تعالى إلى المرافق وغيرها قيل عليه أن كون إلى بمعنى  
 مع ليس بتحقيق والآية أن يقال جئت إلى زيد كما يقال جئت  
 مع زيد وهو مما لم يقل به أحد وأعلم أن إلى تجيء بمعنى في ذكره صاحب  
 الهادي كقوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيمة أي في يوم القيمة وذكر الحديث  
 أنها تجيء للتبيين في قوله تعالى رب استجب لي أي استجب لي بما تدعوني  
 إليه أي تبتغي فاعلية مضمونها في تفضيل يحب وتجي بمعنى اللام كقوله  
 والامر إليك كما تجيء اللام معها كقوله تعالى الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 وقد تجيء بمعنى من كقوله فلا يروى إلى أي متى وتجي بمعنى عند  
 كقول الراعي فقد سارت إلى الفوايا أي عندي وتجي لفظه إلى واحداً  
 كالألاء وهي التعم والترابع كلمة في ولها معيان أيضاً أحدها الظرفية  
 في الزمان والمكان وهي كون الشيء محلاً لوقوع الشيء حقيقة



او مجازاً وتعريف المص لا يخلو عن تعسف وهي حلول الشيء  
في غيره حقيقة الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا  
ثبت او بمعنى مفعول من حققته اي اثبتته ثم نقل الى الكلمة الثابتة  
او المشتبة في مكانها الاصل والثناء فيها للتقليل من الوصفية الى الائمة  
او مجازاً والمجاز في الاصل مفعول من جاز المكان اذا اعداه ثم نقل  
الى الكلمة للجائزة اي المتعدية عن مكانها الاصل اما الحقيقي نحو الماء  
في الكوز والمال في الكيس بالكسر واحد اكياء من الورا هم وخصمت  
في اليوم واما المجازي نحو النجاة في الصدق لان النجاة في الحقيقة  
من عند الله تعالى واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعماله في  
معناه الموضوع له واما مجاز ان استعماله في غيره والمجاز ينقسم  
الى قسمين احدهما ما يستعمل فيه لعلاقة بينهما وهو اما مجاز  
مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كان العلاقة  
هي المشابهة والثاني ما يستعمل فيه للعلاقة بينهما وهو مجاز  
مرتب ثم اعلم ان المجاز ينقسم الى قسمين ايضا عقلي ولفظي  
العقلي هو اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له مثلاً  
عنوانت الربيع البقل فان ابنت والربيع استعمال كل واحد  
منها في المعنى الموضوع له لكن ابنت اسند الى الربيع مجازاً لانه  
الانبات في الحقيقة مسند الى الله تعالى واما سمي هذا الاسناد  
عقلي لان الحاكم بذلك هو العقل دون الوضع والمجاز اللفظي

هو الكلمة في غير ما وضع له كالاسد اذا استعمل في الرجل الشجاع  
وانما سمي هذا المجاز اللفظي لان الحكم بذلك هو الوضع دون العقل  
فالمجاز فيما نحن فيه من العقلي دون اللفظي لان النجاة والصدق  
استعمل كل منهما في المعنى الموضوع له وعلم من هذا التقرير الحقيقة  
العقلية نحو انبت الله البقل والحقيقة اللفظية كالاسد اذا استعمل  
في الحيوان المفترس كما ان الهلاك في الكذب اي هو مثل الشيء  
الذي هو كون الهلاك في الكذب والمعنى الثاني لكلمة في بمعنى على وهو  
فليل في الاستعمال كقوله فلا قطع ايديكم اي اذا انتم لموسى  
قبل ان اذن لكم فلا قطع ايديكم وارجلكم من خلاف ولا اصل لكم  
في جذوع النخل وهي الجمع للجمع اي على جذوع النخل قال صاحب  
المفصل ان جعلها في الآية بمعنى على عمل على الظاهر والحقيقة انها  
على اصلها تمكن المصلوب في الجذوع تمكن الكائن في الطرف وقال  
ابن الحاجب كل ما فيها حيوان او منزل منزلة فهو موضع في كل  
ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستقرار فهو موضع على وكل ما فيه  
معناها فهو موضع الحرفين نظر الى المعين نحو جلست على الارض  
وفي الارض واعلم ان في سمي لمعان اخر احدها المصاحبة كقوله  
او خلوا في امم اي مع امم وثانيها التعليل كقوله تع لتكن فيها افئدة  
اي لاجل ما افئتم وثالثها القاسية وهي داخلية على ما يقصد  
تغذية كقوله فاستاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل وارجعها



بمعنى الباء كقولهم ومن الانعام ازواجاً يذكرهم فيه اي يكثرهم به والباء  
من حروف الجارة كلمة اللام ولها معان احدها التملك مع التخصيص  
خوالمال لزيد والثاني التخصيص وهو ما يخص به بالغة نحو الجبل  
للغرس فشرز الكلام في صورة توهم ان الجبل يقصور على الغرس لا يتجاوز  
عنه كمال استحقاق الجبل او تخصيص تحقيقاً نحو اخ له والثالث التعليل  
اي بيان سلة الشيء ذهنا نحو ضربت زيدا بالسيف او خارجاً نحو  
ضربت لمخافتك والرابع بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى  
قال الذين كفروا اي رؤساء المشركين من اهل مكة قوله تعالى للذين  
امنوا متعلق بقال لو كان دين الاسلام خيراً اي حقاً ما سبقونا  
اليه وليس المعنى على سبيل الخطاب والا لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه  
فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين آمنوا ولذا فسره بقوله  
اي عن الذين آمنوا كما يقال قلت لزيد انه كريم اي عن زيد ولو  
كان القول له لاسمى لقول انه كريم واعلم ان كون اللام بمعنى  
لا يقتضي الخطاب ولذا قال القاضي والزمخشري في تفسيره اي لا بل  
الذين آمنوا فلا يكون بمعنى عن فافهم والخامس الفصاحة زائدة في  
النصب كقوله تعالى متى هذا الوعد اي الموعد من العذاب ان كنتم  
صادقين بان العذاب واقع بنا قل في جوابهم عسى ان يكون الشان  
او الوعد رد فلكم اي يتبعكم ولحقكم بعض الذي يستعملون من العذاب  
اي رد فلكم لان ردن بمعنى تبع يستعمل بدون اللام او في الجرد

عولا

القيط

عولا اياك اي لا اياك فاللام زائدة لتأكيد اللام المقدرة التي  
لاجلها الاضافة واما مضاف الى مضمحل وروى لاجل اعرابه بالحرف  
واعلم ان اللام بحى لعل ان اخر احدها التبيين اذا تعلقت باسم  
الفعل او حبت في تعجب او تفضيل نحو هيت لك وما احب زيدا عمرو  
والذين آمنوا استجاب الله وثانيها الصيرورة كقوله تعالى فالتقطه  
الفرعون ليكون له عبداً وحراً ويسمى لام العاقبة وثالثها  
بمعنى في كقوله تعالى ونضع موازين للخط يوم القيمة ورابعها بمعنى عند  
كقوله الآية لانه قيل المعنى عند يوم القيمة وخامسها بمعنى الى كقوله  
كل يجرى لاجل مسوق وسادسها بمعنى بعد كقوله تعالى اقم الصلوة  
لذو رءوس الشمس بعد زوالها وسابعها بمعنى على كقوله تعالى قال  
فلها اي فعلها وثامنها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تكون على قوائمها  
بمعنى و او القسم نحو قوله لا يؤخر الابل وعاشرها بمعنى كما ان كقوله  
وما امروا الا ليعبدوا الله وقيل بمعنى الباء اي بان يعبدوا الله  
والحادى عشر بمعنى الفاء كقوله تعالى ان اقامت لسوفاً ضرباً حياً  
اي فسوف والثاني عشر بمعنى من كقوله جبريل وخن لكم يوم القيمة  
افضل اي افضل منكم والسادس من حروف الجر على راي هبة  
رب بضم الراء وفتح الباء المشددة في المشهور او بضم الراء وفتح  
الباء والمخففة وضمها وسكونها او بفتح الراء وفتح الباء  
المشددة او المخففة قيل ان الاصح انها اسم لكم وهي موضوع



في الامور العامة للتقليل اي لانشاء تقليل نوع من الجنس كما ان كم  
 لتكثير وانما قلنا في الامر العام لانها قد تكون لتكثير في المدح <sup>نحو</sup> خورت  
 يوم لا صالح ولا يستمادده جمل وهذا اوجب لها صدر الكلام  
 لان ما يدل على الانشاء يغير معنى الجمل الداخلة هو عليها فوجب ان  
 يصرف العناية الى ذكره او لا يكون مقصودا في الكلام وهي تخص باسم  
 نكرة لان وضع رتب لتقليل نوع من جنس فوجب وقوع النكرة دون  
 المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون تعريف فلو عرفت لوقع التعريف  
 زيادة ضايعة موصوفة بمفرد او جملة لتحقق القليل الذي هو مدلول  
 رتب لانه اذا وصف الشيء عصارا خص واقل مما لم يوصف واشترط  
 كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهو مذهب ابى علي وابا  
 وقيل لا يجب ذلك والخيار عند المص اوجب خورت رجل كريم لقيمة  
 وخورت رجل قائم ابوه او قام ابوه لقيمة وخورت رجلا وقد  
 بقي هنا سؤال وجواب يفهم مما ذكرنا في بحث التغذية والتابع  
 من مروف للتركاة على وهي موضوعة للاستعلاء اي استعلاء شيء  
 على شيء وذلك اما حسي نحو زيد على السطح واما معنوية نحو  
 عليه دين كان فعل الدين يحمل على غنة او على ظهده واعلم ان على  
 نجى لمعان اخر احدها المصاحبة كقوله تع الحمد لله الذي وهب لي  
 على الكبر اي مع الكبر وثانيها التعليل كقوله تع وتكملوا العدة و  
 تكبروا الله على ما هديكم وثالثها الظرفية كقوله تع واتبعوا

ما تلو

ما تلو الشياطين على ملائكة سليمان وراجعها بمعنى عن كقوله تعالى  
 والذين كفروا هم جاثقون الا على ارجام وخاسرها بمعنى الساء  
 كقوله ح حقيق على الا قول على الله الا الحق وسادسها الزيادة  
 كقوله عم من حلف على عيني فراك غيرها خيرا منها فليكنز عن عيني  
 وقد تكون ظرف كان بمعنى الفوق نحو من عليه اي من فوقه والظاهر  
 من حروف الجملة عن وهي موضوعة للبعد والمجازة مطلقا  
 وذلك اما بالزوال عن الشيء الثاني والوصول الى الثالث نحو رمت  
 السهم عن القوس اي تجاوز السهم بسبب الرمي عن القوس  
 ووصل الى الصبر واما بالوصول وحده واثار اليه بقوله وايضا  
 اذا قلت بلغني عن زيد حديث معقول فعناه تجاوز عنه حث  
 الى الوصول وحده او بالزوال وحده نحو ادت عنه الدين فان  
 الدين زال عنه بسبب الاداء وان لم يصل الى اخر واعلم ان عن  
 نجى لمعان اخر احدها البدل كقوله تع لا تجزي نفس عن نفس  
 وثانيها الاستعلاء كقوله لاه ابن عمك لافضلكت في حب عني  
 اي على وثالثها التقليل كقوله تع وما كان استغفار ابراهيم لابه  
 الا عن مودة اي الامومة وراجعها بمعنى بعد كقوله تع لتركب طقا  
 عن طبق وخاسرها بمعنى في كقوله لانه عن ذلك الامر وانما اي ضعفا  
 اي في ذلك الامر لان الوفي يتعدى بنى وقد تكون اسما نحو من عن  
 بمعنى اي من جانبه والتاسع من حروف الجر كارة الكاف والهاهني



احدها التثنية وهو في اللغة الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى  
 فالامر الاول هو المثبت والثاني هو المثبت به والمعنى في وجه التثنية  
 وفي اصطلاح علماء البيان هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى  
 بحيث لا يكون على وجه الاستعارة الحقيقية ولا على وجه الاستعارة  
 بالكناية ولا على وجه التجريد مثال الاول رايت اسدا في الحمام ومثال  
 الثاني انشبت للنبية اظفارها ومثال الثالث تعبت بزيدا سدا  
 واما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخيلية  
 كانت الاظفار للنبية في المثال المذكور ليس في شيء من الدلالة  
 على مشاركة امر لاخر على رأى البعض اذ المراد بالاظفار معناها  
 الحقيقية وتفصيل هذا البحث مذكور في كتب البيان فليطلب ثم  
 خوزيد كالاسد في الشجاعة اشتبهه اسدا فيها شبيها بمجاز  
 اى منسوب الى المجاز الذي هو الاستعارة لانه طريقها ومقدمتها  
 لا حقيقيا اى لا منسوب الى الحقيقة بل حقيقة بنفسها وقيل انا  
 لم نعلم المعنى هنا لان العقول البشرية موصوفة بالقصور واما بحيط  
 بكنه الاشياء من هو عليهم بذات القدور والثاني الفصاحة  
 زائدة كقولهم ليس كمثل شيء اى ليس مثله شيء لان سوق الآية  
 لبيان نفي المثل وجعلها غير مزيد يوهم اثباته قيل لو لم تكن زائدة  
 لزم نفيه ثم لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله لان المماثلة من الجائز  
 فتأمل وقيل الكاف خبر ليس وهى اسم غير زائدة على سبيل الغرض بانها

كقولهم

اليوم  
سأل

كقولهم لو كان فيهما لآلة لفسدتا والمعنى لو فرضنا له مثلا لا نسخ  
 ان يكون مثله المفروض مثل فيكون المبلغ في نفي التثنية عنده لا ت  
 مماثل الشيء انقص رتبة عن ذلك الشيء لانه انما المماثلة من بعض  
 الوجوه ولو مائله من كل الوجه لكان هو هو وقيل المثل زائده لان  
 ادخال الكال على الضمير كالموسى بجائز الا في الضرورة وايضا  
 اذا ورد اللفظان بمعنى حكم بزيادة الثاني دون الاول وقيل المثل  
 هنا بمعنى الصفة والمعنى ليس مثله صفة صفة واعلم ان المالكى قال  
 ان الكاف تحيى للتعليل كقولهم واذكروه كما هذا المكرم اى لهدايتكم  
 والفراء قال انها تحيى بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب  
 من قال كيف من اصحبت وقد يكون الكاف اسمى بمعنى المثل  
 نحو يصحكن عن كالمبرد النهم والعاشق من حروف المحتر  
 منذ بهم اليم وسكون اذال المعجزة والحادي عشر منذ بهم اليم  
 واذال المعجزة وسكون التون والكوفيون وبنو سليم يقولون  
 بكسليم فيهما وهما وضعت لابتداء الغاية في الزمان الماضي  
 يعنى اذا اريد بها الزمان الماضي فالمراد ان مبداء زمان الفعل  
 المثلث او النفي هو ذلك الزمان الماضي لاجمعه نحو ما رأيت منذ  
 ومنذ يوم الجمعة ونحو سافرت من البلد منذ ومنذ يوم الجمعة  
 اى ابتداء عدم رؤيتي وابتداء مسافرتي منذ ومنذ يوم الجمعة  
 اى من يوم الجمعة وللظرفية في الزمان الحاضر من غير اعتبار



معنى الابتداء والانتهاى الذى اعتبرته حاضراً وأن معنى بعضه  
يعنى إذا اريد بهما الزمان الذى اعتبرته حاضراً فالمراد أن جميع  
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيت مذ ومنذ شهرنا ويومنا  
أى جميع انتقاء رؤيتنا هو هذا الشرا واليوم الحاضر عندنا و  
يختصان بالمظهر وفيه خلاف للمبرد ويصلح أن يكونا اسمين فر  
ما بعدهما على التامرج او على التوقيت فتقول فى الخارج ما رأيت مذ  
ومنذ يوم الجمعة وتقول فى التوقيت ما رأيت مذ ومنذ سنة أى  
انتقاء الرؤية واوله وآخره سنة ولو قلت ما رأيت مذ ومنذ  
يوم الجمعة مريدا رفعه على التوقيت جاز بتأويل وهو ما رأيت مذ  
ومنذ اثنا عشرة ساعات او عشر ساعات والثانى عشر حتى ولها  
معنيان احدهما انتهاء الغاية كالى الآن مجرور حتى أما شئى ينتهى  
المذكور قبلها به نحو اكلت السمكة أى الموت الواحدة حتى رأسها  
أى انتهاء اكلها الى رأسها وينتهى المذكور قبلها عنده نحو كنت الباص  
حتى الصباح ولو قلت كنت القيلة حتى نصفها او ثلثها لم يجز ولو قلت  
كنت الباص الى نصفها او ثلثها يجوز لأن ذلك ليس بشرط فى الى  
وأعلم أن النحاة اختلفوا فى أن ما بعدها هل يدخل فيما قبلها أم  
لا فقال عبد القاهر أن حتى ظاهر فى أن ما بعدها تدخل فيما قبلها كل  
الرأس وكذا نيم الصباح فى المثاليين المذكورين وكذا عند ابن الحاجب  
وجاء الله الصلوة وعند أكثر النحاة لا يدخل هكذا قال ابن جني وابن

الفاروق الآية هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقاً بل الوجه أن يقال إن كان  
المذكور بعدها بعضاً لما قبلها يدخل الرأس مثلاً والآ فلا كالصباح وعلى  
هذا الإشارة فى كلام المبرد فى المقصد وفى كلام ابن الرار فى الفصول  
والثانى بمعنى مع كالى أيضاً ولكن هو أكثر ولم يفرق المبر بين حتى و  
الى فى كونها بمعنى مع لكثرة التفاوت الواقعة بينهما بالقلّة والكثرة  
نحو جاءنى للبحر جمع حاج حتى المشاة جمع ما من كغزات وغاز  
أى مع المشاة قيل الراد مجى حتى بمعنى مع كثيراً كون ما بعدها داخل  
فى حكم ما قبلها لا أن يكون حتى متحداً بمعنى مع وأعلم أن حتى تجى  
للتسبب بمعنى كى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وزعم ابن الفاروق  
وابن المالك أنها تجى بمعنى لا كقول الشاعر ليس العطاء من الفضول  
سماحة حتى تجود أى إلا أن تجود وتجى للعطف ولا ابتداء نحو ذهاب  
القوم حتى عمرو ذاهب والثالث عشر وهو القسم بدلالة الباء تنقار بها  
فى المخرج لأنهما شفتويان وفى المعنى لأن مع الجمع والالصاق متقاربان  
نحو والله لا فىلن وهو أنما يكون عند حذف النعل وغيره فلا يقال  
اقمت والله لكثرة استعمالها فى القسم ولا يقال والله اخبرنى  
كما يقال بالله اخبر حطاً للواو من درجة الباء ولا يقال ذكر لافطنة  
مثلاً بل يقال والله او ورت الكوبة وذلك الاختصاص أيضاً لحط  
رتبة الفرع عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيص الفرع باحد  
القسمين وخص الظاهر لاصالته وبادؤه بالباء المنقوطة بنقطة



واحدة تحته وهو انما يكون عند الفعل وحذف لسوال وغيره ويحل  
على المظهر مطلقا والمضمر ومعناه الاصل الذي مر ذكره وذكره هنا  
بمعنى لا قصد وكذا عطفه فانهم نحو بالله او اقسمت بالله او بالقرن  
او بكذا فعلق او اجلسن والاربعة عشر تاؤه بدل لاس الواو بثوت  
المشابهة بينهما في الخرج وهو مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل  
وكونها لغير السوال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حقا  
بمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر  
وحذف سنها هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى لا فعلن  
والخامس عشر حاشا بالالف في الاصل وقد يكتب غيرها كقولهم حال  
لله الاله وهي حرف جر عند سبويه واكثر البصريين وهو اذ اصبحت وقد  
يكون فعل ماضى بمعنى جانب عند المبرد نحو جاءني القوم حاشا زيدا  
اي جانب بجيرهم او الخافي منهم او بعض منهم زيدا والتاسع عشر  
من حروف الجر عدا والتابع عشر منها خلا على الاخصف وهما يكونان  
حرفين بمعنى الا وتارة فعلين اخرى وما بعدها مجرور في الاول منصوب  
في الثاني على المفعولية والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل المقدم  
او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلقا كما اشرنا اليه في حاشا  
للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها من شئت الشيء  
عن الامر اذا صرفته منه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف  
عن المستثنى منه ومعنى الاستثناء في العرف هو اخراج الثاني

عما اي عن حكم دخل فيه الشيء الاول الذي هو المستثنى منه واما  
الشيء الثاني فسواء دخل فيه او لا فلا يلزم خروج المستثنى  
المنقطع عن التعريف نحو جاءني القوم حاشا زيدا وعدا زيدا  
وخلا زيدا قيل فيه تناقض صريح معلوم لمن له ادنى لب واجيب  
بان المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر الى الافراد من غير حكم  
بالاسناد فاخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد  
ان لا يحكم على كلام متكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم النقص  
لان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالآ انما كان قبل  
اسناد الفعل اليه فقولنا جاءني القوم حاشا زيدا بمنزلة القوم  
المخرج عنهم زيدا جاءني وانتا قض انما يلزم ان لو كان الاخراج  
بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال  
فهم المفردات وتمامها كما يحكم في بدل البعض والاستثناء مثلا  
لوقلت ضربت زيدا رأسه اخبرت عن ايقاع الضرب على زيد  
من غير تخصيص جزء منه فلم يحكي تمام الاسناد قبل ذكر الزوال  
ناقض الا انك لم يحكم به الا بعد تمامه بذكر الرأس قيل هذا الجواب  
هو الصحيح فانهم واعلم ان من حروف الجر ميم القسم مخوم الله  
بالكسر والضم وكى في كيم ولولا اذا دخل على الضمير المجرور المتصل  
عند سبويه نحو لولا ان وقع اذا سكنت على احد الوجهين وبه  
عند الاخفش ومضى في لغة هزئيل واورت عند الكوفيين



ولات عند عيسى اذا كان مجرورها طرف زمان نحو ولات او ان  
 فهذه الحروف عدت من حروف الجر ولم يعتبرها المصنف لقلتها قيل  
 ان بعض النحاة للحقها نحوها الله والحزة نحو آ الله بالحروف الجارة  
 والنوع الثاني من ثلثة عشر نوعا حروف تنصب الاسم وترفع المفعول  
 والاولى ان يقول احرف بدل حروف لاق المواضع موضع قلته لكونها  
 ستة احرف والحروف جمع كثره لكنهم لما اعتبروا عن الحروف الجارة  
 بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال  
 كل من صيغة جمع القلة والكثرة في الاخرى وهي ستة احرف احدها  
 ان بكسر الحزة وثانيها ان بفتحها وقلب الغراء عيناً وغيناً في لغة  
 قيس وتميم وهما موضوعتان للتحقيق اي لتحقيق مضمون الجملة  
 وتأكيدها الا ان ان بالكسر لتحقيق بلا تغيير في الجملة وان له مع  
 قلب الجملة الى المفرد نحو ان زيدا قائم وبلغني ان زيدا اذهب  
 اي بلغني ذهاب زيد وثالثها كان بالتشديد وهي موضوع  
 للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر  
 جامدا او مشتقا قال الزجاج كان تشبيه ان كان الخبر جامدا  
 او لشد ان كان الخبر مشتقا وقد يكون كان للتحقيق كان  
 نحو كان زيدا الاسد او قاعدا واعلم ان كان حرف لا برأسه على  
 القبيح حلا على اخواتها ولا الاصل عدم التركيب وعند الخليل  
 انها مركبة من الكاف وان المكسورة واجل كان زيدا الاسد اة زيدا

ملحوظ النوع الثاني من حروف الجر

١٨٩  
 كما لا سد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اول الامر وفتحت  
 الحزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجار  
 انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الحزة وان كان المعنى على  
 ورابعها لكن بالتشديد وهي موضوع للاستدراك وهو في اللغة  
 طلب تدراك السامع وفي الاصطلاح رفع توهم يتوهم له من الكلام  
 المتقدم نحو ما جاءني من زيد ليدل على كونه حاضرا يعني ادالته  
 ما جاءني زيد فكان له متوهم يتوهم ان عمرو ما جاءني ايضا لانهما  
 من الالف والمصاحبة فرفعت ذلك التوهم بقوله لكن عمرو حاضر  
 بنون ينفذ والاستدراك ان يتوسط بتوسط لكن بين كلامين  
 متغايرين بالنفي والاثبات من حيث المعنى يعني ان المعبر هو التغير  
 بحسب المعنى سواء تغاير بحسب اللفظ او لا اما المتغايران لفظا  
 ومعنى فما ذكره المص واما المتغايران معنى لا لفظا فنحو فارقتي زيد لكن عمرا  
 حاضرا واعلم ان لكن عند البصريين مفردة وعند الكوفيين مركبة من  
 لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلا لا كان فنقلت كسرة  
 الحزة الى الكاف فحذفت الحزة فكله لا تغيد ان ما بعدها ليس كما قبلها  
 بل هو مخالف لغيرها واشياءنا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها وخافها  
 ليت وهي موضوع للتمني اي لانشاء خوليت زيدا منطلق ومعنى  
 التمني طلب حصول الشيء سواء كان حصول ذلك الشيء ممكنا او مستغنا  
 فالتمني خوليت زيدا قاعدا والمتمنع خوليت زيدا طارفا فانه متمنع بحسب



وأعلم أن ليت قد تدخل على أن المفتوحة فتقوم هي مقام اسم ليت  
 وخبرها وقد يستعملها البعض استعمال وجدت ويجري بها مجرى  
 الفعل المتعدي إلى المفعولين فيقول ليت زيدا قائما وقول الشاعر  
 يا ليت أيام القبار واجعا على هذه اللغة وأما المشهورة  
 فرواجعا نصب على الحال وعلى الخبرية لكان المقدّر وسادسها  
 لعل باللام المشددة على إحدى اللغات وهي لعل وعلى ولعل ولعل  
 بالعين المعجمة ولان وان وفي القحاح اصل لعل على واللام في أوله  
 زائرة وهي موضوعة للترجي أي لا شأنه أولا شفاق وهو موقع  
 مخوف واستعملها في الأول غالب فلذا قصر عليه نحو لعل زيدا قائما  
 ولعل يوزيك والترجي يستعمل في الممكن إذ الحال لا يرى حصوله  
 كقولك وتلك أحوال الحكم المذكورة من سنية الطلقة حدود الله  
 ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه أي حرها فلا تدرى أي لا تعلم  
 أيها المخاطب ما يحدث لك بعد البينة لعل الله يحدث بعد ذلك  
 أي الطلاق أمرا وهو أن يديم الزوج لحياتها أو لولدها فيراجع  
 زوجته بعد التليقة والتطليقتين فاستحب تغريق الطلاق  
 لذلك إذ لو علقها ثلث لا يمكن له أن يراجعها وأعلم أن لعل قد يحكى  
 بمعنى ليت كقولهم قال فرعون يا هامان ابنى صرحا لعلى أبلغ  
 الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى آلهم موسى وإلى لاظنة  
 كاذبا لكنه قليل فلذا لم يعتبره المصنف ثم أعلم أن الجر بلعل شأن

كما جاء في اللغة العقيلية وقول ألسنا نعلم إلى المعوار حكاية  
 والاضطرار جاز دخول لعل على أن المفتوحة المشددة قياسا  
 على ليت لكنه ضعيف وستتبع هذه الحروف الستة الشبهة  
 بفتح الباء بالفعل التام المتصرف لكونها على ثلثة أحرف فصاعدا  
 بكسر العين أي فلذهاب عدد حروفها صاعدا والفاء عاطفة  
 يعني لكونها بعضها على ثلثة أحرف نحو أن وليت وبعضها  
 على أربعة أحرف كلعلى وكان وبعضها على خمسة أحرف كلكن  
 وفتح أو آخرها جميعا أي لفتح أو آخرها ووجود معنى الفعل  
 في كل واحد منها مثل تحقق وشبه واستدرك وتغنى وترجي  
 قوله كما أن الفعل التام المتصرف يرفع الفاعل وينصب المفعول  
 متعلق برفع الاسم وتنصب وهما مذكوران من قبل أي ترفع  
 الاسم وتنصب الخبر كسنى هو رفع الفعل ونصب فكذا والفاء  
 جزائية والجار والمجرور متعلق برفع وتنصب وهما مذكوران  
 بعد حتى أي الحروف الستة ترفع الاسم وتنصب الخبر أي أن  
 علمت مشابهة هذه الحروف بالفعل فاعلم أنها ترفع وتنصب  
 كالفعل لمشابتها بالفعل من هذه الوجوه المذكورة آنفا لكن لما  
 كان عملها فرعا على عمل الفعل جعل عملها كعمل الفعل الفرعي من تقدم  
 المنصوب على الرفع وهذا عند البصريين وأما عند الكوفيين فالجر  
 مرتفع باصهور مرتفع قبل دخول هذه الحروف وهو الابتداءية



مطلب النوع الثالث حرفان

او المبتداء على التراكيب النوع الثالث من ثلثة عشر نوعا حرفان  
 ترفعان الاسم وتنصبان الخبر احدهما ما والاخر لا نحو ما زيد  
 قائما ولا رجل حاضرا هذه اللفظة اهل المجاز واما بنو تميم فلا يشيرون  
 لها العمل كما مر واعلم ان الاولى ان ينظم ان النافية في سلكهما كقولها  
 ايضا مشابهة بليس وعاملة علمها المشابهة بليس اما مشابهة  
 ما بليس من حيث ان ما موضوعة للنفى مطلقا ونفي الحال والدخول  
 على المعارف والتكرات بكسر الكاف والدخول على المبتداء مطلقا  
 والخبر ودخول الباء على خبره واما مشابهة لا بها فن حيث  
 ان لا مجرد النفي والدخول على المبتداء المحقق والخبر والدخول  
 على التكرات دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء  
 على خبره فلذا كان عمل لا شاذ كما ان كلمة ليس كذلك اي هي مثل  
 شئى هو كون ليس مثل ذلك المذكورات ولما كان مشابها  
 بليس لفظا ومعنى يحمل كل واحد منهما علمها الاصلى والنوع  
 الرابع من ثلثة عشر نوعا حروف تنصب الاسم المفرد فقط  
 المراد بالمفرد ما يقابل بالجملة وهي سبعة احرف احدها الواو  
 بمعنى مع استوى الماء والخشب بالنصب والخشب مقياس يعرف  
 به قدر ارتفاع الماء وقت الزيادة قال جمهور النحاة ان العاقل  
 لا يفعل مع الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع  
 واعلم ان بعض النحاة قال ان المفعول مع من السماء وقال بعضهم

مطلب النوع الرابع

من القبايى كسائر المفاعيل وقال المصنف الى الاول ولما كان محمول  
 الواو بمعنى مع مفعولا معه عطف المصنف بقوله المفعول معه اه الذى  
 فعل لمصاحبة بان يكون الفاعل مصحبا له في صدور الفعل عنه  
 او المفعول في وقوع الفعل عليه وقوله مع مفعول مالم يستم فاعلم  
 والضمير المحرور راجع الى اللام او الذى فعل فعل بمصاحبة على  
 ان يكون مفعول مالم يستم فاعله ضمير راجع الى مصدره والضمير  
 المحرور بالموصول هو المنصوب المذكور بعد الواو واحترز به عما وقع  
 بعد الفاء ونعم وغيره العدم المقارنة فيها وعمما ذكر بعد مع نحو جئت  
 مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو استريت الدار بالتهاء وانما وضعا  
 الواو موضع كونهما اخيرا واصلا واو العطف التي فيها معنى للجمع  
 فناسب معنى المعية الكائنة بمعنى مع احترز به عما ذكر بعد الواو  
 العطف لمصاحبة محمول الفعل اي هو المذكور لمصاحبة محمول  
 الفعل اي هو المذكور لمصاحبة محمول الفعل سواء كان ذلك المحمول  
 فاعلا كما مر او مفعولا نحو كفا له وزيدا وسواء كان ذلك الفعل  
 لفظيا كالمثالين المذكورين او معنويا نحو ماله وزيدا اي ما تضع  
 وزيدا وسواء كان ذلك المصاحبة في زمان واحد كما مر او في مكان  
 واحد نحو تركت الناقة وفصيلها وبه اي بقوله لمصاحبة محمول  
 الفعل احترز عما لا يكون محمول الفعل نحو زيد وعمرا ويكون  
 محمول الفعل لكن للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله وبعده



هكذا قيل لكن فيه نظر ولحق انه احتراز به عن مثل كل رجل وصيغة  
فلا ينقض الحد بقولنا جاءني زيد وعمرو معه لان المراد بالمصاحبة  
هي المصاحبة للماض من الواو وهذا ليست الواو للمصاحبة  
والا لكان ذكر مع تكررا وتانيها الا وهي موضوعه للاستثناء  
نحو ما جاءني القوم الا زيدا وقد مر تفصيله وثالثها يا نحو يا رجلا  
خذيدي ويا عبد الله ويا خيرا من زيد ورابعها يا نحو يا  
رجلا وخامسها هيا واصلمها يا مثل هراق وارق نحو هيا رجلا  
وسادسها اي بفتح الحزة وسكون الياء نحو اي رجلا وسابعها  
الحزة عتر باسمها لوجوده نحو ارجلا وهذه الخمسة موضوعه  
للنداء ومعناه لغة الصوت والنداء واصطلاحا هو  
اقبال شيء بحرف نايب مناسب ادعوا ولما كان المنادي لازما  
للنداء فستره المضاف بقوله ومعنى المنادي في العرف هو الكشي  
المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت  
شيئا مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيدا وحكما يا سماء ولبال  
ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل  
عليها حرف النداء وقصد نداءها في حكم من يطلب اقباله  
بخلاف الندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد  
التفجع لا لتنزيه منزلة المنادي وقصد نداءه فخرج هذا القيد  
عن تعريف المنادي قيل فيه نظرا فان المندوب ايضا كما قال بعضهم

منادي مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكذا  
تناديه فنقول له تعال فاني مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت النداء  
كما فعله صاحب المفصل قيل انظروا من كلامه سيويه ايضا انه دخل  
في المنادي فيكون قوله مطلوب اقباله بمنزلة الجنس بحرف من  
حروف النداء الخمسة المذكورة احتراز به عن مثل قولك اطلب  
اقبال زيد نايب مناسب ادعوا وانا دي فيكون يا عبد الله  
ادعوا عبد الله الا انه حذف الفعل وجعل حرف النداء كالنايب  
عنه لدلالة عليه لانه اذا لم يقطعت حرف النداء علم انه تدعو انسانا  
فقيل من تدعو فقول عبد الله فحذف الفعل وجوب الصيرورة  
يا بدلا عنه وقائما مقامه ورفع بسبب الانشاء بالخبر لان لفظة  
ادعوا كما يحتمل الخبر يحتمل الانشاء بخلاف لفظة يا فانه معين  
للا إنشاء واما من جعل المنادي منصوبا لفظا ومحللا بيا  
واخواتها وجعلها اسماء الافعال فلا يكون المنادي عنده  
متما التزم حذف فعله قيل احتراز بقوله بحرف نايب مناسب  
ادعوا عن نحو الا زيد قايم اذا المنية يطلب اقباله بحرف لكنه  
ليس بنايب مناسب ادعوا وفيه نظر اذ هو يخرج بقوله بحرف  
على ما فسرناه فالاولى ان يجعل تميميا للحد لالا احتراز قيل  
ينقض الحد بقولك يا زيدا دبر ولا تقبل على والاولى ان يقول  
المنادي هو المسؤول اجابته بيا واخواتها لفظا كما مسر



أو تقدير آخر يوسف عرض عن هذا على تقدير أن يكون قوله  
 لفظاً أو تقدير آخر تفصيلاً لحرف ويجوز أن يكون تفصيلاً للمطلوب  
 إقباله أي المطلوب إقباله ملفوظاً كما مر أو مقدراً نحو الإيا سجدوا  
 أي الإيا قوم اسجدوا وإيا اختصت بأن ينادى بها القريب  
 والبعيد وما هو بمنزلة من نائم أو ساه والمتوسط دون  
 أخواتها لكثرة استعمالها في النداء قيل أن ياحرف وضع  
 لنداء البعيد وقد ينادى بها القريب تنزيلاً منزلة البعيد  
 أمّا لعظمته كقوله الداعي يارب ويا الله وهو أقرب إليه من جيل  
 الوريد أو لغفلة وسوء فهمه أو للاعتناء بالمدح قوله وزياد  
 الحث عليه فافهم وإيا وهيا وضعتا للمنادى البعيد وهو  
 بمنزلة قيل الوجع في ذلك كثرة حروفها وإيا والهمزة وضعتا  
 للمنادى القريب وأراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل  
 فيه المتوسط أيضاً فلذا قال لكن الهمزة للأقرب قللة حركتها  
 وإيا للمنادى المتوسط لتوسط حروفها بين القلة والكثرة  
 وأعلم أن تنصب المنادى عند سيبويه الفعل المقدّر فلا يكون  
 حروف النداء من السماعي وعند البرد حروف النداء فيكون  
 من السماعي كما اختاره المصنف وقال أبو علي في بعض كلامه أن  
 يا وأخواتها أسماء أفعال فتكون من السماعي أيضاً والنوع  
 الخامس من ثلثة عشر نوعاً حروف تنصب الفعل المضارع

مطلب النوع الخامس حروف تنصب الفعل

وهي أربعة أحرف أحدها أن المصدرية المذكورة لأن أن الزائدة  
 والمفتحة والواقعة بعد <sup>يا</sup> وعلت وظننت كل منهما لتنصب الفعل  
 وأعلم أن الأصل في نواصب المضارع هو أن المصدرية لأنها مشبهة  
 بأن التي هي من حروف المشبهة بالفعل في اللفظ ومصدرية لأنها  
 بعدها في تأويل المصدر وأما أخواتها فقد حملت عليها في العمل  
 لأنها لا تستقبل كما أن لا تستقبل وحكي عن الخليل أن الحرف  
 الناصب هو أن فحسب والباقي لا ينصب الفعل الآتي مضمرة  
 والأكثرون على خلافه وثانيها لن قال الفراء أصله لا فابدل  
 الألف فوئاً وقال الخليل أصله لا أن فخفف الهمزة واستقطت  
 الألف لا لبقاء التاكين وقال سيبويه أنه حرف برأى  
 وثالثها من الحروف التي تنصب الفعل المضارع كي سواء  
 دخلت عليها اللام أو لم تدخل وقال بعض النحاة إذا دخلت  
 اللام عليها تكون ناصبة البتة واللاحتمل أن تكون حرف  
 جر فتكون أن مضمرة فيه وذهب الأخفش والخليل على  
 أنها في جميع استعمالها حرف جر ورؤى مذهباً بدخول اللام  
 عليها ورابعها أدن بكسر الهمزة وفتح الألف المعجمة وسكون  
 النون قيل أصله أد أن فخفف وقيل أصله إذا الظرفية فالنون  
 عوض عن المضاف إليه وأعلم أن أدن تنصب الفعل المضارع  
 وجوباً أن تقدمت على الفعل الناصب هو أياء وهو مستعمل



وجواز ان تقدمها عطف نحو ان تاسى واذن الكرمك فانه يجوز  
 ان تصاب الفعل باذن يجوز رفعه على الاستيناف وتبلغ ان وقعت  
 بين المبتداء والخبر نحو اذن الكرمك وبين الشرط والجزاء  
 نحو ان تأتني اذن الكرمك وبين القسم والجواب نحو والله  
 اذن لا يترك او وقع بينهما وبين الفعل دعاء نحو اذن رحمة الله  
 الكرمك او دعاء نحو اذن ياريد الكرمك او بين نحو اذن  
 لا الكرمك او تأخرت عن الفعل نحو اذن في جواب من قال  
 احسن اليك او تقدمت على الفعل وهو حال كقولك من يتكلم  
 اذن اذن اظنك كاذباً مثال ان نحو احب تقوه نصب  
 الميم اي احب قيامك ونحو قوله ان تصوموا خير ومثال  
 ان موضوعه لتأكيد النفي في الزمان المستقبل لا التاكيد  
 نحو لن يضرب زيد فانه افاد تأكيد النفي في الضرب لانه لو قلت  
 لا يضرب زيد كنت نافية ضرب زيد نفيًا مجردًا عن الفائدة  
 الزائدة عليه واذا قلت لن يضرب زيد كنت نافية نفيًا زيد  
 عليه التأكيد ولنا حرفان موضوعتان للنفي في الاستقبال  
 نحو لا ولن والاولى ان يقول هو لا ولن ولكن لن يبلغ في  
 النفي من لا تأكيد النفي في المستقبل بخلاف لا وقال بعضهم  
 اي بعض النحاة ان لن نفيًا ابتدائيًا لنفي ابدى وهو المعتزلة  
 وهي اصحاب واصل بن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري

يقران مرتكب الكبيرة ليس يؤمن ولا كافر واثبت المنزلة  
 بين المتزدين فقال الحسن قد اعتزل عطاء واصل بن عطاء فسئلا  
 المعتزلة واعلم ان ما ذهب اليه المعتزلة فاسد والاما جازم  
 للفعل بعده كقوله فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي واما قوله  
 لن تراني يا موسى فمحمول على عدم الرؤية في الدنيا ومثال كي  
 موضوعه للتعليل اي لعل ما قبله قوله معناه اي معناني ما كان  
 ما قبله اي كون الذي يوجد قبله سببًا لما يوجد بعده جملة  
 نحو اسلمت كي ادخل الجنة فيكون الاسلام اي الذي يوجد قبله  
 سببًا لدخول الجنة الذي يوجد بعده في الخارج وان كان الامر  
 بالعكس في الذهن ومثال اذن موضوعه للجواب باعتبار القول  
 والجزاء باعتبار الفعل نحو قوله اذن الكرمك لمن قال انا انيك  
 فانه جواب لاجاب موقوف به غير شكوك فيه وجزاء باعتبار  
 المعنى ان اني يوجد الاكرام والآفلا والنوع السادس من  
 ثلثة عشر نوعًا حروف تحزم الفعل المضارع وهي خمسة  
 احدها ان بالكسر والستكون وهي موضوعه للشرط والجزاء  
 اي ان لتعليق صدق امر على صدق امر اخر ويسمى الثاني  
 وهو المطلق عليه شرطاً والاوّل وهو المعلق جزاء وهذا  
 احتراز عن ان المحقة وان النافية واما وجب ان تعمل  
 للجزء لانها لما كانت مقتضية للمحمدين وجب ان يكون عامّة

مصدر النوع السادس من اوزن الفعل



بها فاختير لها عمل الجرم لظول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف نحو  
 ان تكرمني بالجرم اكرمك بالجرم ايضا الاول هو الشرط والثاني هو  
 الجزاء وثانيهما لم يفتح والمتكلمون نحو لم يضرب ولم اى كلمة لم  
 تغلب معنى المضارع ما مضيا وتنفيه وانما عملت لاختصاصها بالفعل  
 وانما وجب ان تعمل للجرم لانها شتهرت بان من حيث انها تدخل  
 على الفعل المضارع فتقلبه الى المعنى الماضي كما ان تدخل على الماضي  
 فتقلبه الى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا ولما اشبهتها  
 عمل عملها وثالثها الى التي ليست بمعنى الاول لا بمعنى حين وهو كذلك  
 اى مثل لم في النقل والتنفى نحو لما يضرب الا ان لم لمطلق التنفى فيجوز  
 ان ينقطع في زمان الاخبار والتكلم ولما للتنفى المتصل بالمال وذلك  
 لان لما تنفى لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن المضى المتصل بالمال  
 وكذلك تنفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهذا من جملة يصرق  
 ما يقال من ان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقد يكون لما  
 بمعنى حين وبمعنى الا فلا يكون جاز ما كما اشير اليه ورابعها  
 لام الامر اى امر الفاعل الغائب والمفعول الغائب والفاعل  
 المتكلم والمفعول المتكلم والمفعول المخاطب واما قوله تعالى  
 فبذلك فليفرحوا وهو قرادة النبي ومفعود من الشواذ وهذا  
 احتراز عن لام الجرم ولام التاكيد نحو لم يضرب ولم يضرب  
 وقلن ضرب وضرب وانما عملت للجرم لما شابهتها بالانزوا

ونقل عنه من الاخبار الى الانشاء كما ان تنقل الفعل المضارع  
 من كونه مجزوا الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف  
 الواردة على مجيء واحد ان تفتح فرقا بينها وبين لام التوكيد التي  
 تدخل المضارع نحو ان زيدا لم يضرب الامر طلب الفعل عن الفاعل  
 او المفعول على سبيل الاستعلاء واعلم ان الامر يستعمل في الغيبين  
 احدهما ما ذكره المص وثانيهما لفظ يدل على طلب الفعل دلالة وضعية  
 والاول حقيقة والثاني مجاز وخامسها لا وهي موضوعة للمنهى  
 وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفعل والمفعول مخاطبا  
 او غائبا او متكلما وهذا احتراز عن لا التي للتنفى نحو لا يضرب  
 ولا يضرب ولا تضرب ولا تضرب ولا تضرب وانما عملت للجرم  
 لما مر في لام الامر وهي حقيقة طلب ترك الفعل ومجازا لفظ يدل  
 على طلب ترك الفعل والنوع السابع من ثلثة عشر نوعا اسماء  
 تجزم الافعال على ان يكون فيه معنى ان الشرطية بالكسر والتكون  
 يعنى انها للشرط والجزاء كما ان ان الشرطية لها واعلم ان هذه  
 الاسماء وضعت موضع ان يضرب من اليجاز والاختصار وذلك  
 انك اذا قلت مثلا من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب  
 زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرو اضرب عمرو وان تضرب خالدا  
 اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتي باسم  
 عام يشمل الجميع وترك استعمال ان موقعا من تضرب اضرب

هذا النوع من الاسماء يسمى بالاسماء الجزمية



فدل ذلك على كل انسان فلذا حكم باسمية وبني لتضمنة معنى ان  
الشرطية ومن منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كالتد  
قلت اى انسان تضربه اضربه وهي تسعة اسماء يقولون لها اسما  
منقوصة لاحتياجها الى الشرط والجزاء احدها من بالفتح والتكون  
نحو من يكرمى اكرمه ومحل من مرفوع على الابتداء على تأويل اى  
انسان يكرمى اكرمه والمجمل الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا كونها  
في صلة من وقال بعضهم هو المجمل ان جميعا كالتد تقول انسان ما  
ان يكرمى اكرمه قال صاحب الصحاح من اسم لمن يصلح ان يخاطب  
به وهو مبهم غير متمكن وهو في اللفظ واحد ويكون في معنى الجماعة  
كقوله ومن الشياطين من يفوضون له ولها اربع مواضع الاستفهام  
نحو من عندك والخبر نحو رأيت من عندك والجزاء نحو من يكرمى  
الكرمه ويكون نكرة نحو مرت بمن محسن اى بالانسان محسن  
وثانيها اى بفتح الحزة وبالياء المشددة نحو اكرم يكرمى اكرمه  
اى اى انسان ما ان يكرمى اكرمه واى ههنا مرفوعة على الاستفهام  
ايضا واعلم ان اى معرب وحده من بين اخواتها مع قيام الموصوب  
للباء والتشبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما اخفها  
بالاعراب فلو جرد الاضافة المنافية للباء وعرضها في اخواتها  
قال صاحب الصحاح اى اسم معرب يستفهم به ويجازى فيمن  
يعقل وفيما لا يعقل تقول ايتهم اخوك وايتهم يكرمى اكرمه

وهو معرفة للاضافة وقد يترك الاضافة وفيه معناه وقد يكون  
بمنزلة الذى فيحتاج الى صلة تقول ايتهم فى الدار اخوك وقد يكون  
نعتا تقول مرت برجل اى رجل وايتهم رجل وما زائدة وثالثها ما نحو  
ما تصنع اصنع اى شيئا ما ان تصنع اصنع ومحل ما منصوب على  
انه مفعول به مقدما لتصنع قال صاحب الصحاح ما حرف يتصرف  
على تسعة اوجه الاستفهام نحو ما عندك والخبر نحو ما عندك والخبر  
نحو رأيت ما عندك وهو بمعنى الذى والجزاء نحو ما تفعل افعل والتعجب  
نحو ما احسن زيدا مع الفعل فى تأويل المصدر نحو بلغنى ما صنعت  
اى صنعتك ونكرة يلزمها النعت نحو مرت بما يجب لك اى شئ  
موجب لك وزائدة كافة عن العمل نحو انا زيدا منطلق وغير كافة كقولهم  
فيما رحمته من الله ونافية نحو ما خرج زيد وما زيدا خارجا وارجاها  
متى مع ما وبغير ما وهي موضوعة للزمان نحو متى يخرج اخرج نحو  
متى تلتقى فردين ترحب روائف اليك اى زمانا ما ان تخرج  
اخرج فيه ومحل متى منصوب على انه مفعول فيه لتخرج قال صاحب  
الصحاح مقظرف غير متمكن وهو سؤال عن زمان ويجازى  
به ويكون في لغة هزيل بمعنى من نحو متى يخرج اى من يحج وقد يكون  
بمعنى الوسط فيجزم ما بعده بالاضافة وسمع ابو زيد بعضهم يقول  
وضعت منى كى اى وسط كى وخامسها ما فاتها قد يستعمل  
لطرف الزمان والصحاح انها لغير الطرف قال صاحب الصحاح



زعم الخليل انهما اصلها ما ضمت اليها ما لغوا وبدلوا الالف هاء  
 وقال سيبويه يجوز ان يكون كان ضم اليها ما نحو ما تخرج اخرج اي وقت  
 ما ان تخرج انت اخرج انا هذا على تقدير كونها ظرفا واما غير الطرف  
 نحو ما تخرج اخرج اي شئ ما ان يخرج هو اخرج انا وسائر ما  
 اين مع ما وبغير ما وهي موضوعة لطرف المكان نحو اين تكرر امر و  
 اينما تكونوا يدرككم الموت اي مكانا ما ان تكرر امر وهي منصوبة على  
 انها مفعول فيها التمر وسابعا التي تفتح الهزة والنون المستدرة  
 وهي بمعنى اين نحو اني تاكل اكل اي مكانا ما ان تاكل اكل وهي منصوبة  
 على انها مفعول فيها تاكل وقد يكون بمعنى كيف نحو اني لك اي كيف لك  
 واما سائر احكام حيث طرف مكان بمنزلة حيث في الزمان وهو اسم مبنى  
 واما اخره للتقاء الساكنين فمن العرب من يبنيه على الضم ثبثها  
 بالغايات ومنها يبنيه على الفتح استقالا للضم تعاليا وهو من  
 الظروف التي لا يجازى الا مع ما لانه قد لزمت الاضافة والاضافة تنافي  
 معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه واذ اختلف بالحل  
 بمعنى المجازات نحو حيثما تذهب اذهب اي مكانا ما ان تذهب اذهب  
 وتا سعيها اذ ما هي حرف عند سيبويه قال السيراني ما علمت  
 احدا من النحاة ذكر اذ ما في محل الجزم غير سيبويه واصحابه واستدل  
 بقول الشاعر اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان  
 المجلس وقال البردالي اذ في اذ ما باقية على اسميتها وما كافت

لها عن طلب الاضافة منهية للشرط والجزاء نحو اذ ما تفعل افعل  
 اي زمانا ما ان تفعل افعل واعلم ان اجزاء المضارع مع كيفا  
 واذا فشا زاما مع كيفا فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلنا  
 كيفا تقرأ اقراء كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا  
 ايضا اقراء عليها ومن المتعذر استواء اقراءة قارئين في جميع  
 الاحوال والكيفيات واما اذ املان كلمات الشرط انما تجزم  
 لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر  
 المعطوع به اما اذ افعال شارج الباب يجوز به الجزم ولا يكون  
 مستبعدا لان ما جوز للجزم بها فمع ما يجوز ونقل عن بعضهم جواز  
 للجزم باذا مكفوفة بها وانشدت البيت للفردق وكان اذا ما  
 تسدل السيف يعزب ومن منعه قال الرواية سيما تسدل  
 السيف والنوع الثامن من ثلثة عشر نوعا السماء تنصب  
 على التمييز بيان معنى المميز بكسر الكا على معنى ان هذا الاسم  
 يميز مراد التكرار عن غير مراده او يفتحها على معنى ان المتكلم يميز  
 هذا الجنس عن سائر الاجناس وهو ما يرفع الابهام ويبين  
 بعض المحققات نشأت وضعها عن ذات مذكورة في مفرد او  
 عن مقدرة في جملة او شبهها او في اضافة اسماء تكرار كذا  
 وهو اربعة اسماء اولها عشرة اذ اركبت مع احد غير واحد  
 لها احد في التركيب اختصارا او اثنين منتبهة الى تسعة عشر

اسماء اعداد  
 هذه النوع الثامن من اسماء تنصب



اما ثلث الى عشر فيجوز الاسماء المتكررات لا ينصبها واما عشرون الى  
 تسعة وتسعين فانها تنصب الاسماء المتكررات على التمييز ايضا لكنها  
 من قبيل العوامل اللفظية القياسية لا من التماثلية بحسب بيان ان شاء الله  
 نحو احد عشر فانه يحتمل ان يكون من الدراهم والدنانير فلما قلنا  
 درهما زال الابهام والاحتمال واثنى عشر درهما متصاعداً ومنتهية الى  
 تسعة عشر ديناراً واما ينصب عشر مئزها لانها تمت بالتسوية متدرجاً  
 فيمتنع الاضافة ويقال في الذكر مطلقاً واحداً في الذكر واثنان في المثنى  
 والمؤنث مطلقاً واحداً في المفردة واثنان في المثنى فهو اي كل واحد  
 من واحد واثنان واحد واثنان على القياس المشهور وهو  
 ثمانين ما يؤنث بالحق علامة اثنا نيت وتذكير ما يذكر بعده وما  
 حصل فوقهما اي الواحد والاثنان متصاعدة ومنتهية الى العشرة غير  
 جار على قياس المشهور واما لم يحجر على القياس ههنا بل ذكر للمؤنث  
 وانت للمذكر لانهم احتاجوا للفرق الى الزيادة وهي بالمذكر اولى بحقيقة  
 نحو ثلثة مستعملة باثبات التاء للمذكر اي جماعة المذكر منتهية الى العشرة  
 ونحو ثلث مستعملة بحذف التاء للمؤنث الى العشرة كقولهم فاما عاد  
 فاهلكوا ابرج صرصر اي شريد الصوت او البرد عاتية اي متجاوزة  
 عن امر خزنتها فخرت بلا كيل ووزن على خلاف العادة سخرها  
 اي سخط الله الخ الرج عليهم اي على قوم عاد بقدرته وهو استيفاف  
 او مفعلة جي بنفي ما يتوهم من انها كانت من اتصالات فلكسية

اذ لو كانت لكان هو المقدر لها والسبب سبع ليال وثمانية ايام فذكر  
 سبع بغير التاء لان معدده بالجمع المؤنث لكونه جمع ليلة وهي مؤنث وذكر  
 ثمانية بالتاء لانه معدود بها بالجمع المذكر لكونه جمع يوم وهو مذكر واما قوله  
 من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلا تالامثال هي الحسان او لا  
 كتب التانيث من المضاف اليه واعلم ان اعتبار حقوق التاء بهذه  
 الاعداد وعدم لحوقها انما يكون بالنظر الى واحد المعدود لا الى لفظ  
 المعدود فان كان المعدود جمعاً وواحدة مؤنثة غير العلم حذفت  
 التاء منها نحو ثلث نسوة وعيون وان كان مذكراً اثبت التاء سواء  
 في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حملات في جمع حمام او لم تكن  
 وان كان المعدود صفة قائمة مقام الموصوف اعتبر حلاً للموصوف  
 لا حال الصفة كقولهم فله عشر امثالها فاند وحذفت التاء ههنا  
 مع ان التثنية المذكورة لانه المراد بالامثال الحسنى اي عشر امثالها وان  
 لم يكن المعدود جمعاً بل اسم جمع او اسم جنس فان كان مختصاً  
 بجميع المذكر كالقوم كان حكمه حكم جمع المذكر فان كان مختصاً بجمع  
 المؤنث كان حكمه حكم جمع المؤنث نحو ثلث مخاض لانها بمعنى الحوامل  
 من النوق وتركيب المذكر فيها فوق العشرة حال كونه احد عشر رجلاً  
 واثنى عشر رجلاً مستعملين بحذف التاء من العشرة لانه الاسم  
 الاول وهو احد اثنى مذكر فلو لم يحذف التاء من العشرة لاجتمع  
 علامتا التذكير لكون اثبات التاء في هذه الاسماء علامة للتذكير



فسقطت لذلك على القياس المشهور وتركيب المؤنث حال كونه احدى  
 عشرة امرأة وغير واحدة لا احدى في التركيب اختصاراً واشتاء عشرة  
 امرأة مستعملين بانبات التاء في العشرة لان الاكم الاول من المركب  
 مؤنث فلو اسقطت التاء من العشرة لزم اجتماع علامتي التانيث لان  
 سقوطها في العدد علامة للتانيث فثبت لذلك على القياس المشهور ايضا  
 وتركيب الذكر حال كونه ثلثة عشر رجلاً واربع عشر رجلاً الى عشرين  
 مستعملين بانبات التاء في الذكر اى في الجزء الاول ابتداء له بحاله  
 قبل التركيب على غير القياس المشهور واتخذها في الجزء الثاني فلكراهة  
 اجتماع علامتي التذكير وتركيب المؤنث حال كونه ثلثة عشرة امرأة  
 واربع عشرة امرأة الى عشرين مستعملين بحذف التاء في المؤنث اى  
 في الجزء الاول ابتداء له بحاله قبل التركيب اما تذكير الثاني فلكراهة  
 اجتماع علامتي التانيث على غير القياس المشهور واما عشرون  
 وثلثون الى تسعين فسواء في التذكير والتانيث نحو عشرون رجلاً  
 وامرأة واما ما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقداً اخر  
 فكان بلفظ ما تقدم من الاسماء الاعداد بعينه من غير تغيير  
 وتبديل فتقول احد وعشرون رجلاً واحدى وعشرون امرأة  
 واثنان وعشرون رجلاً واثنان وعشرون امرأة وثلثة وعشرون  
 رجلاً وثلث وعشرون امرأة وثلثة وعشرون رجلاً وثلث وعشرون  
 امرأة هكذا الى تسعة وتسعين واما ما زاد على تسعة وتسعين

من مائة والف وتبينها وجمع فسواء في التذكير والتانيث ايضا  
 نحو مائة رجل وامرأة والف رجل وامرأة وكذا الحال في التثنية والجمع  
 واما ما زاد على كل منهما فكان بلفظ ما تقدم من الاعداد من غير  
 تبديل ايضا فيقال مائة وواحد وواحدة واثنان واثنان ومائة  
 وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد وعشرة رجلاً او احدى عشرة  
 امرأة ومائة واحد وعشرون رجلاً او احدى وعشرون امرأة و  
 مائة واثنان وعشرون رجلاً او اثنان وعشرون امرأة ومائة  
 وثلثة وعشرون رجلاً او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة  
 وتسعين رجلاً او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في التثنية  
 والجمع واعلم ان كسرتين في العشرة المركبة في المؤنث نحو ثلث  
 عشرة الى تسع عشرة عند بني تميم مثلاً يلزم توالي اربع فتحات  
 في كلمة واحدة وهي عشرة مع امتزاجها بالاكم الذي في اخره فتحة  
 ولا يلزم ذلك في المذكر نحو ثلثة عشر رجلاً فلا يكسر وكذا لا يلزم  
 في عشرة اذ لم يركب لعدم امتزاجها لما في اخره فتحة وعند اهل  
 الحجاز يسكن الشين في المؤنث وهي اللغة الفصيحة لان الكون  
 اخف من الفتح وقد يسكن عين العشر المركب مع ما في اخره حركة  
 في المذكر مثلاً يلزم اجتماع اربع فتحات نحو احدى عشر رجلاً في اثنا  
 عشر ويجوز اسكان ياء ثمانى عشر وحادى عشر وثانى عشر وفتحها وهو  
 اكثر ويجوز حذفها كقراءة بكسر النون والدال ويجوز فتحها لانه جعل

بالتانيث



والدال بعد حذف الياء بمنزلة آخر الكلمة ففتح كما فتح آخر الجراء  
 الاول من احد عشر وانما اطلقت الكلام في هذا المقام لانه من مزالق  
 الاقدام ومميز ثلثة بكسر الياء وفتحها الى عشرة وثلاث الى عشرة <sup>مخفوف</sup>  
 بالهاء الجمع اي مجرور لانه لاكثر استعماله اثر وفيه جر التمييز <sup>بالا</sup>  
 للتخفيف لانها تسقط الشون مجموع لفظا ومعنى الا ثلثة الى  
 تسعة فانه مفرد لوجود الكثرة فيها فاشبهت بالجمع فيكون جمعا  
 معنى وانما كان مميزة جمعا ليطابق المعدود والعدد نحو جاني ثلثة  
 رجال وثلاث ليال ونحو ثلثة رهط وثلاث قوم وانما قال ومميز ثلثة  
 الى العشرة اذ الواحد والاشين لا يميز لهما لا يقال واحد رجل ولا  
 اثنان رجل بل يقال رجل ورجلان استغناء بلفظ التمييز عنهما  
 لا فائدة النص المقصود بالعدد وانما قولهم رجل واحد ورجلان  
 اثنان فللثا كيد ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين الى تسع  
 وتسعين منصوب لتعذر الاضافة في عشرين واخواتها اذ لا  
 يستقيم ابقاء التثنية معها اذ هي صورة نون الجمع ولا حذفها اذ  
 ليست هي في الحقيقة نون الجمع اما فيما عداها واخواتها فلا تنم كقولهم  
 ان يصيروا ثلثة اسماء كالا سم الواحد فلا ير عليه خمسة عشر  
 لانه المضاف اليه لما كان غير العدد ولم يمتزج استزاج ذلك  
 المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشيا وشي واحد وانما جاور  
 ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشيا وشي واحدا

فللثا كيد  
 بيان

ليطرد

ليطرد بمائة امرأة مفرد لانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده  
 ليكون الفضلة قليلا نحو احد عشر رجلا الى تسع وتسعين وانما الجمع  
 في قوله وقطعنا هو اثنتي عشرة اسباط فحول على البدل من العدد  
 وحذف الميز اي اثنتي عشرة فرقة او جماعة ولا يجوز ان يكون اسباطا  
 هو المميز والالزم ان لا يوثق العدد وقيل يجوز ان يكون تميز المميز  
 بالجمع وضعلا اسباط موضع قبيلة اي اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة اسباط  
 لا سبط فلو قيل اثنتي عشرة سبطا لا وهم ان المجموع قبيلة واحدة وليس  
 كذلك ومميز مائة والاف وتشتريها ومجموع اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها  
 كما قال وتشتريها لانه استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة  
 رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل  
 الف رجل قال صاحب الصحاح مائة من العدد وجمعها مئو بكسر الميم  
 وبعضهم بضمها وماءات ايضا فافهم مخفوض لما قلنا في مميز ثلثة  
 مفرد لحصول الغرض به مع كونه اخفا من الجمع او حملها في افراد المميز  
 على العدد الذي قبله اما قول الشاعر اذا عاش الغنى ما بين عامي فثا  
 واما سنين في قوله ثم ثلثمائة سنين فحول على البدل اي على بدل  
 سنين من ثلثمائة وقيل على عطف البيان لانه عطف البيان والتمييز  
 كلاهما للتفسير والتمييز محذوف اي ثلثمائة مدة او تشريلا للجمع  
 وهو سنية منزلة المفرد وهو سنة ان كانت مضافة الى سنين  
 نحو مائة رجل ومائتا رجل وثلثة مائة رجل والفرس والفرس رجل



والألف بواو ثانياً كما الاستفهامية نحوكم درهما ماكد برفع اللام أي شرون  
 درهما ماكد أو ثلثون فان درهما منصوب على التمييز مفرد لان كـ  
 الاستفهامية لطلق العدد من غير النظر لكثرة وقلته فجعل لها مميـ  
 مطابق لتميـز العدد المتوسط وهو واحد عشر الى تسعة وتسعين  
 اذ لو جعل لاحد الطرفين لكان حكماً وأما كم الخبرية فان مميـزها  
 مجرور بالاضافة عند غير القراء وهو مفرد تارة ومجموع اخرى نحوكم  
 رجل وكم رجال بمعنى كثير من الرجل او من الرجال عند انا كونه مجروراً  
 لانها تكونان للتكثير واقعت العدد الكثير في المعنى ومميـزه مجرور  
 فخلوها عليه فاضافوها الى مميـزها مفرداً مثله كائنه درهم والـف  
 رجل اما مجيئه مجروراً فلو كيد معنى الكثرة وتقوية اذ ليس في لفظه  
 كم ما ينشئ عن كية العدد والكثير صريحاً بخلاف العدد الكثير  
 فجعل المجموع مميـزة كائنا نائية عن معنى التصريح بالكثرة فان  
 وقع اسم مرفوع بعد كم الخبرية والاستفهامية او وقع مجموع  
 بعد الاستفهامية فعلى حذف التمييز منها نحوكم عبد الله  
 ماكد اي كم يوماً او شهراً عبد الله ماكد ونحوكم زيد ماكد  
 اي كم يوم زيد ماكد ونحوكم لك علما نا اي نفاس استقروا  
 لا حال كونهم علما نا ويجوز دخول من في المميـزين لمناسبة  
 من التمييز لانه كل واحد منهما للبيان نحوكم من رجل ضربت  
 في الاستفهامية وكم من قرية اهلكناها في الخبرية وثالثها كائ

وهي كلمة مركبة من كاف التشبيه واي وضعت بمعنى كم الخبرية الا انها  
 تنصب مميـزها نحو كائ رجله عندى لانها قد تمت بالتثنية وفيها  
 ابهام كما في مثل راقد وحلاً قال بعض الفضلاء في شرح الكافية كائ  
 مية لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معرباً فصار  
 المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كائ اسم منبثق على السكون  
 اخره نون ساكنة كما في من لا تشوبن تكن ولهذا يكتب بعد الياء  
 نون مع ان التثنية لا صورة لها في الخط ورابعها كذا وهي كناية  
 عن العدد المبرهم كم ومركبة من كاف التشبيه وذا الا انها لما  
 ركبنا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في اي وتغير حكم  
 ايضاً ولذلك استوى فيها المذكر والا نثى لا يقال في كذا كذا كما يقال  
 في هذا هذه ثم زاد ما دخل عليها الكاف صارت بمنزلة اسم مضاف  
 لقولاء الى ملوئه على وتنصب ما بعدها نحو عندى كذا ايها اي  
 عدد تادرسها حاصل عندى وقد يكون كذا كناية عن غير العدد  
 ايضاً نحو خرجت في يوم كذا او هي كناية عن يوم السبت او غيره  
 والنوع التاسع من ثلثة عشر نوعاً كلمات يسمي اسماء الافعال  
 قال بعض الافاضل ان هذه الاسماء موضوعة مواضع درالمسألة  
 سد الفعل فغير النحويون بانها اسماء الافعال قصراً للمسافة  
 بعضها يرفع فاعله فقط وبعضها ينصب مفعوله مع رفع فاعله وهي  
 تسع كلمات وهي التي تؤولي لضرب من الايجاز حيث يضعون

محكمة النوع التاسع من ثلثة عشر نوعاً كلمات يسمي اسماء الافعال



الاسماء موضع الافعال ويسد ونها مسدها وتنوع من البالغة  
 والتوكيد لا تكون في لفظ الفعل على سياتي انشاء الله والثالثة  
 منها ستة كلمات اولها رويد وهو اسم للفظ امهل وهو امر  
 خورويد زيدا اي امهله ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاسمان  
 والجمع وهذا نوع من الاختصار واعلم ان رويد مصدر ارود في الال  
 اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوايد وسمي به  
 الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه خلع منه معن المصدر  
 وقد يستعمل منصوبا متوقفا على الوصفية المصدر نحو سرت سيرا  
 ريدا او على الحال ايضا نحو ساورا رويدا وقد يستعمل مصدرا مضافا  
 خورويد زيدا بمعنى ارود زيدا وثانيها بله بفتح الهاء وهو اسم للفظ  
 دعه وهو امر نحو بله زيدا اي دعه واتركه ويستوي فيه الواحد والجمع  
 والمذكر والمؤنث ايضا وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله  
 زيدا اي اترك ترك زيدا وقد يكون بمعنى سوى كما في الحديث اعددت  
 لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر  
 على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه وثالثها دونك وهو اسم لنحو  
 امرخو دونك زيدا اي خذ زيدا واتى اوتى الظاهر مقام الضمير  
 ورابعها عليك وهو اسم لامر وهو انكم نحو عليك زيدا اي الزم  
 بكسر الحزة من الزوم قال صاحب الفصاح عليك زيدا اي خذ كما كثر  
 استعماله صار بمنزلة هلم وان كان اصله من الارتفاع واعلم ان عليك

المضافة في الاصل بمعنى الفوق وقد جعل هنا اسما للفعل لانه الطرف  
 ينوب مناب الفعل ويعني غناؤه وجعل اسماله وعلى هذا دونك  
 والكاف فيهما عند البعض كالکاف في ذلك اذ لو كانت في موضع الجبر  
 لوقع موقعها الظاهر ولم يقع وعند بعض الاخر في موضع الجبر لوقع  
 كاف ذلك لان ما قبل الكاف في ذلك غير عامل وما قبل الكاف فيهما عامل  
 وامتناع وقوع الظاهر موقع الكاف فيهما لكونهما للخطاب وخاسها  
 ها وهو اسم لامر وهو خذ ايضا نحو ها زيدا اي خذ زيدا وفيه  
 لغات منها ما ذكره المص ومنها هاء بالالف والحزة ومنها هاء بالكاف  
 موضع الحزة ومنها هاؤك مثل هاءك ومنها هاء على وزن رام  
 وسادسها حيصل وهو اسم لامر وهو انت نحو حيصل التريد  
 يقال ترد الخبر كسره من باب نصر فهو تريد اي انت التريد وفيه  
 لغات ايضا منها حيصل مركبا من حي بمعنى هلم وهل الذي هو كلمة جث  
 وتحييل وهما مفتوحان كخسة عشر ومنها حيصلا بالتسوين ومنها  
 حيصلا بالالف هذه لغات ذكرها سيويه وزاد غيره حيصل  
 يكون اللام وحيصل بكون الهاء وفتح الياء وحيصل بكون  
 الهاء منونا والرافعة منها اي من تسع كلمات تسمى اسماء الافعال  
 ثلث كلمات احدها هي هان وهو اسم للماضي وهو بعد نحو هيات  
 زيدا اي بعد زيد واعلم ان هيات بفتح التاء في لغة الحجاز بين  
 وبكسرهما في لغة بني تميم واسد وبالكسر في لغة بعض العرب



وينون في الثلث ويقال هيهنا بحذف التاء ويقال هيهنا بكون  
 التاء وايمهاث وايمهاك وايمهان وايمها وثانيها شتان وهو اسم  
 للتثنية وهي افتراق نحو شتان زيد وعمرو اى افتراقا وقد زاد  
 بعده ما تؤكد ان نحو شتان ما زيد وعمرو ولا يكون فاعله الا شتان  
 بينهما على الفصيح فلا يقال شتان الزيدان ولذلك استوجب  
 الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو ولم يستجبه بعضهم  
 اذ معنى شتان التفوق والتفاوت ويجوز ان يقال التفاوت  
 بين زيد وعمرو وثالثها سرعان وهو اسم للماضى وهو سرع  
 نحو سرعان زيد بفتح السين على الافصح وقد جاء بكسرهما وضمتها  
 اى سرع زيد بفتح الداء وفي هذه الثلث الاخيرة مبالغة ليست  
 في مسمياتها وهي بعد وافتراقا وسرع لانا وان قلنا ان هيهنا  
 اسم لبعدها فان فيه زيادة معنى ليس في بعد وهو ان المتكلم  
 يخبر بخبر عن المقصود بانه بعيد لانه يعلم المخاطب مكان ذلك  
 الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة  
 ان يقال بعد جدا وعلى هذا شتان وسرعان واعلم ان من  
 الاسماء الافعال اسماء اخر منها هلم بفتح الهم بمعنى تعال  
 وحى بمعنى اقبل وعذرك بكرا بمعنى الزم وعلى زيد بمعنى اعطني  
 زيدا وحذرك وحذارك ومكانك وبعدك بمعنى تأخر ووراءك  
 بمعنى انظر الى خلفك ومنه بمعنى اسكت ومنه بمعنى اكف

وايه بمعنى حدثت وهيت بمعنى هلم وهلا بمعنى اسرع وهيك  
 وهيا بمعنى اسرع فيما انت فيه وقد ذكرنا قطك بمعنى اكف وامين  
 بمعنى استجب وايمها بمعنى اترك وايق بالثلث بمعنى تضرعت وينون  
 فيها واوه بمعنى توجهت ومنها نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى  
 اترك وقرقار اى صوت وعرعرا اى تلاعبوا بالوعرة وهي لعبة  
 لصبيان العرب والثلث العاشر من ثلثة عشر نوعا الافعال الناقصة  
 التي ترفع الاسم الذي هو مبتداء في الاصل وتنصب الخبر الذي هو  
 خبر المبتداء فيه لمسايرتها الافعال الصحيحة المتقدمة في اقتضاء  
 معانيها شيئين فترفع المبتداء كما يرفع الفاعل ساير الافعال  
 وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول وهي ثلثة عشر فعلا وانما سميت  
 اى ثلثة عشر فعلا الافعال الناقصة لانه اى ان لا يتم الكلام  
 الذي دخلت عليه هذه الافعال بالفاعل والاولى ان يقال لانها لا تتم  
 بالاسم بل يحتاج الى خبر منصوب ايضا بخلاف ساير الافعال  
 فانها تتم بالرفوع من غير الاحتياج الى المنصوب احدها  
 كان نحو كان زيد قائما ولها اى كلمة كان مطلقا هذا من  
 قبيل الاستخدام فافهم معان احدها الاستمرار والدوام  
 في جميع الازمنة كقوله وكان الله عليهما حكيم والثاني منها  
 بمعنى حدث على صيغة المعلوم او وجد على صيغة المجهول فيتم بالرفوع  
 ولا يحتاج الى خبر منصوب كسائر الافعال كقوله وان كان ذورة

كل من هذه العاشر افعال الناقصة



اي وان وجد وثبت عزيم ذو عسرة قيل الخبر محذوف اي كان ذو  
 عسرة غريباً فلا تكون تامة والاولى تأخير هذا المثالين المذكورين  
 بعد فافهم والثالث بمعنى الانتقال من حال الى حال كقولهم وكان من  
 الكافرين لا يستقبل امر الله آياه بالتجور لا دم عليه السلام  
 وقيل وكان ابليس من الكافرين في علم الله في حاله لا يكون بمعنى صار  
 والرابع بمعنى الماضي نحو كان زيد غنياً فافتقر والمراد بالمثال الثالث  
 الاخبار ربانه انتقال من الايمان الى الكفر وبالمثال الرابع توكيد  
 المبتداء على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط فكان مدلول الثالث  
 الانتقال والرابع المضي والخامس منها معان زائدة وهي التي وجب  
 وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى واعلم ان كان اذا كانت زائدة تكون  
 على وجهين احدهما زائدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد قائم كان  
 فيدل على ان القيام كان فيما مضى وثانيهما زائدة في اللفظ  
 والمعنى كقولهم قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبياً اي كيف تكلم  
 من هو في المهد حال كونه رضيعاً وكان زائدة لتحسين اللفظ  
 اذ ليس المعنى على المضي قيل ان كان هنا تامة او دوامة او بمعنى  
 صار في لا تكون زائدة قيل هو الاوجه وانما ذكر هذين القسمين  
 تامة وزائدة مع كونها غير ناقصة استيفاءً بجميع استعمالها  
 وثانيهما من الافعال الناقصة صار وهي للانتقال اي من صفة  
 الى صفة نحو صار بشيراً اي من حقيقة الى حقيقة نحو

صار الماء هواءً واما من مكان الى مكان او من ذات الى ذات  
 فعلى هذا تكون تامة وتعدى الى نحو صار زيد من بلد الى بلد  
 كذا او من بكر الى عمرو وثالثها اصبح نحو اصبح زيد غنياً اي اقترن  
 غناء زيد بالصباح او صار زيد غنياً وقد تكون تامة بمعنى الدخول  
 في هذا الوقت فيكون المعنى دخل زيد في الصباح حال كونه غنياً  
 ورابعها اسى نحو اسى زيد قائماً وخامسها اضحى نحو اضحى  
 زيد راكباً وقس هذين المثالين على اصح من جميع الوجوه  
 وسادسها ظل نحو ظل زيد قائماً اي اقترن قيامه بجميع النهار  
 او صار زيد قائماً وقد يكون تامة اذا كانت بمعنى دام او طال نحو  
 ظلت بمكان كذا قال صاحب المغرب ان كانت ظل تامة كانت  
 بمعنى الاقامة بالنهار وسابعها بات نحو بات زيد عروساً والعروس  
 نعت يستوي فيه الرجل والمرأة اي اقترن عرسه بجميع الليل او صار  
 زيد عروساً وتكون تامة اذا كانت بمعنى عرس اي نزل في اخر الليل  
 نحو بات بيتاً طيباً وثانيهما مازال مع زال يزال لا من زال يزول  
 فانها تامة نحو مازال الامير مسروراً وتاسعها ما برح بكسر الراء  
 بمعنى مازال نحو ما برح زيد غنياً وعاشرها ما فتى بكسر العين وفتحها  
 وبالهمزة وقيل بالياء بمعنى مازال ايضاً نحو ما فتى زيد قائماً  
 ومعنى هذه الاربعة استمرار ثبوت خبرها لفاعلهامد قبل  
 فاعلهام خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فعلى مازال



الامير مسرورا مثلاً استمرار سروره من زمان قابلية وصلاحيته  
 للسرور لانه كذا في اول وجوه وانما تفيد هذه الافعال الاثبات  
 مع انما للتفي وهذه الافعال كما عرفت للتفي والتفي اذا دخل على التفي  
 افاد الاثبات وانما تفيد استمرار الاثبات لان تعييد الشيء سواء  
 كان ذلك الشيء شيئاً او نفعاً بزمان يوجب ان يعلم ذلك الشيء  
 في جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تعييد اثبات الشيء بزمان  
 لم يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان الا يرى ان ذلك اذا قلنا  
 ضرب كفي في صدق هذا القول وقوح الضرب في جزء من اجزاء الزمان  
 الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يعيد استغراق في الضرب  
 في جميع اجزاء الزمان الماضي ويلزمها التفي لفظاً او تقدير كقوله تعالى  
 يا الله تغتو اي لا تغتو والتفي اما بحرف التفي او بفعله او باسم  
 والثاني عشر ما دام وما مصدرية نحو اجلس ما دام زيد كريماً  
 اي اجلس زمان مدة كرمه وقد تكون تامة بمعنى بقي كقوله تعالى  
 ما دامت السموات والارض والثالث عشر ليس وهي عند الجمهور  
 لتفي مضمون الجملة حالاً نحو ليس زيد قائماً اي الا ان وعند سيبويه  
 للتفي مطلقاً اي تعيد تارة بزمان الحال كما مر وتارة بزمان الماضي  
 نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله الانوم  
 يا سيهم ليس مصروفاً عنهم وقال الاندلسي لا تناقض بين  
 القولين وذلك لان خبر ليس ان لم يعيد بزمان من الازمنة

يحمل على الحال كما يحمل الايجاب نحو زيد قائم وان قيد بزمان من الازمنة  
 يحمل على ما يقيد به واعلم ان بعض النحاة ملق بها سمة اخرى اذن  
 وعاد وعدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار  
 وتامة في مثل قوله اذن وعاد زيد من سفره اي رجع وعدا زيد اذا  
 مشى في وقت العدا وراح زيد اي مشى وقت الرجوع وهو ما بعد  
 الرجوع الى التليل وما جاء وقد بمعنى كان وصار ولم يذكر هذه الافعال  
 الستة اشارة الى عدم الاعتداد بها وقلة استعمالها ومنهم من لم  
 يلحقها بها لما رأى من قصورها عنها فجعل النصاب ما بعدها على الحال  
 وكذلك يرفع الاسم وينصب الخبر ما يتصرف اي من هذه الافعال الستة  
 من الاشئلة المطردة او المختلطة والنوع الخلد عشر من ثلثة عشر نوعاً  
 افعال للقاربة وانما سميت افعال المقاربة لاشتغالها عنها عليها  
 وهي ترفع اسما واحداً وصي اربعة افعال اولها عسى نحو عسى زيد ان  
 يخرج وانما الزموها ال مع الفعل لانه مقصور هم عدم تجرد اللفظ  
 عن علم الاستقبال وانما قولهم عسى الغدير ابو سافنا ذوقاً  
 شبروا عسى بكادوا استعملوا الفعل بعده بغير ان فقالوا عسى  
 زيد ينطلق يعني قرب زيد للخروج المرصوب بالمحزوم به فظهر من هذا  
 ان عسى رافع وناصب فلم يقتصر على عمل الرفع حيث قال يرفع اسماً  
 واحداً قلت ان النحاة اختلفوا في اعراب المضارع المصدرية ان  
 قال بعضهم انه مرفوع على انه بدل من اسم عسى بدل الاشتغال

محال النوع الكا دوي عشر افعال المقاربة



وهم الكونيون فيكون تقديره قرب زيد خروجه قال شارح الرضي هذا وجه  
 قريب وقال بعضهم انه مشتبه بالفعل وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم  
 والتقدير تكلف وذلك لانه المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اي  
 الخروج ثم ينقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على  
 المفعولية في صورة الانشاء فهو مشتبه بالفعل الذي كان في صورة  
 الخبر فانصب شبه المفعول وقال بعضهم انه منصوب على الخبرية  
 فمعناه قرب حل زيد الخروج او اقرب زيد الخروج ولما كان الهم  
 القريب ان لا يكون ان يخرج خبرا لهما لم يتحقق له ومعناه  
 الطمع والرجاء قال سبويه عسى للطمع والاشفاق فالطمع  
 في المحبوب والاشفاق في المكروه ومعناه الاشفاق الخوف  
 وقد اجتمعتا في قوله عسى ان تكرر هو شيئا فهو خير لكم وعسى  
 ان تحبوا شيئا فهو شر لكم نحو عسى ان يخرج زيد وهذا هو  
 الاستعمال الاخر بان يكون اسما على رأي وفاعلها على رأي  
 اخر هو الفعل المضارع مع ان وتستغنى عن الخبر لاشتمال  
 الاسم او الفاعل على المسند والمسند اليه مع الاستناد كما  
 استغنى علمت ونحوها في نحو قولك علمت ان زيد قائم عن  
 المفعول الاخر لاشتمال ان زيد قائم على الفرض لا استواء  
 الفائدة التي تحصل من المفعولين والفائدة التي تحصل من هذه  
 الجملة وفيه احتمالان اخران احدهما ان يكون زيد مرفوعا

بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل  
 النصب بانه خبر عسى وثانيهما ان يجعل ذلك من باب التامع  
 بين نفسي ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى وان يخرج  
 خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن  
 فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد واعلم ان عسى غير متصرف  
 حيث لا يخرج منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من  
 الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء  
 كقوله والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تصرف  
 فيها وثانيهما كاد وهو متصرف تصرف الافعال نحو كاد يكد كوا  
 نحو كاد زيد يخرج اي قرب زيد خارجا يعني انك تخبر عن دنو  
 الخبر لعلك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محقق  
 كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر  
 من الحال باعتبار احد معنيين من غير ان لدلالة على الاستقبال  
 المتأخر في الحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه  
 يحذف ان عن ضمير عسى تشبيها له بكاد وثالثها كرب بفتح الراء  
 نحو كرب زيد يخرج اي قرب زيد خارجا واستعمالها مثل  
 استعمال كاد في دخولها على المضارع بغير ان وكذا يستعمل  
 استعمال عسى في دخولها على المضارع مع ان الا ان الاول  
 اكثر استعمالا من الثاني ولما لم يتعرض له ورابعها او شك



بمعنى اسرع في الاصل فالسرعة مناسبة للقرب نحو اوشك  
زيد يخرج هذا استعمال استعمال كاد و اوشك زيد ان يخرج  
 واوشك ان يخرج زيد هذا استعمال استعمال عسى واعلم ان  
 بعض النحاة الحق بها طفق بمعنى اخذ في الفعل وعلم وجعل بمعنى طفق  
 واخذ بمعنى شرع لكن تركت لعدم الاعتداد والنوع الثاني عشر  
 من ثلثة عشر نوعا افعال المدح اي افعال وضعت لانشاء  
 المدح و افعال الذم اي افعال وضعت لانشاء الذم وفي النحاة  
 المدح انشاء الحسن والذم ضد فلم يكن مثل مدحه وذمته  
 منحالاة لم يوضع لانشاء فانها ترفع الاسم للجنس وهو  
 الذي ما وضع لكل فرد على سبيل البدل من غير اعتبار تعيينه  
 المعروف بلام التعريف للعهد اذ هني او المضاف الى المعروف بها  
 او المضمرة المتميزة بكرة منصوبة او بما وان المخصوص بالمدح  
 والذم يذكر بعده وتقدم الفاعل انما هو بحسب الغالب لانه قد  
 تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وقد يجوز  
 المخصوص بهما اذا كان معلوما بالقرينة كقولهم نعم العبد اي  
 نعم العبد ايتوب بقرينة ان ذلك في قصة واعلم انهم لما اراد  
 والمدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم  
 وضعا هذه الافعال لذلك المعنى ثم اتوا بالفاعل المبهم نعم  
 فسرره باسم يذكر بعده وهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم

مظهر النوع الثاني عشر افعال المدح

يكون

يكون او وقع في النفس لان الشيء اذا بهم اول ثم فسر كان وقع  
 في النفس من وقوعه فسر له اول وهي اربعة افعال الاول نعم  
 وفيها اربع لغات عند بني تميم احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين  
 وهي الاصل والثانية فعل بسكون العين مع فتح الفاء والثالثة  
 فعل بسكون العين مع كسر الفاء والرابعة فعل بكسر الفاء والعين  
 والاكثر عند بني تميم اذا قصد بها المدح الثالثة قال سبويه  
 كان عامم العرب اتفقوا على لغة بني تميم غونم الرجل زيد ونحو  
 نعم صاحب الغنم زيد وغونم رجلا زيد ونحو فنعما هي اي نعم  
 شيئا هي والثاني بس وفيها اربع لغات ايضا عند هابل وعاوية  
 نحو بس الرجل عمرو واعلم ان نعم وبس فعلان ماضيان لا يتصرفان  
 عند البصريين ووافقهم الكسائي واسمان عند الفراء وتابعه  
 وابوالعباس وتعلب واتباعه والثالث حبذا بتشديد الباء وهي  
 كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوا حبذا واصله  
 حب بالضم واسند الى اسم الاشارة واجرا بعد التركيب  
 مجرى نعم في المدح وبعض الحكم ولهذا قال وهو مثل نعم واختلفوا  
 فيه بعد التركيب فقال بعضهم غلب الاسمية فصار اسما وفاق  
 بعضهم غلب الفعلية فصار فعلا وقال بعضهم لاغلبة لواحدة  
 من الاسمية والفعلية نحو حبذا الرجل زيد لكن حبذا  
 يفارق نعم من حيث ان تميز حبذا غير لازم تقول حبذا زيد



وحذا رجلا زيدا مع امتناع نعم زيد في نعم رجلا زيدا والرابع  
 ساء وهو مثل بئس في انشاء الذم والحكم خوساء الرجل  
 عمرو واعلم ان المخصوص مبتداء وما قبله غالباً خبره ولم يحج  
 هذه الجملة الواقعة خبراً الى ضمير المبتداء لقيام لام التعريف العهد  
 او ذا مقامه او خبر مبتداء محذوف وهو هو والنوع الثالث  
 عشر من ثلثة عشر نوعاً افعال الشك واليقين وتسمى افعال  
 القلوب لتعلقها بالقول الباطنة لا بالجواهر الظاهرة وهي علمت  
 ووجدت ورايت وهذه الثلثة موضوعة لليقين وقد يكون رايت  
 بمعنى ظننت كقوله انهم يرونه بعيداً او نراه قريباً اي يظنون  
 لكن ترك لعلته قال بعض الفلاس في شرح آلبا ان علمت لليقين فقط  
 ورايت وهو الاعتقاد الجازم في شئ انه على صفة معينة سواء كان  
 مطابقاً للواقع او لا ووجدت وهو لا صابة الشئ على صفة فائدة  
 اذا وجدت الشئ على صفة لزوم ان تعلم بعد ان لم يكن معلوماً فلا يل  
 ذلك عدد من افعال القلوب للزوم العلم فيه فافهم وظننت وحسبت  
 وخلت وهذه الثلثة موضوعة للشك والمراد به الظن اذ لا شئ  
 من هذه الافعال بمعنى الشك المعترف تساوي الطرفين وقد  
 يكون ظننت لليقين كقوله اني ظننت اني ملاق حسان فان  
 ظننت هنا لليقين لانها في صفة المؤمن لكن ترك لعلته ايضاً  
 وزعمت وهو متوسط بين التثنية المذكورة انفاً يعني يكون تارة

صمد الزعم الثلثة عشر افعال الشك واليقين

للظن وتارة اخرى للعلم واعلم ان قوله علمت الى قوله وزعمت  
 مجموعها خبر المبتداء وهو هي ولما تعدر المبتداء معنى اجري  
 الاعراب على كل منها فافهم فانه دقيق وهذه السبعة كلها  
 مستعدة الى مفعولين اذا تقدم معرفة الشئ بصفة لاقتضائه  
 المسند والمند اليه ويكون المفعول الثاني منهما قائماً على علمت  
 زيدا قائماً عبارة عن المفعول الاول منهما كزيد الان قائم هو  
 زيد ويكون فيه اي في الثاني ضمير المفعول الاول يعني ضمير عايد  
 الى الاول لان احد المفعولين في الاصل مبتداء والاخرى خبره  
 نحو حسبت زيدا قاضلاً قائماً وخلت زيدا مقيماً وظننت  
 زيدا عالمياً وعلمت زيدا فاضلاً ورايت زيدا راكباً ووجدت  
 زيدا عاقلاً وزعمت زيدا كريماً وبعض افعال القلوب واحد  
 حسبت وخلت وزعمت معنى اخر ترتيب من معانيها الاول  
 وهي اما العلم والظن بحث لا يمكن ان يتوهم انها بهذا المعنى  
 ايضاً مستعدة الى مفعولين لكن يتعدى به الى مفعول واحد  
 لاثنين فظننت بمعنى اتهمت اي خذت مكاناً لو هم وعلمت  
 بمعنى عرفت تقول علمت زيدا عرفت شخصه وهو العلم بنفسه  
 شئ من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصر وقوة ذو  
 بمعنى اصبت تقول الضالة اي اصبتها وعلمتها بالمسار  
 واعلم ان صور النسبة التامة الخبر اذا حصلت عند



العقل فان كان مترددا في طرف تلك النسبة على السواء تسمى  
 تلك الصورة شكاً والنسبة شكوكاً فيها وان كان احد الطرفين  
 راجحاً والاخر مرجوحاً يسمى صورة الطرف الراجح ظناً وذلك  
 الطرف مظنوناً وصورة الطرف المرجوح وهماً وذلك المرجوح  
 موهوماً وان بلغ الرجحان الى حيث لم يبق الطرف المرجوح  
 اصلاً يسمى تلك الصورة جزءاً وجازماً والنسبة مجزوماً  
 بها فانه لم تطابق الواقع تسمى جهلاً مركباً والنسبة مجرولاً  
 وان طابقت فان كانت ثابتة تحت التزول بتشكيك المشكك  
 تسمى يقيناً والا تسمى تعليداً لما فرغ من بيان العوامل  
 اللفظية السماعية بانواعها شرع في بيان العوامل القياسية  
 بقوله والعوامل القياسية منها اي من العوامل مطلقاً  
 سبعة عوامل احدها الفعل على الاطلاق سواء كان متقدماً  
 او لازماً اما التعدى فحزب زيد عمر افاً الفعل المتعدى  
 يرفع وينصب قياساً مطرداً لانه لا يستدعي سوى الفاعل  
 والمفعول فيلزم ان لا يعمل الا الرفع في الفاعل لان الفاعل  
 اقوى من المفعول فاخص بالرفع الذي هو اقوى للحركات  
 والنصب في المفعول لانه كثير اذ قد يكون واحداً فصاعداً  
 والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطى له طلباً للتبادل واما  
 اللازم فحزب زيد فانه اللازم يرفع فقط قياساً مطرداً

ايضاً ايضاً

ايضا لانه لا يستدعي الا الفاعل فيلزم ان لا يعمل الا الرفع لما امر  
 والاسم الفاعل منها بشرط معنى الحال او الاستقبال حقيقة  
 او حكائية عند الكوفيين والاخفش وبشرط الاعتماد ايضا عند  
 البصريين هذا اذا لم يدخل اللام عليه واما اذا دخل عليه استوى  
 الجميع فحزب ضارب بالتثوين غلامه عمراً الآن بفتح النون وهو  
 اسم للوقت الذي انت فيه او غداً وحزب زيد قائم غلامه فان اسم  
 الفاعل يرفع وينصب قياساً مطرداً اذا كان من المتعدي لما  
 بهمة الفعل المتعدى واما اذا كان من اللازم فيرفع فقط لما  
 بهمة الفعل اللازم والثالث اسم للمفعول اذا كان مقترناً  
 باحد الزمانين عند الكوفيين والاخفش ومعتمداً على الاشياء  
 الستة ايضا عند البصريين ومجرداً عن اللام فان اسم  
 المفعول يعمل عمل الفعل المجهول الذي اخذ منه قياساً مطرداً فان  
 كان فعلاً غير متعد الى مفعولين فهو كذلك وان كان متعدياً  
 اليهما فهو كذلك لما مر فحزب مضروب بالتثوين غلامه  
 الآن او غداً وحزب زيد معطى غلامه درهماً والرابع الصفة  
 المشبهة باسم الفاعل في انها تنفي وتجمع وتذكر وتؤنث  
 اذا كان معتمداً على الاشياء الستة غير الموصول نحو  
 مررت برجل حسن بالتثوين وجهه كما قيل مررت برجل  
 منطلق ابوه فان الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل



لمشايتها به كما اشرناه والخامس من العوامل اللفظية القياسية  
 المصدر المتون الذي هو غير المفعول المطلق والعدد والتوابع  
 والتأكيد مع الفعل او بدونه والفعل مراد وان لم يكن مراد  
 فالعمل له لا المصدرية بل لقيام مقام الفعل وغير المصغر والمقرون  
 بالحال على رأى فان المصدر للموصوف بهذه الصفة يعمل عمل فعله  
 ماضيا كان او مستقبلا لشبهه الفعل باعتبار ان تقديره ان والفعل  
 نحو اعجبني ضرب بالتونين زيد عمرا اي ان ضرب زيد عمرا اسم  
 او غدا والتادس منها المضاف مطلق وهو كل اسم اضيف الى  
 اسم اخر حقيقة او حكما بتقدير حرف الجر مراد فان الاسم الاول  
 المسمى بالمضاف يحرك الاسم الثاني المسمى بالمضاف اليه قياسا  
 مطردا لثبوت معنى حرف الجر في الكلام نحو غلام زيد وضاربه  
 زيدا لان او غدا ونحوها استظهر وسابعها الاسم التام  
 وهو اما ان يتم بالتونين لفظا او تقديرًا نحو عندي راقود  
 بالتونين لفظا خلا ونحو زيد اكبر منك على فان اكبر اسم  
 تام بالتونين تقديرًا لان عدم الانصراف يمنع دخوله  
 فيه ونحو ثلثة عشر رجلا واما ان يتم بنون التثنية نحو  
 عندي منوان المائة وثمان مائة والمثقال عشرون  
 قيراطا والغيراط خمسة شعيرات سمنًا وهو ما حصل  
 من الحيوانات والدهن من الحبوب واما ان يتم بنون

فعله

الجمع

انما هو الذي  
 انما هو الذي  
 انما هو الذي

الجمع نحو الزيدون حسنون وجوهها واما ان يتم بشبه نون  
 الجمع نحو عندي عشرون درهما الى تسعة وتسعين درهما والدرهم  
 عشرون قيراطا واما ان يتم بالاضافة نحو ملو به بالكر  
 وقد قدر ما يلاء به الشيء عدلا ومثله رجلا ومعنى تمام الاسم  
 ان يكون على حالة لا يمكن اضافة معها والاسم مستحيل الاضافة  
 مع التونين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف  
 لا يضاف ثانيا فاذ اتم الاسم هذه الاشياء شابه الفعل  
 الذي تم بفاعل الذي بعده وشابه التمييز الآتي بعده المفعول  
 الآتي بعد تمام الكلام فينبى ذلك الاسم التام قبله كما فرغ من  
 العوامل الستة والقياسية شرح ان يبين العوامل  
 المعنوية بقوله والمعنوية منها اي من العوامل عددان  
 عند سبويه وثلاثة اعداد عند ابي الحسن الاخفش  
 احدهما في المبدأ والخبر نحو زيد قائم وهو ان تصوموا خير لكم  
 وثانيهما في الفعل المضارع نحو يضرب والعامل في الفعل  
 المضارع حالة الرفع وهو وقوع موقع الاسم اي هو وقوعه  
 موقعا يطرح ضارب فيه وهو اعني وقوع الفعل المضارع  
 موقع الاسم يرفع الفعل المضارع عند البصريين اذ المضارع  
 لما وقع موقع الاسم وقع في اقوى احواله فيعطى اقوى  
 الحركات واما عند الكوفيين فانه يرتفع سقرته من النواصب

حكم العامل المعنوي



والجواز م وعند الكسائي يرتفع بحرف المضارعة وانما قلنا حالة  
 الرفع لان عامل نصبه وحزمه لفظي كما مر والعامل في المبتداء  
 والخبر الابتداء وهو توبة الاسم الصريح او المأول به عن العوار  
 اللفظية غير الزايد للاسناد وهو عامل في المبتداء والخبر اذا  
 تجرد الاسم للاسناد يقتضي الطرفين مسندا ومسندا اليه  
 فوجب ان يعمل فيهما اما عمله الرفع في المبتداء فلكونه مشابها  
 بالفاعل من وجهته وقوعه ثانيا في الكلام وقيل المبتداء  
 عامل في الخبر والخبر في المبتداء وقيل لا ابتداء عمل في الابتداء  
 والمبتداء عامل في الخبر وقيل لا ابتداء مع المبتداء عامل  
 في الخبر وهو اكل واحد من الوقوع والابتداء معنى يعرف  
 بالقلب وليس للسان فيه حظ وهو ظاهر وانما لث  
 عند الاخفش عامل في القصة مخومرت بالرجل الكريم مثلاً  
 والعامل عنده كونه صفة لمجرور وهو معنى يعرف بالقلب  
 اما عند صاحب الكتاب العامل في القصة وهو العامل في الموصوف  
 فهذه المذكورات من العوامل السماعية والقياسية والمعنوية  
 مائة عامل واذا كانت هذه المذكورات عامل التي لا بد من  
 معرفتها واستعمالها في العلوم فلا يستغنى الصغير والكبير  
 والوضيح اي الذي والرفع عن معرفتها واستعمالها اذ بها  
 يحصل لهم بصيرة في العلوم كلها فان المسؤول من فضل الله

ان يجعل ما جمعه خالصاً لحضرة الموصوف بالكريم  
 ويعفو عما طغى فيه القلم او نزل به القدم وسبغى القلب  
 وقت الكتابة والرقم والمرصوع طالع في هذا المختصر القديم  
 ورأى في النقل خللاً وفي المعنى زللاً وفي اللفظ خطأ وخطاً  
 وفي الاعراب فساداً وجوراً ان يصلح كراماً وفضلاً  
 عصمة الله تعالي بعهدة القديم ازلاً وابداً  
 عت الشفعة الشريفة في وقت القبح في ساعة زهره في يوم  
 جمعة في ماه شهر رمضان المبارك في سنة ثمان وعشرو مائة و...

م م م م  
 م م م م  
 م م م م









